جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالبين:

- ودفل لخميـــــسي

- مباركية فتيـــــحة

بعنوان:

تخفيض الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية وأثره على الأمن الغذائي في الجزائر

أعضاء لجنة المناقشة

حمزة عبد الرزاق	**أستاذ محاضر أ**	**رئيسا**
توهامي محمد رضا	**أستاذ محاضر أ**	**مشرفا**
وحيد نمديل	**أستاذ محاضر أ**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

إلى عائلتي التي كانت دومًا السند والمأوى،

.إلى من زرعوا في قلبي الصبر، وفي دربي الأمل،

إلى روحي والديَّ الكريمين،

رحمهما الله كما ربياني صغيرًا،

فكل ما بلغته من علم هو غرسهما الذي لا يذبل،

ودعائي لهما لا ينقطع ما حييت

إلى زوجتي العزيزة،

.التي كانت لي السند الحقيقي والدافع الأسمى،

وإلى بناتي المؤنسات الغاليات

نور اليقين، رهام، تسنيم، والبرعمة تقوى ،

يا من جعلتن للحياة طعمًا وللأيام معنى،

أهديكن هذا الجهد المتواضع،

فأنتن البهجة التي لا تخبو، والنبض الذي لا ينضب

أسأل الله أن يحفظكن ويرعاكن،

وأن يُنبتكن نباتًا حسنًا، ويجعل منكن قرة عين لي ولأمتكن.

لخميـــــــسي

الإهداء

قال الله تعالى:

﴿...رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ...﴾

النمل 19

إلى من كان حضورهما بركة، ودعمهما سندا، وحبهما نبراسا يضيء دربي، إلى من قال عنهما الرحمان:

﴿...فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ الإسراء 23

إلى والديّ الكريمين حفضهما الله وأدامهما نورا لدربي: أمي وأبي.

إلى من كان النور في عتمة أيامي، والسند في لحظات ضعفي، إلى رفيق دربي زوجي الغالي الذي حمل عني أثقال الأيام ووهبني من صبره وحنانه ما يكفي عمرا بأكمله، أهديك هذه الثمرة التي ما كانت لتنضج لولا دفء حضورك

إلى بهجة القلب وسند الحياة وشمعة أنارت دربي، إلى من شاركوني طفولتي ووقفوا إلى جانبي: إخوتيحفظهم الله.

إلى من جمعتني به الصدفة وقاسمني البحث، إلى أخي الذي لم تلده أمي لخميسي وكل أفراد عائلته

إلى كل من علمني حرفا، إلى أساتذتي الكرام

إلى زملائي وزميلاتي في العمل بابتدائية المجاهد المتوفي بوعريسة عبد الله وعلى رأسهم السيد المفتش والسيد المدير

إلى كل من أعرفهم ولهم مودة في قلبي

أهدي هذا العمل المتواضع عربون شكر وامتنان ودعاء

فتيحة

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا لكتابة هذه المذكرة. فله الحمد والشكر على آلائه ونِعمه

الى من اوصانا بطلب العلو ، سيدنا محمد حبيبنا و رسولنا وشفيعنا الكريم،

الصادق الامين صلى االله عليه و سلم

نتقدم بالشكر الخالص إلى الدكتور "توهامي محمد رضا" لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة ونسأل الله أن يجزيه كل الخير

وإلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب ومن بعيد

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذتنا قسم العلوم التجارية الذين أسهموا في تكويننا من أول دخولنا إلى الجامعة إلى غاية يومنا هذا

جزيل الشكر لأساتذتنا المحترمين الذين تفضلوا وقبلوا مناقشة هذا العمل المتواضع، شرف لنا أن نستقي من علمهم ومعارفهم لإثراء هذا الموضوع.

الملخص:

اعتمدت الدراسة على تحليل أثر تخفيض الدعم الزراعي من قبل الدول المتقدمة، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، على الأمن الغذائي في الجزائر. وبوصفها دولة غير عضو في منظمة التجارة العالمية وتعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية لتلبية احتياجاتها الأساسية، تُمثّل الجزائر حالة فريدة تستدعي هذا النوع من التحليل.

ولتحقيق هذا الهدف، تعتمد الدراسة منهجًا وصفيًا وتحليليًا، مستعينة بأدوات تحليل المنحنيات البيانية ذات الصلة بمختلف القطاعات الغذائية، وذلك لتتبّع تطوّر الإنتاج والاستهلاك والأسعار للمواد الأساسية خلال فترات زمنية محددة. كما تأخذ الدراسة في الحسبان الأبعاد السياقية، لاسيما تداعيات جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا، لما لهما من تأثير مباشر على قدرة الجزائر على الاستيراد واستقرار أمنها الغذائي الداخلي نتيجة ارتفاع الأسعار.

وتُظهر النتائج أن تقليص الدعم الزراعي في الدول المتقدمة يُفاقم من اعتماد الجزائر على الأسواق الخارجية ويزيد من تقلبات الأسعار على المستوى المحلي، مما يُشكّل تهديدًا للأمن الغذائي، خاصة في ظل غياب بدائل إنتاجية وطنية فعالة. وتُبرز الدراسة الحاجة إلى تعزيز الإنتاج المحلي، وتطوير البنى التحتية الزراعية، واعتماد استراتيجيات شاملة للتكيف مع الصدمات الخارجية، من أجل تحقيق أمن غذائي مستدام وتقليص الفجوة الغذائية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي،الدعم الزراعي،الواردات الغذائية،الفجوة الغذائية.

Abstract:

This study aims to analyze the impact of agricultural subsidy reductions by developed countries, particularly the United States and the European Union, on food security in Algeria. As a non-member of the World Trade Organization and a country heavily reliant on food imports to meet its basic needs, Algeria presents a unique case for such analysis.

To achieve this objective, the study adopts a descriptive and analytical methodology, employing graphical curve analysis tools related to various food sectors in order to track the evolution of production, consumption, and prices of essential commodities over specific time periods. The analysis also incorporates contextual dimensions, notably the repercussions of the COVID-19 pandemic and the war in Ukraine, both of which have directly impacted Algeria's import capacity and the stability of domestic food security due to rising prices.

The findings indicate that the reduction of agricultural subsidies in developed countries exacerbates Algeria's dependence on external markets and increases price volatility at the local level, thereby threatening food security—especially in the absence of effective national productive alternatives. The study underscores the need to strengthen domestic production, develop agricultural infrastructure, and adopt comprehensive adaptation strategies to external shocks in order to achieve sustainable food security and reduce the food gap in Algeria.

Keywords: Food security, agricultural subsidies, food imports, food gap.

قـائمــة المحـتـويـات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II - II
قائمة الجداول	II
قائمة الأشكال	II
قائمة الملاحق	II
مقدمة	أ– و
الفصل الأول: القطاع الزراعي في الجزائر	**07**
تمهيد	**07**
المبحث الأول: واقع الزراعة في الجزائر	**08**
المطلب الأول: ماهية وأهمية القطاع الزراعي	**08**
أولا: ماهية الزراعة وأنماطها الرئيسية	**08**
ثانيا: أهمية الزراعة في الاقتصاد	**10**
المطلب الثاني: الإمكانات الزراعية في الجزائر	**12**
أولا: الإمكانات الطبيعية	**12**
ثانيا: الموارد المائية	**14**
ثالثا: الموارد البشرية والمالية	**16**
المطلب الثالث: معوقات التنمية الزراعية في الجزائر	**18**
أولا: معوقات تتعلق بالموارد الطبيعية والمائية	**18**
ثانيا: معوقات تتعلق بالعوامل الفنية والإدارية	**19**
ثالثا: معوقات تتعلق بالموارد التسويقية والمالية	**21**
المبحث الثاني: السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر 1962–2024	**23**
المطلب الأول: السياسات الزراعية خلال الفترة 1962–1979	**24**

أولا: التسيير الذاتي 1962-1970	**24**
ثانيا: الثورة الزراعية 1971-1979	**26**
المطلب الثاني: السياسات الزراعية خلال الفترة 1980-1999	**27**
أولا: إعادة الهيكلة خلال الثمانينيات	**27**
ثانيا: فترة الإصلاح الإقتصادي والتوجه لإقتصاد السوق 1990-1999	**28**
المطلب الثالث: السياسة الزراعية خلال الفترة 2000-2024	**30**
أولا- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2009):	**30**
ثانيا: سياسة تجديد الاقتصاد الزراعي والريفي خلال الفترة 2010-2014	**33**
ثالثا: مخطط عمل قطاع الفلاحة 2015- 2019	**37**
رابعا: خارطة الطريق الزراعية الجزائرية 2020-2024	**38**
المبحث الثالث: الدعم الزراعي في ظل منظمة التجارة العالمية	**39**
المطلب الأول: منظمة التجارة العالمية	**39**
أولا: الإطار العام لمنظمة التجارة العالمية	**39**
ثانيا: إجراءات وترتيبات الجزائر للانضمام إلى المنظمة	**45**
ثالثا: الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي الجزائري	**46**
المطلب الثاني: إتفاقية الزراعة، الصحة والصحة النباتية في إطار منظمة التجارة العالمية	**48**
أولا: إتفاقية الزراعة	**48**
ثانيا: الاتفاقية الخاصة بتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية	**55**
المطلب الثالث: مسار تطور المؤتمرات الوزارية حول قضايا الزراعة في إطار منظمة التجارة العالمية:	**57**
أولا: المؤتمرات الوزارية منذ تأسيس المنظمة حتى إطلاق جولة الدوحة الإنمائية (1995-2001).	**57**
ثانيا: مسار المؤتمرات الوزارية بعد جولة الدوحة: التعثرات والتحديات (2001-2024).	**62**
الفصل الثاني: أثر تخفيض الدعم الزراعي على الأمن الغذائي في الجزائر	**71**

تمهيـد	**72**
المبحث الأول: الأمن الغذائي في الجزائر	**73**
المطلب الأول : مفهوم الأمن الغذائي	**73**
أولا: مفهوم الأمن الغذائي	**73**
ثانيا: أبعاد الأمن الغذائي ومستوياته	**75**
المطلب الثاني: أشكال الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة فيه	**77**
أولا: أشكال الأمن الغذائي	**77**
ثانيا: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي	**79**
المطلب الثالث : مؤشرات الأمن الغذائي	**84**
المبحث الثاني: تطور هيكل الدعم الزراعي في الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية وآثاره المترتبة على السياسات الدولية للدعم الزراعي	**86**
المطلب الأول : الملامح العامة لأوضاع الدعم الزراعي في الدول المتقدمة والدول النامية أعضاء منظمة التجارة العالمية.	**86**
أولًا– الملامح العامة لأوضاع الدعم الزراعي في الدول المتقدمة	**87**
ثانيا: الملامح العامة لأوضاع الدعم الزراعي في الدول النامية	**90**
المطلب الثاني : تطورات الدعم الزراعي في ضوء التوجهات والالتزامات الدولية	**92**
أولا: تطور الدعم الزراعي وأشكاله التشويهيّة	**92**
ثانيا: أشكال الدعم الزراعي عبر الدول: تحولات وتحديات في ظل الالتزامات الدولية	**95**
المطلب الثالث : **الآثار المترتبة على السياسات الدولية للدعم الزراعي**	**96**
المبحث الثالث: تداعيات تخفيض الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية والإستراتيجيات المقترحة	**99**
المطلب الأول: أهم التطورات في الإنتاج الزراعي وحجم الفجوة الغذائية في ظل تخفيض الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية	**99**
أولا:أهم التطورات في إنتاج السلع الرئيسية	**99**
ثانيا: الفجوة الغذائية	**109**
المطلب الثاني: تطور قيمة الواردات والصادرات الكلية والزراعية والغذائية الجزائرية خلال الفترة 2010-2022	**111**

أولا: تطور قيمة الواردات الكلية والزراعية والغذائية	**111**
ثانيا: تطور قيمة الصادرات الكلية والزراعية والغذائية	**114**
المطلب الثالث: استراتيجيات مواجهة تحديات تخفيض الدعم الزراعي	**116**
الخاتمة	**125**
الملاحق	**129**
قائمة المراجع	**131**

قـائـمـة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع الراضي القابلة للزراعة في الجزائر	12
02	توزيع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر	13
03	العمالة في القطاع الفلاحي بالجزائر	17
04	الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية	44
05	صادرات روسيا وأوكرانيا من القمح والذرة وطحين القمح(دقيق)- 2020	83
06	التوزيع النسبي لأهم أشكال الدعم الزراعي عام 2020	91
07	إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2009-2022	100
08	إنتاج البقول الجافة في الجزائر خلال الفترة 2009-2022	101
09	إنتاج الفواكه والحمضيات في الجزائر خلال الفترة 2009-2022	103
10	إنتاج الخضر في الجزائر خلال الفترة 2009-2022	104
11	إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء في الجزائر خلال الفترة 2009-2022	106
12	إنتاج التمور في الجزائر خلال الفترة 2009-2022	107
13	إنتاج الزيتون في الجزائر خلال الفترة 2009-2022	108
14	تطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2009-2022	109
15	تطور قيمة الفجوة الغذائية الكلية بالجزائر خلال الفترة 2010-2022	110
16	تطور قيمة الواردات الكلية والزراعية والغذائية الفترة 2010-2022	113
17	تطور قيمة الصادرات الكلية والزراعية والغذائية الفترة 2010-2022	115

قـائـمـة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة	**42**
02	الدعم المحلي المشوه للتجارة	**52**
03	أبعاد الأمن الغذائي	**75**
04	تركيز انعدام الأمن الغذائي و توزيعه بحسب الشدة بين مختلف أقاليم العالم (2021)	**82**
05	تطور مكونات الدعم الزراعي في مختلف الدول (2000–2023)	**94**
06	إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2009–2022	**101**
07	إنتاج البقول الجافة في الجزائر خلال الفترة 2009–2022	**102**
08	إنتاج الفواكه والحمضيات في الجزائر خلال الفترة 2009–2022	**104**
09	إنتاج الخضر في الجزائر خلال الفترة 2009–2022	**105**
10	إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء في الجزائر خلال الفترة 2009–2022	**107**
11	تطور قيمة الفجوة الغذائية الكلية بالجزائر خلال الفترة 2010–2022	**111**

قـائـمـة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الصادرات والواردات الكلية والزراعية والغذائية الجزائرية خلال الفترة 2010–2022	**130**

مقدمة

تمهيد:

لطالما شكّل الغذاء حاجةً أساسيةً للإنسان ودافعًا رئيسيًا للسعي والعمل من أجل ضمان البقاء وتحقيق الاستقرار. وتبرز أهمية الغذاء منذ بدايات التاريخ الإنساني، كما يتضح في بعض الروايات الدينية مثل قصة سيدنا آدم عليه السلام.

يُعد القطاع الزراعي المصدر الأساسي لإنتاج الغذاء، إلا أنه يواجه تحديات متزايدة في ظل تحرير التجارة العالمية وتعزيز الأطر التنظيمية المرتبطة بمنظمة التجارة العالمية. وفي هذا السياق، تسعى الدول النامية إلى التكيف مع معايير الجودة والسلامة الغذائية التي أصبحت شرطًا لدخول الأسواق الدولية، في وقت تواصل فيه الدول المتقدمة دعم قطاعاتها الزراعية بمستويات مرتفعة.

في الجزائر، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي، لا يزال القطاع الزراعي يعاني من إشكالات هيكلية مثل ضعف البنية التحتية ونقص التكنولوجيا الحديثة وانخفاض الإنتاجية. ومنذ منتصف التسعينيات، خصصت الدولة اعتمادات مالية معتبرة لدعم القطاع الزراعي، في إطار إصلاحات اقتصادية تهدف إلى تعزيز النمو وتنويع الاقتصاد، وذلك بالتوازي مع تنفيذ برامج التكيف الهيكلي التي جاءت استجابة للتحولات الاقتصادية الداخلية والدولية، خاصةً في ظل تقلبات أسعار النفط.

مقـــدمة :

تُعد قضية الدعم الزراعي إحدى القضايا المحورية في سياق منظمة التجارة العالمية(WTO) ، حيث تسعى المنظمة إلى تقليص الدعم المقدم للقطاع الزراعي من قبل الدول الأعضاء لتحقيق عدالة تجارية في الأسواق العالميةوالعمل على ضمان التطبيق الكامل لمخرجات المؤتمر الوزاري السادس للمنظمة عام 2006 والتي تم التأكيد عليها في **مؤتمر نيروبي (2015) و مؤتمر بوينس آيرس (2017) ومؤتمر جنيف (2022)** ومع ذلك، فإن هذه السياسة تثير جدلاً واسعًا، خاصة بين الدول المتقدمة والنامية. ففي حين يؤدي تخفيض الدعم في الدول المتقدمة إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية عالميًا، استفادت بعض الدول النامية، ومنها الجزائر، من انخفاض أسعار الواردات الغذائية لفترة معينة. لكن هذا الارتفاع في الأسعار يشكل اليوم تحديًا كبيرًا للدول النامية التي تعاني من ضعف في القطاع الزراعي بسبب نقص الموارد، التكنولوجيا، والبنية التحتية مما يجعلها تعتمد بشكل كبير على الأسواق الخارجية لتلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية.

في هذا السياق، يبرز مفهوم الأمن الغذائي كأحد أهم التحديات التي تواجهها الدول النامية. يُعرَّف الأمن الغذائي بأنه قدرة الدولة على توفير الغذاء الكافي لسكانها بشكل مستدام، سواء عبر الإنتاج المحلي أو

الاستيراد. ومع تقليص الدعم الزراعي، تتضاءل قدرة هذه الدول على تحقيق الأمن الغذائي، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية وتراجع الإنتاج المحلي. فالدول النامية، التي تعاني أصلاً من ضعف في البنية التحتية الزراعية وندرة الاستثمارات، تجد نفسها عاجزة عن مواجهة التقلبات في الأسواق العالمية، مما يزيد من مخاطر عدم القدرة على تحقيق الأمن الغذائي.

تواجه الدول النامية ضغوطًا متزايدة لتقليص دعمها الزراعي امتثالًا لمتطلبات تحرير التجارة الخارجية ومعايير منظمة التجارة العالمية، في حين تواصل الدول المتقدمة تقديم دعم كبير لقطاعها الزراعي، مما يمكّن مزارعيها من تحقيق فوائض إنتاجية موجَّهة للتصدير. ويزيد هذا الواقع من حدة التحديات التي تواجهها الدول النامية، التي تعاني من ضعف البنية التحتية، نقص التكنولوجيا والتمويل، واعتماد أساليب إنتاج تقليدية، مما يحد من قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، ويجعلها أكثر عرضة لتقلبات الأسواق العالمية ومخاطر الأزمات الغذائية.

وبما أنّ عدم انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية (جوان2025)هو ما يمنحها مرونة نسبية في حماية قطاعها الزراعي من المنافسة الأجنبية عبر سياسات دعم موجهة من جهة ويحدّ في الوقت نفسه من قدرتها على الوصول إلى الأسواق الدولية بظروف تفضيلية، مما يعيق تنويع مصادر الدخل وتعزيز الصادرات الزراعية. في ظل هذه الظروف، تظل الجزائر بحاجة إلى إصلاحات شاملة لتحسين الإنتاجية الزراعية، تعزيز الكفاءة، وتحقيق توازن بين دعم المزارعين المحليين والانفتاح على الاقتصاد العالمي.

إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق تمحورت مشكلة البحث في التساؤل التالي:

ما مدى تأثير خفض الدعم الزراعي في اطار منظمة التجارة العالمية على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟.

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

– ما هي الأثار الناجمة عن تخفيض الدعم الزراعي في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على أداء القطاع الزراعي الجزائري؟

ب– ما هي الأثار الناجمة عن تخفيض الدعم الزراعي في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الواردات والصادرات الزراعية والغذائية الجزائرية؟

ج– ما هو الأثر الناجم عن تخفيض الدعم الزراعي في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على قيمة الفجوة الغذائية بالجزائر؟

فرضيات الدراسة:للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

أ- تخفيض الدعم الزراعي في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية يؤدي إلى التأثير سلبًا على القطاع الزراعي الجزائري.

ب- تخفيض الدعم الزراعي في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية يؤدي إلى التأثير إيجابًا على الواردات والصادرات الزراعية والغذائية الجزائرية.

ج- تخفيض الدعم الزراعي في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية يؤدي إلى زيادة قيمة الفجوة الغذائية في الجزائر.

أهمية الدراسة: تكتسي دراسة أثر تخفيض الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي في الجزائر أهمية بالغة نظرًا لتداخل عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية. فقد سلطت الأزمات العالمية كأزمة الغذاء والأزمة المالية (2008)، الضوء على هشاشة الأمن الغذائي في الدول النامية المستوردة للغذاء ومنها الجزائر، خاصة في ظل الارتفاع الكبير في أسعار السلع الغذائية نتيجة تقلص الدعم الزراعي في الأسواق العالمية.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من كون الجزائر تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية الأساسية (كالقمح، الحليب والأعلاف)، ما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية والتغيرات في السياسات التجارية. كما أن الجزائر تواجه تحديات هيكلية مثل محدودية المساحات الزراعية المستغلة، ونقص الاستثمارات، والمشكلات المرتبطة بالإنتاجية والبيئة، مما يزيد من هشاشة قطاعها الزراعي.

تُسهم الدراسة في فهم الضغوط التي تواجهها الدول النامية مثل الجزائر نتيجة الالتزامات الدولية، وتتيح المجال لاستكشاف سياسات بديلة أكثر ملائمة لدعم الأمن الغذائي الوطني، في ظل وجود إرادة سياسية وموارد طبيعية يمكن تعبئتها بفعالية لمواجهة هذا التحدي الاستراتيجي.

أهداف الدراسة:تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ- دراسة واقع القطاع الزراعي في الجزائر من خلال معرفة إمكاناته الحالية والمعوقات التي تحدّ من تطوره.

ب- دراسة السياسات الزراعية التي انتهجتها الجزائر في العقود الأخيرة، ومدى فعاليتها في دعم الإنتاج الزراعي.

ج- دراسة تطور المفاوضات والاتفاقيات داخل منظمة التجارة العالمية، لاسيما اتفاقية الزراعة واتفاقية الصحة والصحة النباتية.

د- دراسة تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية وحجم الفجوة الغذائية في الجزائر.

و- دراسة وتحديد آثار تخفيض الدعم الزراعي في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الواردات والصادرات الزراعية في الجزائر.

هـ- تحديد استراتيجيات لمواجهة تحديات الأمن الغذائي، مع تقديم رؤى بديلة للسياسات الزراعية والغذائية التي من شأنها تعزيز قدرة الجزائر على تحقيق أمنها الغذائي في ظل السياق الدولي المتغير.

منهج الدراسة:في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وقد تم التركيز على تحليل البيانات الإحصائية والتقارير الرسمية. تشمل مصادر البيانات تقارير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، المنظمات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة(FAO) ، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية. يتم استخدام هذه البيانات لتقييم تأثير تخفيض الدعم الزراعي على الإنتاج المحلي، الواردات الغذائية والصادرات الغذائية، الفجوة الغذائية، بالإضافة إلى تقديم توصيات قائمة على الأدلة

الدراسات السابقة:

في إطار إعداد هذه الدراسة، تم الرجوع إلى عدد من الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت الموضوع من زوايا متعددة، ومن أبرزها ما يلي:

-**غربي فوزية** "**الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**"، وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري قسنطينة (2008/2007). ركّزت هذه الدراسة على تحليل واقع الزراعة في الجزائر، مع تقييم مدى قدرتها على تحقيق نسبة من الاكتفاء الذاتي الاقتصادي. كما تم تحليل واقع الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني إضافة إلى تجارة المنتجات الغذائية الزراعية الخارجية، ورصدت أهم المشكلات والمعوقات التي تعترض قطاع الزراعة في الجزائر.

- **بلال خزار، السياسات الزراعية وأفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، " وهي رسالة ماجستير في العلوم

الإقتصادية جامعة الحاج لخضر باتنة (2013/2012) حيث تطرقت هذه الدراسة إلى أهم السياسات الزراعية التي اتبعتها الجزائر في تحقيق أمنها الغذائي.

-**بورحلي الربيع** "**أثر تخفيض الدعم الزراعي في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي في الجزائر**" وهي رسالة ماجستير في العلوم التجارية جامعة محمد بوضياف المسيلة(2013/2012) تناولت هذه الدراسة آثار تخفيض الدعم الزراعي، وتحديد السياسات المناسبة للتكيف مع هذه الآثار في ظل الاتجاه المتزايد نحو تحرير التجارة العالمية في السلع الغذائية والزراعية، والتحديات التي تواجهها الدول النامية المستوردة للصافية للغذاء خصوصاً ومنها الجزائر، والتي كانت تستفيد من الانخفاض في أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية كنتيجة لحجم الدعم الكبير الذي يحصل عليه المنتجون الزراعيون والمصدرون في الدول المتقدمة.

- **حدود الدراسة:**

الحدود الزمنية:تمتد الحدود الزمنية لهذه الدراسة من سنة 1962، تاريخ استقلال الجزائر، حيث بدأت الدولة في بناء سياسات زراعية وطنية تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي، وصولًا إلى سنة 2024 التي شهدت انعقاد المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية في أبوظبي.

الحدود المكانية": تم اسقاط الدراسة على الجزائر من خلال تحليل واقع القطاع الزراعي الجزائري ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي في ظل تخفيض الدعم المقدم للزراعة في الدول المتقدمة.

- **أسباب اختيار الموضوع:** هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- **أولاً: الأسباب الذاتية**

ينبع الاهتمام بهذا الموضوع من خلفية الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة، وبخاصة تلك المتعلقة بالأمن الغذائي في الجزائر خاصة والدول النامية عامة.

- **ثانيًا: الأسباب الموضوعية**

- تزايد أهمية الأمن الغذائي كأولوية إستراتيجية للجزائر، خاصة في ظل التبعية المتزايدة للواردات الغذائية وارتفاع مستويات العجز الغذائي.
- التحولات العميقة التي تعرفها السياسات الزراعية العالمية، خصوصًا تلك المرتبطة بمنظمة التجارة العالمية وتأثيرها المباشر وغير المباشر على الدول النامية ومنها الجزائر.

- راهنية الموضوع على الصعيد الوطني، حيث يأتي في سياق مستجدات كبرى، من أبرزها سعى الجزائر بشكل واضح إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الحبوب في الجنوب الجزائري وتقليص اعتمادها على الأسواق الخارجية.

هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول : القطاع الزراعي في الجزائر، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول واقع الزراعة في الجزائر، أما المبحث الثاني السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر 1962- 2024والمبحث الثالث تناول: الدعم الزراعي في ظل منظمة التجارة العالمية، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى أثر تخفيض الدعم الزراعي على الأمن الغذائي في الجزائر حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تم فيه تقديم الأمن الغذائي في الجزائر، أما المبحث الثاني تطور هيكل الدعم الزراعي في الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية وآثاره المترتبة على السياسات الدولية للدعم الزراعي، أما المبحث الثالثتداعيات تخفيض الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية والإستراتيجيات المقترحة، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة،وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

القطاع الزراعي في الجزائر

تمهيد:

يُعد القطاع الزراعي في الجزائر من القطاعات الإنتاجية الحيوية، باعتباره مصدرًا رئيسيًا لدخل شريحة واسعة من السكان، والأساس في تحقيق الأمن الغذائي الوطني. وتُعد المحافظة على الزراعة وعلى الموارد الأساسية لمكوناتها من أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ورغم أهمية هذا القطاع إلا أنه يُعد من أكثر القطاعات هشاشة، حيث يتأثر الإنتاج الزراعي الجزائري بشكل كبير بعوامل خارجة عن إرادة المزارعين، وفي مقدمتها العوامل الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات.

وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا الفصل الذي قسم إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: واقع الزراعة في الجزائر

المبحث الثاني: السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر 1962-2024

المبحث الثالث:الدعم الزراعي في ظل منظمة التجارة العالمية

المبحث الأول: واقع الزراعة في الجزائر

يلعب القطاع الزراعي دورا أساسيا في التنمية، حيث أصبح التطور الاقتصادي مرهونا بتطور الزراعة حيث تساهم هذه الأخيرة في خلق مناصب الشغل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي.

المطلب الأول: ماهية وأهمية القطاع الزراعي

وجدت الزراعة منذ أن وجدت الحضارة على وجه الأرض ومن الحقائق الواضحة أن الزراعة كانت من أهم المجالات التي ساعدت الإنسان على الاستفادة من الظروف المحيطة به لكسب الرزق.

أولا: ماهية الزراعة وأنماطها الرئيسية :

1 : ماهية الزراعة :

1.1 المفهوم الضيق للقطاع الزراعي:

كلمة زراعة مشتقة من الكلمتين AGRIأي الحقل أو التربة و كلمة CULTUREأي العناية أو الرعاية، وبذلك تكون كلمة الزراعة AGRICULTUREتعني العناية بالحقل أو العناية بالأرض.[1]

2.1 المفهوم الواسع للقطاع الزراعي :

إن المفهوم الواسع للزراعة أصبح لا يقتصر على عملية العناية بالأرض فقط بل تعداها إلى أمور أخرى نتيجة لتنويع وتحديد نشاط المزارع.

***التعريف الأول:**الزراعة هي علم و فن فلاحة التربة، وتعرف كذلك بأنها علم وفن وصناعة أو مهنة استغلال الموارد الإنتاجية والبشرية في وحدات إنتاجية لإنتاج الزراعة النباتية والحيوانية وتوصف أحيانا بأنها طريقة في الحياة".[2]

***التعريف الثاني:**الزراعة هيكل عمل الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعة والتحكم فيها بقصد إنتاج المزروعات والحيوانات اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية".[3]

***التعريف الثالث:**تعرّف الجمعية الاقتصادية الريفية في فرنسا الزراعة أنهاالعمل الذي يستخدم القوى الطبيعية لإنتاج النبات والحيوان بغية تأمين الحاجات البشرية."

كما تعرّف الزراعة بأنها علم وفن وصناعة إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان وتعريف الزراعة على أنها علم، يعتبر تعريفاً حديثاً نسبياً نظراً لأنه كان ينظر إلى الزراعة قديماً على أنها

---

[1] عاكف الزعبي،**مبادئ التسويق الزراعي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، الطبعة الأولى،2006 ،ص:73.

[2] جواد سعد العارف، **الاقتصاد الزراعي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009،ص: 86.

[3] جواد سعد العارف، **التخطيط والتنمية الزراعية**،دار الراية للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،الطبعة الأولى،2010،ص:43.

مجرد عملية بذر البذور في التربة ثم تركها لتنمو تحت الظروف الطبيعية حتى يحين موعد حصادها وجنيها، كما كان ينظر إلى العمليات الزراعية على أنها عبارة عن عادات تقليدية متوارثة عبر الأجيال ولكن مع تقدم العلوم التي أفادت الزراعة، هذا بالإضافة إلى جانب التجارب والبحوث العديدة التي أجريت على الطرق المختلفة للزراعة والتسميد وتغذية الحيوان ومقاومة الآفات وغيرها مما أدى إلى أن أصبحت الزراعة علماً من العلوم بل مجموعة من العلوم والعمليات العلمية المبنية على أساس الملاحظات التي تم إثباتها والتجارب التي كررت مراراً والتي ساعدت المزارع على إنتاج المحاصيل ذات الجودة العالية بكميات كافية وبصفة مستمرة وبسعر ومجهود وتكاليف معقولة.[1]

وعليه يمكننا القول بأن الزراعة هي علم وفن التعامل مع الأرض إضافة لمجموعة العوامل الطبيعية والتقنية لإنتاج واستخراج ما ينفع الإنسان وذلك عن طريق عملية الزرع والبذر أو تربية الحيوانات.

2.الأنماط الرئيسية للزراعة:

تنقسم الزراعة في العالم إلى عدة أنماط رئيسية متباينة، تبعًا لنوع المحاصيل المزروعة، والغرض من زراعتها، والأساليب المستخدمة في العمليات الزراعية، ومدى توافر مقومات الإنتاج، وأهمها:

1.2.الزراعة البدائية المتنقلة:إن هذا النوع من الزراعة يتوقف على البيئة، وعلى المستوى العلمي للمزارعين وتوافر تقنيات الزراعة، تحدث الزراعة المتنقلة البدائية في الأقاليم الاستوائية حيث يقوم المزارعون فيها بقطع الغابات وزراعة الأرض، فإذا استنفذت الأرض خصوبتها هجروها وانتقلوا إلى منطقة أخرى[2] يحدث هذا كذلك مع الرعاة المتتبعين للكلأ حسب ما تجود به الطبيعة.

2.2.الزراعة الكثيفة:يتواجد هذا النوع من الزراعات في المناطق المزدحمة بالسكان، حيث يشتد الضغط على الأراضي الزراعية، مما يؤدي إلى استغلال كل المساحات الممكن زراعتها، للحصول على أكبر إنتاج من المحاصيل.[3]

3.2. الزراعة الواسعة: تنتشر الزراعة الواسعة في المناطق السهلية، وتعتمد على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة، بينما تقل أعداد السكان نسبياً، لذا يقل الضغط السكاني، على الأرض مما أدى إلى الاعتماد على الآلات في العمليات الزراعية، ويتسم هذا النمط الزراعي بزيادة الملكيات الفردية

[1]هاشم محمد صالح،**الجغرافية الزراعية، الطبعة الأولى**،مكتبة المجمع العربي،الأردن،2014،ص: 14/13.

[2]جواد سعد العارف ، **مرجع سابق**،ص: 55.

[3]هاشم محمد صالح، **مرجع سابق**،ص:11.

الكبيرة، كما يتميز باعتماده على محصول واحد مثل القمح أو الذرة، كما يتسم الإنتاج بعظم كمياته جودته وارتفاع قيمته. [1]

4.2. الزراعة المختلطة:يقصد بها القيام بالزراعة إلى جانب تربية الماشية، الأغنام، الماعز، والدواجن بهدف خلق مورد إضافي يزيد من دخل المزارعين ويوفر احتياجاتهم من المنتجات الحيوانية، وكذا الأسمدة المتمثلة في مخلفات الحيوان. [2]

5.2.الزراعة المتنوعة: في هذا النوع من الزراعة إضافة إلى المحاصيل التي يحتاجها المزارع يقوم بإنتاج البعض الآخر للسوق، فهو لا يعتمد كلية على محصول رئيسي واحد، ومن فوائدها:

أ. المحافظة على خصوبة التربة.

ب. تجنب الخسارة الحتمية.

ت. توزيع العمل على فصول السنة.

ث. توزيع دخل المزارع على كامل السنة.

ج. إمكانية إنتاج أغلب المحاصيل التي يحتاجها المزارع وعائلته.

6.2.الزراعة المتخصصة : هي التي تتخصص بإنتاج محصول معين كمزارع الشاي والمطاط والبن وغيرها. ومن أهم فوائد التخصص ما يلي: [3]

أ. يسهل عمليات تصنيف المحصول.

ب. يسهل عمليات الزراعة كالحرث، الحصاد، الري، والمكافحة.

ت. يزيد من مهارة المزارع".

ث. يساعد على قيام الأبحاث العلمية والدراسات الفنية.

ج. يسهل عملية التسويق.

ثانيا: أهمية الزراعة في الإقتصاد:

تتمحور أهمية الزراعة في العناصر الآتي ذكرها:

---

[1] هاشم محمد صالح ، **مرجع سابق** ، ص: 12/11.

[2] هاشم محمد صالح ،**مرجع سابق**، ص: 12/11.

[3] جواد سعد العارف،**مرجع سابق**، ص: 57/56.

1- توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع: القطاع الزراعي يعمل على توفير العديد من المنتجات الغذائية التي تستهلكها المجتمعات سواء نباتية مثل الحبوب والفواكه والخضروات ، والمنتجات الحيوانية كاللحوم بأنواعها والألبان.

2- توفير مناصب العمل: يستوعب القطاع الزراعي القوى العاملة في كثير من الدول النامية حيث يمثل العاملين فيه عن ما يزيد عن 40 %من العاملين في الاقتصاد القومي ككل، وبذلك فانه يوفر مجالا لتوظيف فئة كبيرة من القوى العاملة وخاصة في المناطق والدول المزدحمة بالسكان.[1]

3- توفير الموارد المالية: القطاع الزراعي يعتبر مصدراً رئيسياً للدخل للعديد من الأفراد العاملين في عملية الإنتاج بصفة مباشرة كالمزارعين أو مصنعي الأدوية والأسمدة الزراعية والأدوات المستخدمة في الإنتاج سواء النباتي والحيواني ، أو الأفراد الذين يحققون دخلاً من العمل غير المباشر في هذا القطاع على غرار تسويق وبيع المنتجات الزراعية، مما يعني أن هذا القطاع سوق لمنتجات قطاعات أخرى في الاقتصاد. أما على مستوى الدول فالقطاع الزراعي يساهم بنسب متفاوتة في الدخل الوطني للعديد من الدول، بل إن بعض الدول تعتمد على هذا القطاع في جزء كبير من دخلها كما أنه يساهم بدرجة كبيرة في توفير العملات الصعبة لهذه الدول مما ينعكس إيجابياً على مستوى التنمية الاقتصادية فيها. [2]

4- إرساء قاعدة صناعية: تلعب الزراعة دوراً بالغ الأهمية في التجارة الخارجية ولعوائدها دور بارز في النهضة الاقتصادية والصناعية في كثير من دول العالم، حيث يذكر مارسيل رودولف M.Rudolff بأن النهضة الاقتصادية التي حصلت في القرن التاسع عشر في السويد والدنمارك تدين بشكل كبير للصادرات الزراعية، حيث تزيد القدرة التصديرية من القدرة على اقتناء واستيراد سلع وتجهيزات الإنتاج وبالتالي إرساء القاعدة الصناعية وتطوير الاقتصاد.[3]

5- توفير المواد الخام للقطاع الصناعي: يقوم القطاع الزراعي بتوفير العديد من المواد الخام التي تستخدم في القطاع الصناعي ، كتوفير القطن مثلاً لصناعة النسيج ، كما يوفر كذلك العديد من المواد الخام لصناعة المواد الغذائية الجافة والمعلبة، وكذا كل المنتوجات التي تسهم في خلق العديد من الصناعات التحويلية.

---

[1] احمد رمضان نعمة الله، إيمان محمد زكي، **مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 1995، ص: 31.

[2] علي جمعه الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، المملكة الأردنية الهاشمية، 2006، ص: 27/25.

[3] منذر إسماعيل أبو طرير وآخرون، **مقدمة في الاقتصاد الزراعي**، ط1، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2011، ص :30-31.

6- استغلال المواد الاقتصادية بكفاءة: يعمل القطاع الزراعي على استغلال بعض الموارد الاقتصادية صعبة الاستغلال بكفاءة، وهي كفاءة يندر أن توجد في قطاعات أخرى، ففي قطاع الإنتاج الحيواني تقوم الحيوانات باستهلاك الأعشاب التي لا يستهلكها الإنسان وتنتج اللحوم والألبان بكفاءة.[1] إضافة إلى استغلال فضلات الحيوانات للتسميد ومخلفات الطحين والمحاصيل الزراعية الغير مطابقة لمعايير الجودة في تغذية الأنعام.

المطلب الثاني : الإمكانات الزراعية في الجزائر:

تعد الجزائر من أكبر الدول العربية مساحة حيث بلغت 238 مليون هكتار، كما أنها تتوفر على إمكانيات زراعية هامة سواء كانت طبيعية ، بشرية أو مالية تساعدها على توفير حاجيات المواطنين من الغذاء.

أولا: الموارد الطبيعية: تمتلك الجزائر إمكانات زراعية طبيعية هامة ما يؤهلها لتحقيق أمنها الغذائي بالاعتماد على الإنتاج المحلي دون الحاجة إلى الإستيراد وفيما يلي أهم هذه الموارد:

1. الأراضي القابلة للزراعة تقدر بحوالي **44.00 مليون هكتار**، أي ما يعادل **18.5%**من المساحة الإجمالية للبلاد، وتشتمل على الأراضي المستغلة وغير المستغلة التي تدخل في نطاق الأراضي الممكن استصلاحها والجدول التالي يوضح استخدام الأراضي في الجزائر: [2]

جدول رقم (01): توزيع الراضي القابلة للزراعة في الجزائر **الوحدة: مليون هكتار**

البيان	المساحة	النسبة المؤوية %
الأراضي الصالحة للزراعة	8.56	19.5
الأراضي الرعوية والمجاري	32.75	74.5
أراضي زراعية غير منتجة	2.65	6
الإجمالي	43.96	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الإحصائيات الفلاحية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية،مديرية الإحصاءات الزراعية ونظم المعلومات،جويلية2021 ، ص :06.

[1]علي جمعه الشرفات، **مرجع سابق**، ص: 30/27 بتصرف من الباحث.

[2]وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **الإحصائيات الفلاحية،SERIE B 2019**، جويلية 2021، ص: 6.

من خلال هذه المعطيات يتضح لنا الاختلال الواضح بين نسبة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة **19.5 %**ونسبة المساحات الرعوية **74.5 %**، وهو ما ينعكس سلبًا على الإنتاج الزراعي ولذلك يجب على الحكومة العمل على توسيع المساحة الصالحة للزراعة بما يحقق زيادة في الإنتاج.

أما فيما يخص المساحات الرعوية في الجزائر، فتأخذ نسبة كبيرة من مساحة الأراضي القابلة للزراعة، ورغم كبر مساحتها يعاب عليها انخفاض إنتاجيتها من اللحوم لعدد من الأسباب ، منها عدم الانتظام في توزيع الماء، والرعي الجائر، لذا فإن تحويل مساحات من تلك المراعي إلى مراعي مروية يسهم في توفير الأعلاف في مواسم الجفاف وبالتالي تحسين الإنتاج الحيواني بجانب زراعة الحبوب والبقول والزراعات المستدامة.

بالإضافة إلى ذلك، هناك الأراضي غير المنتجة، والتي تمثل 06 % فلا ينبغي أن تبقى أكثر من **2.6 مليون** هكتار غير منتجة بصورة دائمة، لأن ذلك يعدّ تبديدا لعنصر الأرض.

كما أن المساحة الصالحة للزراعة والمقدرة بحوالي 8.56 مليون هكتار تنقسم على النحو الآتي:[1]

جدول رقم (02) توزيع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر

البيان	المساحة	النسبة المؤوية %
أراضي معشوشبة	**4.68 مليون هكتار**	**54.67**
أراضي مستريحة	**2.85 مليون هكتار**	**33.26**
زراعة مثمرة	**910322 هكتار**	**10.63**
كروم	**68649 هكتار**	**0.80**
مروج طبيعية	**54117 هكتار**	**0.63**
الإجمالي	**8.56 مليون هكتار**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الإحصائيات الفلاحية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية،مديرية الإحصاءات الزراعية ونظم المعلومات،جويلية2021 ، ص :07.

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **الإحصائيات الفلاحية**، مرجع سابق، ص: 6.

وتشمل هذه الأراضي على أراضي صالحة للحراثة، والتي تضم إلى (أراضي عشبية، وأراضي مستريحة)، ومزروعات دائمة، والتي تضم بدورها(مروج طبيعية وزراعات شجرية مثمرة وكروم) والأراضي المستريحة تمثل ثاني أكبر نسبة من الأراضي الصالحة للزراعة بعد المزروعات العشبية وهو ما يعني أن الجزء الكبير من الأراضي غير مستغل إما بسبب الجفاف أو التصحر ولنقص الإمكانيات اللازمة لإستغلالها.

ولذلك قامت الجزائر بمجهودات كبيرة لاستصلاح هذه الأراضي قصد توسيع مساحة الأراضي المستغلة في الزراعة، حيث صدرت عدة قوانين وتشريعات لتشجيع استغلال هذه الأراضي لكن ذلك لم يسهم في زيادة حجم المساحة الزراعية المستغلة.

2.أراضي نبات الحلفاء:وهي الأراضي التي تنمو فيها نبتة الحلفاء، وهي نبتة معمرة تُستخدم في صناعة الورق، وتنتشر على نطاق واسع في الهضاب العليا الممتدة من الحدود المغربية إلى الحدود التونسية تغطي هذه الأراضي مساحة تقدر بحوالي **2.47مليون هكتار**، أي **1.0%**من إجمالي المساحة الإجمالية للبلاد.[1]

3. الأراضي الغابية :تتكون من الأحراش والغابات الكثيفة، وتشغل مساحة تقدر بحوالي **4.1مليون هكتار**، ما يعادل **1.7%**من إجمالي المساحة الإجمالية للبلاد.[2]

4. الأراضي غير المنتجة وغير المخصصة للنشاط الزراعي :تشمل الأراضي غير القابلة للاستغلال الزراعي أو الرعوي، مثل الكثبان الرملية، المناطق الصخرية، الأراضي المشغولة بالتجمعات السكانية الطرق، الأنهار، وغيرها. تقدر مساحتها بحوالي **187.6مليون هكتار**، أي **78.8%**من المساحة الإجمالية للبلاد. [3]

ثانيا:الموارد المائية:تتنوع الموارد المائية في الجزائر والتي تتوزع بين المياه السطحية والجوفية والمصدر المغذي لهما هو مياه الأمطار، ويرجع ذلك إلى التباين الجغرافي والطبيعي الذي يميزها. إذ تمتلك مساحة شاسعة، وتتنوع بها التضاريس والمناخ، مما يساهم في تعدد مصادر المياه الطبيعية،وتشمل عدة أشكال أو مصادر، والتي تتجسد فيما يلي:

[1]وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **الإحصائيات الفلاحية،مرجع سابق**، ص: 6.

[2]وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **الإحصائيات الفلاحية، مرجع سابق**، ص: 6.

[3]وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **الإحصائيات الفلاحية، مرجع سابق**، ص: 6.

1. مياه الأمطار: قدرت كمية الأمطار التي تتساقط سنويا على الجزائر ب 14217 ملم^3 حسب تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2014،[1] حيث تتسم معدلات التساقط السنوي في الجزائر باتجاه تناقصي من الشمال نحو الجنوب، وكذلك من الشرق إلى الغرب. وتختلف كميات التساقط باختلاف التضاريس في الجزائر، ويعد هذا التباين مرتبطاً بالتنوع الجغرافي، خاصةً فيما يتعلق بالسلاسل الجبلية الكبرى، مثل الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، التي تؤدي دوراً طبيعياً في اعتراض السحب المحملة بالأمطار من الشمال.

كما يُعد تناقص معدلات التساقط المطري من الشرق إلى الغرب إحدى الخصائص البارزة للمناخ الجزائري، حيث تعمل جبال الريف والأطلس المتوسط في المغرب وشبه الجزيرة الإيبيرية على اعتراض الرياح المحملة بالرطوبة القادمة من المحيط، مما يقلل من كميات الأمطار المتساقطة كلما اتجهنا غرباً بالإضافة إلى ذلك، تتميز المناطق الشرقية للجزائر بارتفاع يفوق نظيره في المناطق الغربية. [2]

2. المياه الجوفية: تمثل المياه الجوفية في الجزائر مورداً استراتيجياً مهماً في تحقيق التنمية الشاملة للبلاد، نظراً لأهميتها الكبيرة في الاقتصاد الوطني ، لذا أصبح من الضروري تبنّي إجراءات وسياسات فعالة تهدف إلى ترشيد استغلالها بما يحقق تلبية الاحتياجات المختلفة بشكل مستدام،وفيما يلي بيان توزيع المياه الجوفية حسب المناطق الجغرافية للجزائر:[3]

1.2. في الشمال:قدّرت الجهات التقنية المختصة ممثلة في **الوكالة الوطنية للموارد المائية (ANRH)**و**مديرية المنشآت المائية الكبرى(DGAIM)** كمية المياه الجوفية القابلة للاستغلال في شمال الجزائر وذلك في إطار المخطط الوطني للماء بحوالي **9.1مليار م³ سنوياً** .وتبلغ نسبة الاستغلال الحالي لهذا المورد **أكثر من 90%**، أي ما يعادل **7.1مليار م³ سنوياً**.

2.2. في الجنوب:تتميز الصحراء الجزائرية بوجود موارد مائية جوفية ضخمة تشكّلت عبر آلاف السنين وتمتد على نطاق واسع، خاصةً في كل من المنيعة، أدرار، عين صالح، بسكرة، و ورقلة. وتوجد هذه

---

[1] أزلاطو نعيمة، أ. حداشي حكيم. **المقومات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري للوصول إلى التنمية الاقتصادية**. مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 02، العدد 03، 2019، ص: 40.

[2] صادق هادي،اسماعيل صاري،**السياسات الزراعية في الجزائر ودورها في تطوير وصيانة الموارد الزراعية الطبيعية 2000-2022**، مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة، المجلد9، العدد01، جوان 2024، ص:409.

[3] صادق هادي،اسماعيل صاري، **المرجع نفسه**، ص: 410/409.

المياه على أعماق كبيرة من سطح الأرض، قد تصل في بعض المناطق إلى **2000 متر**، باستثناء منطقة أدرار حيث تتواجد على أعماق أقلما بين 200م الى 300م.

وتشير التقديرات إلى أن كمية المياه الجوفية القابلة للاستغلال في المناطق الصحراوية تبلغ حوالي **ستون ألف مليار م³**،وبالتالي تظل الجزائر أمام احتياطي مهم غير مستغل ، وهو ما يتيح إمكانيات واسعة لتطوير **الزراعة الصحراوية** واستصلاح أراضٍ جديدة. [1]

3. المياه السطحية :تُقدَّر الموارد المائية السطحية في الجزائر بحوالي **12.7مليار م³ سنوياً**، موزعة كما يلي: **11.9مليار م³ في الشمال** و **0.8مليار م³ في الجنوب** .كما تضم المياه السطحية في الجزائر **17حوضاً فرعياً**، تم تجميعها في **خمسة أحواض رئيسية** وفقاً لموقعها الجغرافي.[2]

ثالثا: الموارد البشرية والمالية: إلى جانب الموارد الطبيعية، هناك الموارد البشرية والمالية التي تزخر بها الجزائر، حيث نلاحظ نقصها بالقطاع الزراعي بالرغم من اعتماد الزراعة بشكل كبير على اليد العاملة إلى جانب الموارد المالية التي تعد متوفرة نظرا لإمتلاكها فوائض مالية معتبرة حصّلت عليها من عائدات الطاقة.

1. الموارد البشرية:

يعتبر العنصر البشري المورد الأهم والمحرك الأساسي لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية والاستعمال الأمثل للإمكانات المتوفرة، وفي آخر إحصاء قدر تعداد سكان الجزائر لعام 2023 بنحو 43,851,044 نسمة، وذلك بنسبة 0.56% من إجمالي عدد سكان العالم، وتحتل الجزائر المركز الثالث والثلاثين من حيث تعداد السكان، حيث تسجل منها 2.650.000 عمالة في الميدان الزراعي نسبتها تقدر بحوالي 6% من سكان البلد وحوالي 20.35 % من القوى العاملة الكلية مثلما هو موضح في الجدول أدناه: [3]

---

[1] أزلاطو نعيمة، أ. حداشي حكيم، **مرجع سابق**، ص: 40.

[2] صادق هادي،اسماعيل صاري،**مرجع سابق**، ص: 410.

[3] طير محمد، بوزيد سايح، **المؤهلات والسياسات الزراعية في الجزائر وأثرها على تطور الإنتاج الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 13، العد01 ، جويلية 2024، ص: 50.

يُظهر الجدول رقم (3): العمالة في القطاع الفلاحي بالجزائر الوحدة(ألف نسمة)

	2018	2019	2020	2021	2022
القوى العاملة الزراعية	2648.98	2693.55	2650,00	2650,00	2650,00
القوى العاملة الكلية	12400.00	12700.00	12102,76	12260,83	13023,24
النسبة المؤوية%	36 .21	21.21	21,90	21,61	20,35

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية المجلد 43، 2024.

إنّ غياب سياسات واضحة للعمالة الفلاحية والتي لها تأثير سلبي على كفاءة هذه العمالة كمشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب نتيجة غياب الحوافز التي تقدمها الفلاحة، إلى جانب انخفاض الدخل والمستوى المعيشي في الفلاحة والذي يؤدي إلى النزوح والهجرة هروباً من الظروف المعيشية القاسية وعليه فتطور قطاع الفلاحة مرتبط أكثر بالمداخلات التقنية الحديثة، والإدارة الفعالة والتخطيط الملائم وهي كلها تتطلب مهارات علمية وتقنية متطورة، ومن هنا يبرز أهمية مسألة تعليم الفلاحين وإعداد المهندسين المتخصصين والتقنيين، ويلاحظ في البلدان النامية عامة والجزائر بصفة خاصة، إغفال وغياب أهمية القوى العاملة المؤهلة في التنمية الفلاحية ، بالإضافة لتركيز معظم الاقتصاديين في دراساتهم على درو رأس المال المادي في عملية التنمية الفلاحية، حيث يرون بأن رأس المال يعتبر العامل الأكثر حسما في هذه العملية.

2.الموارد المالية:

تمتلك الجزائر إمكانات مالية كبيرة بفضل عائدات البترول، التي شكلت المصدر الرئيسي للعملة الصعبة في البلاد. حتى عام 2014، استفادت الجزائر من ارتفاع أسعار النفط، حيث تجاوزت الاحتياطات النقدية 190 مليار دولار، مما مكّنها من تمويل مشاريع تنموية كبرى، خاصة في القطاع الفلاحي. خصصت الدولة جزءًا من هذه العائدات لدعم الفلاحين، وتوسيع المساحات الزراعية، وتطوير أنظمة الري الحديثة لمواجهة الجفاف. ورغم انهيار أسعار البترول في 2014، مما أدى إلى تقلص احتياطات الصرف إلى أقل من 150 مليار دولار بحلول 2015، لتستقر في حدود 69مليار دولار

ديسمبر 2023[1] غير أنّ الجزائر تواصل بذل جهودها لتحقيق الأمن الغذائي عبر استثمارات في زراعة القمح والشعير، وتشجيع الإنتاج المحلي لتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية

المطلب الثالث: معوقات التنمية الزراعية في الجزائر.

لقد عرفت الزراعة في الجزائر منذ الاستقلال العديد من الصعوبات التي أدت إلى ضعف الإنتاج وتذبذبه وقد اختلفت هذه المشاكل بين الطبيعية والبشرية والتكنولوجية.

أولا: معوقات تتعلق بالموارد الطبيعية والمائية

تتمحور المشاكل الكمية والنوعية للموارد الأرضية حول التغيرات التي تحدث للأراضي الزراعية وتؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في قدرتها واستدامةا عطائهاً. وتؤدي العوامل الطبيعية دورًا كبيرًا في تحديد القدرات الإنتاجية للقطاع الزراعي، والمساحة الكلية للأراضي الجزائرية تقدر بحوالي **2381741.00**هكتار والمساحات المستعملة في الفلاحة قليلة جدًا مقارنة بالمساحة الكلية، مما يستوجب السعي إلى التقليل من مساحة الأراضي البور لاستغلالها في الزراعة بالمزيد من الاستصلاح وتجنب استغلال الأراضي الزراعية في التوسع العمراني أو في مجال الاستثمار الصناعي.

1. **مشاكل ومعوقات تتعلق بطبيعة الأراضي الزراعية:** تعاني الأراضي الزراعية في الجزائر عدة مشاكل لعل أهمها تناقص الرقعة الزراعية كماً وكيفاً،وتفتت وتبعثر الملكيات والحيازات الى جانب إختلال العلاقة بين الأرض والموارد المائية، وهذه تجعل الأرض غير اقتصادية، حيث تقتصر على نمط إنتاج محدود الجدوى مما يؤثر عمليا في الإنتاج .

أما بالنسبة إلى تناقص الرقعة الزراعية كماً ونوعاً، فيمكننا حصر أسباب نقص الأراضي الزراعية في ثلاث مجموعات هي:

1.1. الانتقاص العمدي من جانب الإنسان، وتشمل هذه المجموعة أعمال التجريف التي حصلت بعد أن أدت إلى فقد المساحة من أجود الأراضي الزراعية، وأعمال التبوير والبناء على الأراضي الفلاحية التي أتت على مساحات ضخمة تقدر بآلاف الهكتارات، ويلاحظ التركيز لهاتين الظاهرتين في المناطق الحضارية وحول المدن العمرانية الرئيسية.

2.1. الفقد في الأراضي :ولعل أهم أسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفتت الملكيات والحيازات، وزيادة رقعة المساحات التي تستغل لإنجاز المرافق الزراعية كالمخازن والحظائر وما إلى غير ذلك والتي من المتوقع زيادتها في ظل تفتت هذه الملكيات.

[1] بنك الجزائر، **احتياطات الصرف الرسمية https://www.bank-of-algeria.dz**

3.1. الفقد في خصائص الأراضي الزراعية: المتمثل في بقاء المساحة نفسها من الأرض مع افتقادها لخصائصها كليا أو جزئيًا، مما يبعد هذه الأراضي عن نطاق الأراضي الزراعية وبالتالي عن عملية الإنتاجية، وكذا زحف الصحراء من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب.

2. **مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد المائية:** الموارد المائية في الجزائر محدودة وموزعة بطريقة غير عادلة بين الشمال والجنوب وقد ازدادت هذه الوضعية سوءًا خاصة في العقدين الأخيرين بسبب الجفاف والتلوث وسوء التسيير ، إن الجزائر تنتمي للدول الفقيرة من الموارد المائية إذا عرفنا أن البنك الدولي قد حدد الندرة المائية عند عتبة 1000 متر مكعب للفرد سنويا بينما لا تتعدى 500 متر مكعب للفرد في الجزائر، عدم الاستغلال الكامل للأراضي الزراعية نظرا للعجز المائي والاستعمالات غير الرشيدة والهدر المفرط لهذا المورد نتيجة إعتماد تقنيات قديمة في عملية الري يترتب عنه آثار سلبية على كمية الإنتاج الزراعي.

ثانيا: معوقات تتعلق بالعوامل الفنية والإدارية:

1. **معوقات فنية:**تعاني الجزائر من مشاكل كثيرة في المجال الزراعي، حيث ما زالت بعيدة عن المستوى الفني المطلوب في الإعداد للتصدير، خاصة فيما يرتبط بالقطف والفرز والنقل والتغليف، مما يؤثر على المنتجات المعروضة في السوق سلبًا وأيضا الإفتقاد إلى أصول التقييد بالمواصفات الخاصة بالتصدير.

حيث نجد أن بعض المصدرين لا يلتزمون بما تم الاتفاق عليه مسبقًا حول المواصفات، مثل عدد الوحدات داخل الصندوق الواحد وحالة النضج أيضا...إلخ ، هذا كله يؤدي إلى عدم الثقة بنوعية المنتجات أيضًا مشاكل تتعلق بالجوانب التقنية والعلمية وتتمثل في نقص التكنولوجيا الحديثة ونقص الأدوات الزراعية المتطورة والماكينات مما يؤثر سلبا على كفاءة الإنتاج وجودة المحصول، ضعف البنية التحتية كالطرق والشبكات الكهربائية ،أيضا نقص التدريب والتثقيف الزراعي اللازمين للمزارعين حول التقنيات الزراعية الحديثة مما يؤثر على قدرتهم في تحسين انتاجيتهم، كما يواجه المزارعون صعوبات في تسويق منتجاتهم وتوزيعها بشكل فعال وهناك صعوبات أخرى تتعلق بالتغير المناخي الذي يؤثر على الموارد المائية والنظم البيئية ونمو النباتات ومشاكل نقص التمويل اللازم لتحسين البنية التحتية وقد تكون القوانين والسياسات الزراعية الحكومية غير ملائمة لتحسين القطاع.

2. **معوقات التسيير الإداري:**تتوفر الزراعة في الجزائر على إمكانيات بشرية وفنية من مهندسين زراعيين وإطارات معتبرة ولكنها غير مستغلة بالشكل المطلوب وأيضًا غير مسخرة لتفعيل أنشطة التنمية

المختلفة، حيث نجد أن الكثير من مديريات الفلاحة تملك تعداد بشري يفوق المطلوب غير أنها لا توجه طاقاتها نحو جمع المعطيات الصحيحة عن كل مواردها البشرية وتحليلها لبناء قوة فعالة تساهم في تقديم مقترحات ميدانية من أجل تحسين الإنتاج الزراعي، وأيضًا هناك مشاكل تتعلق بالبيروقراطية التي تعيق اتخاذ القرارات السريعة والمؤثرة مما يؤدي إلى تأخر تنفيذ المشاريع الزراعية وتحسين البنية التحتية الزراعية وأيضًا ضعف التخطيط الاستراتيجي لتطوير القطاع الزراعي، لذا يجب أن يكون هناك تركيز على وضع رؤية واضحة الأهداف وتحديد البرامج والسياسات اللازمة لتحقيق الأهداف وأيضًا مشكلة تدني التنسيق بين الوزارات والهيئات الحكومية والمؤسسات الأخرى.

3. معوقات تكنولوجية: تلعب التكنولوجيا المستعملة في الزراعة دوراً أساسياً في تحديد معدل الإنتاج والإنتاجية، ويعود انخفاض الإنتاجية بالنسبة للدول النامية بالدرجة الأولى إلى اعتمادها في الإنتاج على تكنولوجيا بسيطة أو تقليدية، إذ غالباً ما تعتمد الزراعة في مثل هذه الدول على العمل اليدوي الإنساني أو الحيواني أكثر من كونها تعتمد على الآلات والمعدات كالجرارات والحاصدات والآلات المختلفة أو على تكنولوجيا متطورة. [1]

يستخدم الإنتاج الزراعي الحالي كميات قليلة من الأسمدة الكيميائية والمبيدات والبذور المحسنة والجرارات والآلات الزراعية، فضلاً عن أنه يستخدمها استخداماً سيئا فالبذور المستخدمة لا تناسب المشاكل البيئية كانخفاض معدلات الأمطار، والأمراض التي تصيب مختلف المحاصيل، إضافة الى الملوحة الموجودة في بعض المناطق خلافا لمناطق أخرى.

وتؤثر مستلزمات الإنتاج الزراعي، ومدى توفرها بكمياتها المطلوبة وفي مواقيتها المناسبة وبمواصفاتها النوعية الجيدة، تأثيرا مباشرا على كمية الإنتاج الزراعي ونوعيته سواء جرارات وحصادات وما إلى ذلك على اعتبار أن مكننة العمل الزراعي تساهم بشكل كبير في تحسين الأداء الزراعي

الواقع أن الاتجاه المتناقض في استعمال الآلات والأسمدة والذي بدأ يزداد عمقًا ابتداء من التسعينات وهي فترة التحرر الاقتصادي وما نجم عنها من إعادة تنظيم القطاع الفلاحي من خلال إعادة بعث القطاع الخاص من جهة وتحرير الأسعار بشكل عام من جهة أخرى هذه الأخيرة لعبت دورا أساسيا في تقييد مشتريات الفلاحين من أسمدة، معدات فلاحية، نتيجة للزيادة الهائلة في الأسعار هذه الوضعية

[1] فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، الجزائر، 2008/2007، ص: 270.

تتطلب وضع سياسة فلاحية هادفة من شأنها توفير وخلق الحافز للعمل الفلاحي وذلك بوضع استراتيجية تحفيزية لتدعيمه أحيانا وحمايته أحيانا أخرى، ولكن بطرق وميكانيزمات شفافة تتلائم واقتصاد السوق ويجب أن تكون ذات أثر إيجابي على الإنتاجية والمردودية من جهة أخرى.[1]

4. معوقات الإرشاد والبحث الزراعي:يمثل الإرشاد الزراعي حلقة وصل بين مراكز البحوث الزراعية والمصادر التقنية الأخرى كالمنتجين الزراعيين وإقناعهم بتبني النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض الكلفة وتحسين الإنتاجية والنوعية، كما يناط بها التعرف على المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين ونقلها إلى مراكز البحوث الزراعية لدراستها وتحديد الأساليب الملائمة ووضع بنك للمعلومات وبرامج للتدريب والإرشاد الزراعي وتنفيذها وكذا تسخير التكنولوجيا الزراعية في مجال الهندسة الوراثية التي إن عممت تحدث تغيرات شاسعة في مجال الإنتاج الغذائي.[2]

ثالثا: معوقات تتعلق بالموارد التسويقية والمالية:

1.معوقات التسويق:التسويق الزراعي هو نظام مرن يهدف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية ومن بين أهم المشاكل التي تعاني منها الزراعة في الجزائر قضية تسويق المنتجات الزراعية فنجد صعوبة التجميع من المزارع الريفية المتناثرة في الكثير من الأحيان بالإضافة إلى تراجع الاهتمام لبعض المحاصيل الزراعية زد على ذلك الإصلاح المتضمن منح المزارع حرية تسويق منتجاته الذي أسفر عنه التلاعب بالفواتير للإفلات من دفع المستحقات الضريبية وغيرها من الظواهر غير المشجعة على التنافسية.

1.1.مشاكل متعلقة بالتصدير:تتمثل هذه المشاكل فيما يلي:[3]

أ. غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعروفة من طرف كل الدوائر والمصالح .

ب. عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المبيعات .

---

[1]بن صوشة حسين، **محددات نمو القطاع الزراعي في الجزائر**،أطروحة دكتوراه،تخصص علو اقتصادية،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2024/2023، ص: 74.

[2]بن صوشة حسين، **المرجع نفسه** ، ص:74.

[3]وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الإقتصادي في الجزائر** مجلة الباحث، جامعة ورقلة، المجلد1، العدد1، جوان 2002،ص: 14/12.

ت. غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار كأسلوب علمي يمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتج الذي يتلاءم مع متطلبات الوضع الحالي

2.1. مشاكل مرتبطة بالمحيط الاقتصادي:

أ. غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين و ميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع الربح وتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.

ب. انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول.

ت. سوء استخدام تكنولوجيا حالت دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم، والتغليف بالإضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي بسبب ضعف ميزانية البحث والتطوير وأنماط الادارة المسلطة.

3.1. معوقات مرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي:

أ. وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي .

ب. سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات .

ت. ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك والتي تعتبر أداة أساسية وضرورية لتطوير نشاطات التصدير لأن ارتفاع تكاليف النقل يترتب عليه ارتفاع التكاليف التسويقية.

2. المعوقات التي تتعلق بالموارد المالية:[1]

يواجه نظام التمويل البنكي الفلاحي في الجزائر العديد من العوائق التي تعيق فعاليته وتمنعه من النمو بالشكل المطلوب.

1.2. القضية العقارية: يواجه التمويل الفلاحي الكثير من العقبات والتحديات التي لم يتم حلها بعد، حيث يجد الكثير من الفلاحين صعوبة في الحصول على التمويل بسبب غياب عقود الملكية لأراضيهم وبالنظر إلى سجل الأراضي، نجد أنه من بين 1541 بلدية على المستوى الوطني هناك 600 بلدية فقط تمتلك سجلاً للأراضي، وهو ما يجعل من الصعب تحديد حدود الأراضي العمومية وتمييزها عن الأراضي الخاصة، مما يؤثر سلباً على دقة تحديد مساحة المستثمرات ويعيق عملية تقديم العقود، وحتى في الحالات التي تم توزيع العقود فيها عند تطبيق طريقة الانتفاع الدائم، التي تسببت في مشاكل عديدة، حيث قامت الدولة بتقديم عقود للمستثمرات بناءً على التكوين الأولي للمستثمرة وشملت هذه العقود جميع المستثمرين الذين كانوا ينتمون إلى المستثمرة، ولكن النزاعات التي نشبت داخل المستثمرات أدت إلى

[1] بن صوشة حسين، **مرجع سابق**، ص: 77/76.

إعادة تقسيمها إما إلى مستثمرات جماعية أصغر أو إلى مستثمرات فردية، وهذا يثير تساؤل حول معنى العقود التي تجمع المستثمرين على الورق فقط، بينما يتم إعادة تقسيم المستثمرة الواحدة في الواقع. وعندما يطلب الفلاح عقد يثبت ملكيته، يتم تسليمه من طرف والي الولاية ويصادق عليه الموثق، ومع هذا التحدي يجد الكثير من الفلاحين أن معظم العقود المقدمة للبنك لا تحمل توقيع الموثق، مما يجعلها عرضة لمشكلات قانونية وبالتالي يجبرون على بيع أراضيهم أمام العدالة لأنهم لا يملكون عقودا حقيقية تثبت ملكيتهم للأرض.

2.2.عدم استقرار ملاك الأراضي:تشكل قضية عدم استقرار ملاك الأراضي عائقًا أما البنك في استرداد أمواله بسبب التغيير المستمر لملاك الأرض نتيجة الإفلاس أو عمليات استرجاع الأراضي المؤممة إلى أصحابها بموجب القانون 90-25 مما يجعل البنك عاجزًا عن المطالبة بأمواله ومن أي مالك يطالب حقوقه.

3.2.مشكل عدم تسديد القروض الممنوحة:من بين أخطر المشاكل التي تواجه البنك هو مشكل عدم تسديد القروض الممنوحة حيث نجد أن الفلاح المستفيد من القرض لا يلتزم بالآجال المحددة لتسيير القروض لا يلتزم بالآجال المحددة لتسيير القروض المستحقة بسبب المخاطر التي يتعرض لها النشاط الفلاحي عموما بالإضافة إلى العيوب الهيكلية التي تعاني منها الفلاحة في الجزائر خصوصا الأمر الذي يجعل الفلاح غير قادر على تسديد ديونه ويبقى البنك في هذه الحالة يتخبط في مشكل الديون الغير مسددة .

4.2.طبيعة القروض الممنوحة:تعبر عن قروض قصيرة الأجل (قروض استغلال) بما لا يسمح للفلاحين من تجديد عتادهم الفلاحي مثل القرض الرفيق.

المبحث الثاني: السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر 1962-2023

منذ الاستقلال، اعتمدت الجزائر مجموعة من السياسات والإجراءات بهدف تطوير القطاع الزراعي، حيث تنوعت هذه السياسات بين التوجه الاشتراكي والتوجه الليبرالي. إلا أن النتائج المحققة كانت محدودة، مما ساهم بشكل كبير في تفاقم العجز الغذائي واستمراره، مما أدى إلى حالة خطيرة من التبعية الغذائية. وسنقوم خلال هذا المبحث إلى تحليل وتقييم تلك السياسات.

ينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسية: يتناول المطلب الأول السياسات الزراعية المطبقة خلال الفترة 1962-1979، في حين يركز المطلب الثاني على تحليل السياسات الزراعية بين عامي 1980 و1999. أما المطلب الثالث، فيناقش السياسات الزراعية التي تم تبنيها خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2023

المطلب الأول: السياسات الزراعية خلال الفترة 1962-1979

تنقسم هذه الفترة إلى مرحلتين رئيسيتين، حيث تشمل المرحلة الأولى (1962-1970) التي تميزت بتبني سياسة التسيير الذاتي. أما المرحلة الثانية (1970-1979)، فقد شهدت تطبيق الإصلاح الزراعي الثاني.

أولًا: التسيير الذاتي (1962-1970)

بعد استقلال الجزائر، أدى رحيل المعمّرين إلى ترك مساحات واسعة من الأراضي الفلاحية دون استغلال، ما دفع العمال أو الأجراء الذين كانوا يعملون لدى الكولون إلى الاستيلاء عليها وفرض أسلوب جديد في إدارتها، ومن أجل تجنب الفوضى التي قد تنجم عن التصارع حول ملكية هذه الأراضي تم اصدار المرسوم رقم 62-02 المؤرخ في 22 أكتوبر 1962 القاضي بحماية ومنع بيع الممتلكات الشاغرة مع إلغاء العقود التي أبرمت بعد اتفاقية إيفيان بين أوروبيين وجزائريين، ثمّ جاء بعده مرسوم 22مارس 1963 الذي أرسى نظام التسيير الذاتي تحت رقم 63-90 الذي يقضي بتأميم جزئي لأراضي بعض كبار الملاك ليأتي بعده مرسوم أكتوبر 1963 الذي يقضي بتأميم جميع الممتلكات الفلاحية التي كانت بحوزة المعمرين وإلحاقها بالأملاك الوطنية. [1]

أصبحت مساحة الأراضي الزراعية في ظل التسيير الذاتي تقدر بحوالي 2632000 هكتار من الأراضي التي كانت مملوكة للمعمّرين و موزعة على حوالي 2200 معمر، ليتم توزيعها على 2191 مزرعة مسيرة ذاتيا كما تمّ انشاء لجان التسيير الذاتي لإدارتها وليس لملكيتها.[2]

يُعَد تبني نهج التسيير الذاتي وتعميمه من أكثر السياسات الزراعية فاعلية في تطوير القطاع الزراعي، ولا سيما خلال المراحل المبكرة من الاستقلال. وتنبع أهميته الاقتصادية من كونه يشمل 80%

[1] بورحلي الربيع، **إشكالية التبعية الغذائية في الجزائر** للفترة 1962-2016، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،2023/2022، ص: 53/52.

[2] جمال جعفري، العجال عدالة،**مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي "دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000-2015"**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، الجزائر، 2018، ، ص:100.

من الأراضي المخصصة للزراعة، كما يساهم بنسبة 60% من الدخل الإجمالي المتأتي من هذا القطاع.

وقد مرت مراحل تطبيق التسيير الذاتي بعدة إجراءات وإصلاحات تهدف إلى تنظيم تنفيذ هذه السياسة، مع التركيز على اللامركزية الإدارية لتعزيز الكفاءة الفعلية في تطبيق مختلف النصوص القانونية المتعلقة بالعمال.

تم تطبيق نظام التسيير الذاتي من خلال الاعتماد على مجموعة من الهياكل التنظيمية، حيث تعتبر الجمعية العامة الهيئة العليا التي توجه نشاط المزرعة. يتم اختيار مجلس العمال من قبل الجمعية العامة، وهو المسؤول عن تنفيذ قراراتها.

قامت الدولة بإنشاء العديد من الدواوين، وهي عبارة عن مؤسسات مختصة في التمويل والتموين المستمر للمزارع المسيرة ذاتيًا. حيث تم إنشاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي(ORNA) ، والذي يعتبر مؤسسة مركزية تشرف على تسيير القطاع الزراعي من خلال وضع المزارع الفلاحية تحت وصايته وتدعمه عدة هيئات وطنية ومحلية.

كان القطاع العام مسيطرًا بشكل كبير. غير أن هذا القطاع سرعان ما واجه تحديات عدة، أبرزها ضعف التطور التقني في تحسين الإنتاج، بالإضافة إلى مشكلات التسيير، والتموين، والمالية، والتسويق مما أثر سلبًا على فاعلية توزيع وتسويق المنتجات الفلاحية، وأيضا أدى ضعف الإعتمادات المالية المسخرة لتجديد الطاقات المنتجة والتكوين والتأطير التقني لإنهيار الطاقات الإنتاجية القائمة بسبب شيخوخة العتاد والبساتين بالإضافة إلى تدني المستوى الثقافي للقوة العاملة، من الضروري الإشارة إلى أن هذا القطاع لم يستفد من المساعدات المالية ولا من الامتيازات التجارية مثل التي كانت تمنحها الدولة الاستعمارية للمزارعين المعمرين قبل الاستقلال. فمنذ عام 1962، لم يكن الإنتاج الفلاحي الجزائري يحظى بتسويق مضمون من قبل الشركاء الفرنسيين، الذين كانوا المستهلكين الرئيسيين للمحاصيل الزراعية الجزائرية. وقد أدى ذلك إلى ظهور أزمة حقيقية في صادرات المنتجات الفلاحية الجزائرية وكان لهذه الأزمة أثر سلبي تمثل في انهيار العائدات المالية لمزارع الكروم، مما دفع الفلاحين إلى استبدال زراعة الكروم بمحاصيل أخرى و اقتلاع الأشجار المثمرة التي استغرقوا سنوات في رعايتها وتحسين إنتاجها. وقد تم تنفيذ هذه العمليات بشكل جماعي، كما تم التخلي عن اليد العاملة وغالبا ما كانت من الفئة الأكثر خبرة(حوالي 23000 عامل دائم بين سنوات 1965 و1968)،[1]ونتيجة لذلك، أصبح قطاع الزراعة في

[1]بورحلي الربيع، **مرجع سابق**، ص 54.

الجزائر، بحلول عام 1970، يستورد ما يقارب ثلث احتياجاته من الحبوب من الخارج، ونحو 50% من احتياجاته من الحليب. وعلى الرغم من ذلك، ظل القطاع الفلاحي محافظًا على طابعه التقليدي. [1]

ثانيا:الثورة الزراعية (1971-1979):

أدى الأداء الضعيف والمشاكل التي واجهها القطاع الزراعي في ظل نظام التسيير الذاتي إلى تبنّي إصلاح زراعي جديد، عُرف بالثورة الزراعية، وذلك انطلاقًا من عام 1971. جاء هذا الإصلاح في إطار استراتيجية تهدف إلى تحديث الزراعة، حيث تسهم الصناعة في إدخال تغييرات تقنية حديثة لدعم الإنتاجية.

الهدف الأساسي من هذا الإصلاح تحقيق توازن اجتماعي واقتصادي جديد للريف الجزائري بهدف تطويره وتنميته. عن طريق إلغاء الملكيات الزراعية الواسعة للقضاء على الطبقية الاجتماعية والقضاء أيضا على مشكل إهمال إستثمار الأرض . [2]

مرّ الإصلاح الزراعي بثلاث مراحل أساسية، حيث شملت المرحلة الأولى تأميم أراضي الدولة والبلديات، بالإضافة إلى أراضي العرش والوقف العمومي، وإلحاقها بالصندوق الوطني للثورة الزراعية. أما المرحلة الثانية، التي بدأت في يونيو 1973، فقد ركّزت على تجديد الملكيات الخاصة وتأميم جزء منها بهدف إعادة توزيعها على المستفيدين الجدد أمّا المرحلة الثالثة، التي انطلقت في نوفمبر 1975، فقد كانت تهدف إلى تنظيم استغلال السهوب من خلال وضع حد أقصى لعدد رؤوس الماشية المسموح بها بحيث لا يتجاوز 105 رأس لكل مربٍّ، مع إعادة توزيع الفائض على المربين الصغار. [3]

استفادت التعاونيات التابعة للثورة الزراعية (**CAPRA**)من حوالي 80% من الأراضي الصالحة للزراعة، بينما حصل نحو 65% من المستفيدين على حقوق استغلال الأراضي التابعة للإصلاح الزراعي. وتولت التعاونيات اللامركزية، المنتشرة على مستوى البلديات، تقديم الخدمات الزراعية، إذ بلغ عددها أكثر من 750 تعاونية متعددة الخدمات، وكانت توفر هذه الخدمات بأسعار مدعمة. غير أن هذا الإجراء أدى إلى انهيار الأوضاع الاقتصادية للفلاحين.

---

[1] بورحلي الربيع،**مرجع سابق**، ص 54.

[2] الجريدة الرسمية، **ميثاق الثورة الزراعية**، العدد97، 30 نوفمبر 1971، ص: 6/5.

[3] الربيع بورحلي، **مرجع سابق**، ص: 55.

رغم ذلك، شهدت تلك الفترة تنفيذ مشاريع هامة في مجالات السكن الريفي، والكهرباء الريفية، كما أدى تأميم تجارة الجملة للخضر والفواكه وإصلاح النظام التجاري سنة 1974 إلى خلق اضطرابات في التموين في ظل مواجهة الطلب المتزايد على المواد الإستهلاكية، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار.

بدأت وتيرة تطبيق الإصلاح في التراجع اعتبارًا من عام 1976، حتى توقف نهائيًا بحلول 1980.[1] يكشف تقييم الإصلاح الزراعي في الجزائر خلال الثورة الزراعية عن مجموعة من الإخفاقات، كان أبرزها ضعف عدد المستفيدين الفعليين، حيث لم يتجاوز 87,000 مستفيد بحلول عام 1975رغم التوقعات التي كانت تشير إلى استفادة مليون شخص، [2] كما ظلت الهيمنة مستمرة لصالح كبار الملاك الزراعيين، الذين استغلوا نفوذهم الإداري وعلاقاتهم داخل البيروقراطية التنفيذية والتعاونيات الزراعية لتعزيز مصالحهم.

بالإضافة إلى ذلك، تفشى الفساد، الاختلاس، الإهمال والرشوة بين عمال الأرض و الفلاحين، [3] إلى جانب فشل الصناعة المحلية على تموين القطاع الزراعي، مما أدى إلى تباطؤ التحولات الفلاحية. كما شهدت البلاد صعوبات اجتماعية وسياسية وهو ما دفع لاحقًا إلى التفكير في إصلاحات جديدة لتنشيط السوق. غير أن هذه الإجراءات لم تكن كافية، مما أدى في النهاية إلى فشل هذا الإصلاح.

المطلب الثاني : مرحلة إعادة الهيكلة والإصلاح للفترة 1980-1999

خلال فترة الثمانينات عمدت الجزائر إلى تطبيق إصلاحات فلاحية بتوجيهات ليبرالية وشرعت في بداية التسعينات في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

أولًا –إعادة الهيكلة خلال الثمانينيات:

اتخذت السلطات العمومية في الجزائر مجموعة من التدابير الهادفة إلى تحرير القطاع الزراعي، وتميّزت هذه الفترة بتسارع وتيرة الإصلاحات خلال عقد الثمانينيات، حيث كان قطاع التجارة من أوائل القطاعات التي شملتها هذه الإصلاحات، نظرًا إلى اعتباره آنذاك أحد العوامل المساهمة في ضعف السياسة الزراعية السابقة. منذ عام 1976، فقدت الدواوين الفلاحية والتعاونيات احتكار تسويق المنتجات الزراعية. كما تم اتخاذ تدابير تهدف إلى الحد من توسع تأميم الأراضي الخاصة، وذلك لتعزيز وتشجيع الملكيات الخاصة، مما ساهم في تحقيق زيادة في الإنتاج.

---

[1] بورحلي الربيع، **مرجع سابق**، ص: 55.

[2] بورحلي الربيع،**مرجع سابق**، ص: 56.

[3] عبد القادر بريش، **أسباب فشل السياسات العربية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي**، مجلة جديد الإقتصاد، المجلد 05، العدد01، جامعة الشلف، ديسمبر2010، ص 66.

وعلى صعيد آخر أُعيد النظر في شروط منح القروض الفلاحية لتتناسب مع الاحتياجات الجديدة للقطاع. كما شُرع في تحرير أسعار الخدمات بشكل تدريجي. أما فيما يتعلق بأسعار المعدات الفلاحية فقدشهدت تضاعفًا بـ: 3.5 مرة خلال الثمانينيات، في حين ارتفعت أسعار الأسمدة والأدوية النباتية الخاصة بثلاثة أضعاف، وهو ما أثر بشكل عام على التكاليف الفلاحية وهذا نتيجة لإرتفاع الأسعار الشامل الذي تعرفه البلاد.[1]

أدى انهيار أسعار النفط عام 1986، المعروف بـ"الطفرة النفطية العكسية"، إلى فشل تحقيق الأهداف المرسومة في المخطط الخماسي الثاني (1985–1989) الذي منح الأولوية للقطاع الزراعي. ومع تراجع الإيرادات، تفاقمت الأزمة الاجتماعية والسياسية. كما تصاعدت حدة المديونية، وهو ما دفع الدولة إلى تبني إصلاحات اقتصادية أكثر تشدد.[2]

ثانيا: فترة الإصلاح الإقتصادي والتوجه لإقتصاد السوق 1990–1999:

بعد الصدمة النفطية العكسية لعام 1986، التي أسفرت عن تراجع حاد في عائدات الصادرات النفطية الجزائرية وتفاقم العجز في الموازنات الاقتصادية الكلية، اتخذت الجزائر إجراءات استجابة لهذه الأزمة. فقد أبرمت اتفاقية "ستاند باي" مع صندوق النقد الدولي عام 1989، والتي التزمت الجزائر بموجبها إلى ترشيد السياسة النقدية، وتخفيض تدريجي لقيمة العملة الوطنية، كما تضمنت هذه الإجراءات إضفاء قدر أكبر من المرونة على الأسعار، والعمل على تحرير تدريجي للتجارة الخارجية.

خلال الفترة الممتدة بين 1990 و1999، اعتمدت الجزائر سياسة زراعية متماشية مع برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. هدفت هذه السياسة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر تنفيذ إصلاحات اقتصادية، وإعادة هيكلة المؤسسات العامة، إلى جانب تبني سياسة نقدية تهدف إلى خفض معدل التضخم، واستقرار أسعار الصرف، وتعزيز دور القطاع الخاص في مجال الاستثمار. كما سعت الجزائر إلى تقليص حجم ديونها الخارجية، وهو توجه بدأته منذ مطلع التسعينيات.

---

[1] بورحلي الربيع، **مرجع سابق**، ص: 57/56.

[2] جميلة معلم، **تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة "دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب"**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017/2016، ص: 137.

إعطاء اهتمام متزايد للقطاع الزراعي بهدف رفع القدرات الإنتاجية للقطاع، من خلال إعادة هيكلة العقار الفلاحي حيث أن قانون 1990 عمل على إعادة الأراضي المؤممة بأمر 73-17 المؤرخ في نوفمبر 1971 الى أصحابها الذين بلغ عددهم 22336 مالك والمرسوم التنفيذي رقم 289-92 الذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية ،[1] ربط الأسعار الداخلية بالأسعار الدولية، تحرير المبادلات الزراعية بشكل تدريجي، إلغاء الدعم على أهم المدخلات الزراعية، تخفيض قيمة العملة الوطنية، ضمان السعر عند الإنتاج بالنسبة للزراعات الإستراتيجية، مواصلة دعم الأسعار عند الاستهلاك بالنسبة للمواد الأساسية (الخبز والحليب)، العمل على تمويل النشاطات الفلاحية ذات الأهمية، وإعادة هيكلة الشركات العمومية وخصخصتها تدريجيا. [2]

بالمقابل قامت بإلغاء الدعم على الأسمدة والبذور وعلف الماشية والآلات الزراعية، تم التخلي عن دعم الحليب أيضا عام 2001 لتشجيع الفلاحين. ورفعت أسعار المنتجات كالحبوب، والبقوليات، وبذور البطاطا ، وكذلك الطماطم الصناعية. وقد أدى ذلك إلى مضاعفة تكاليف الإنتاج الزراعي مرة أخرى بعد الارتفاع المسجل خلال فترة الثمانينات، فعلى سبيل المثال ارتفع سعر الجرار الذي كان 80 ألف دينار جزائري في عام 1991 إلى 260 ألف دينار جزائري ، مما سبب للفلاحين صعوبات في عمليات تجديد رأس المال الثابت للقطاع الفلاحي، وأثرت التحولات الناجمة عن إعادة الهيكلة على المزارعين الصغار الذين يشكلون الغالبية في الريف الجزائري، كما ضلّ مردود الأرض منخفضا مع تسجيل عجز في المنتوجات الفلاحية الإستراتيجية. [3]

يمكن القول إن السياسة التي اعتمدها صندوق النقد الدولي في القطاع الفلاحي، من خلال تنفيذ سياسة التعديل الهيكلي، لم تأخذ بعين الاعتبار الفروق الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بهذا القطاع، إذ تبين أن سياسة تحرير الأسعار لم تحقق النتائج المرجوة، حيث استمرت نسبة واردات الجزائر من المواد الغذائية في الارتفاع حيث بلغت نسبة 29.3% سنة 1997 بينما كانت 25.5 %سنة 1994.[4]

---

[1]عبد القادر شويرفات، **السياسات الزراعية في الجزائر بين تحقيق الإكتفاء وامكانية التصدير** ،رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018 /2019، ص: 125.

[2]فوزية غربي، **مرجع سابق**، ص 109.

[3]بورحلي الربيع، **مرجع سابق**، ص: 58.

[4]رشيدة شامي، **المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006، ص: 242.

لم تتمكن الإجراءات المتبعة خلال الفترة 1980-1999 من تحقيق الأهداف المرجوة، إذ برزت عدة آثار سلبية أثناء تنفيذها، مما انعكس سلبًا على حجم الإنتاج الزراعي. كما أسفر ذلك عن تدهور الأوضاع المعيشية لشرائح واسعة من السكان الذين يعتمدون على النشاط الفلاحي كمصدر أساسي للرزق. وقد استدعى هذا الوضع تبني نهج جديد لتنمية القطاع الفلاحي.

المطلب الثالث: السياسة الزراعية خلال الفترة 2000-2024:

شهد القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2024 تطبيق مجموعة من التدابير التنظيمية والتشريعية التي هدفت إلى تعزيز الأمن الغذائي الوطني، وتطوير قطاعات زراعية ذات أولوية، وقد تم تنفيذ هذه السياسة عبر مجموعة من المخططات الوطنية المختلفة، التي تم تبنيها وفقًا لتطورات العوائد النفطية.

وفي هذا السياق، جرى تنفيذ **المخطط الوطني للتنمية الزراعية(PNDAR)** خلال الفترة 2000-2009 حيث تلاه اعتماد **سياسة التجديد الاقتصادي الزراعي والريفي(PRR)** خلال الفترة 2010-2014 ، ثمّ مواصلة العمل وفقا لسياسة التجديد الريفي واعتماد **خطة فلاحية لعام 2019** كمرحلة أولى لما يُعرف بـ **النموذج الجديد للنمو الاقتصادي 2015-2030.**

أولا- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2009):

يندرج هذا المشروع ضمن مسعى الدولة للنهوض بالقطاع الزراعي والريف ، من خلال تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة ويعكف كذلك على زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية والسوق المحلي، إضافة إلى تهيئة الفضاءات الزراعية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي والمحلي، وإنشاء الشركات الزراعية والصناعات الغذائية[1]. وقد جاء هذا المخطط ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) والذي تم تمديده بالبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009).

تم تخصيص غلاف مالي أولي بقيمة 525 مليار دينار لبرنامج الإنعاش الإقتصادي 2000-2004 ، أي ما يعادل تقريبًا 7 مليارات دولار أمريكي، وبعد إدراج مشاريع جديدة وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع التي كانت مبرمجة مسبقًا ارتفعت قيمة الإعتماد المالي لتصل إلى 1216 مليار دينار، ما يعادل 16 مليار دولار.[2]

[1] MADR, plant national de développement agricole, Algérie, 2001, p06.

[2] عبد القادر شويرفات، **مرجع سابق**، ص: 126.

كما تم تخصيص اعتماد مالي أولي بقيمة 8705 مليارات دينار (ما يعادل 114 مليار دولار) لتنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة الخماسية الأولى 2005-2009، متضمنًا مخصصات البرنامج السابق البالغة 1216 مليار دينار، إلى جانب البرامج الإضافية، ولا سيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، بالإضافة إلى البرنامج التكميلي الموجه للسكن الهش، فضلاً عن البرامج التكميلية المحلية. ومع نهاية عام 2009، ارتفع الغلاف المالي الإجمالي لهذا البرنامج إلى 9680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)، وذلك نتيجة إدراج عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية وإضافة تمويلات إضافية لمختلف البرامج.[1]

تم تحديد عدة أهداف للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وهي:[2]

1-تحسين مستوى الأمن الغذائي عن طريق توفير المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليًا ورفع مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج المحلي وزيادة قدرات الإنتاج الزراعي عن طريق الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة.

2-ترقية المنتجات حسب ملاءمتها للمناطق المستهدفة قصد إدماج المزيد من الصناعات الغذائية وتعزيز شعبها، خاصة بالنسبة للحليب، البطاطا، اللحوم الحمراء والبيضاء، والأشجار المثمرة.

3- مراعاة الخصائص الطبيعية للأرض بحيث يتم تجنب زراعة الحبوب في المناطق ذات الإنتاجية المنخفضة، وتخصيصها بدلاً من ذلك لتربية المواشي أو غرس الأشجار المثمرة

4-استصلاح ما يقارب 600 ألف هكتار، عن طريق الامتياز بهدف توسيع المساحات الزراعية ذات الجدوى الاقتصادية.

5-مكافحة التصحر، وتعزيز حماية البيئة واعتماد تدابير فعالة للحد من التدهور البيئي الكبير

تضّمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية تسعة برامج تنموية مختلفة،[3] أربعة منها موجهة لتأهيل وتحديث المستثمرات الفلاحية وهي:

1-برنامج تكييف أنظمة الإنتاج مع الظروف المناخية والتربة.

2-برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية عن طريق استعمال التكنولوجيا الحديثة، والاستعمال العقلاني لعوامل الإنتاج، وتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي.

---

[1] عبد القادر شويرفات،**مرجع سابق**، ص: 126.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، الجزائر، 2000، ص: 74/72.

[3] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **المرجع نفسه** ، ص: 77/75.

3-برنامج تثمين الإنتاج الفلاحي عن طريق زيادة ورفع مستوى التكييف، التحويل، التخزين والتسويق للمنتجات الفلاحية.
4-برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية.

تضّمن المخطط كذلك خمسة برامج أخرى:

1- البرنامج الوطني للتشجير، وحماية التربة من الانجراف والتصحر والمحافظة على الأحواض التجميعية للسدود وإعادة تشكيل الغابات.

2-برنامج التشغيل الريفي.

3- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز بالجنوب لتثبيت السكان في مناطق سكنهم.

4-برنامج حماية وتنمية المناطق الإستبسية.
5-برنامج المحافظة على الواحات

تم تفعيل عدد من الصناديق والهيئات الائتمانية لتمويل المخطط، والتي تشمل كل من:

1- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، والذي أُنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000، وهو موجه لدعم الاستثمارات الموجهة لتطوير الفروع الفلاحية وحماية مداخيل الفلاحين، وتمويل الأنشطة ذات الأولوية في المخطط.

2-صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز، والذي أُنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1998، ويعمل على تمويل الفروع الفلاحية لضمان زيادة الإنتاج الوطني، خاصة من المنتجات التي يمكن أن تخلق ميزة تنافسية دائمة ومستمرة في الأسواق الدولية.

3- الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي (CRMA) والذي أُنشئ من خلال الأمر 74/64 الصادر بتاريخ 2 ديسمبر 1972، وفي 1999/11/30 حاولت وزارة الفلاحة أن تجعل من هذا الصندوق وسيلة لحل مشكلة التمويل الفلاحي والقروض الممنوحة من طرف البنوك. وقد أُوكل للصندوق عدّة مهام أهمها تسهيل و ضمان العمليات التمويلية من طرف الشركاء ، تطبيق التأمينات على الممتلكات والأشخاص الوساطة المالية بين الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وشركائه، ينظر في التعديلات الخاصة بالهياكل ووسائل التسيير والأعباء، والتأمين، واحترام القانون من طرف صناديقه المختلفة.

4-بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) والذي تأسس بموجب المرسوم 206/82 الصادر في 2002/05/13. وقد تولد هذا البنك عن إعادة تنظيم البنك الوطني الجزائري، حيث أُسندت إليه مهمة

تمويل القطاع الزراعي وتنويع أنشطته، وبالتالي محاولة إزالة كل العراقيل المالية التي أوقفت تطور ونمو هذا القطاع.

بالإضافة إلى تدابير التأطير المالي، تم وضع نظام تأطير تقني متعدد الأشكال ليكون متلائما وطبيعة **الأنشطة التقنية المحددة وخصوصية كل برنامج فرعي، وتتمثل أسس نظام التأطير التقني في الآتي:**

1-اعتبار المستثمرة الفلاحية كوحدة قاعدية أساسية في عمليات الإنتاج الزراعي، ولذلك يجب على المؤطرين الإداريين والتقنيين والمهنيين التقرب أكثر من هذه الوحدة القاعدية ومسيّريها.

2-أصبح دور رئيس المقاطعة والمندوب البلدي وطاقمهما مهم في إنجاح البرامج الفلاحية، ولذلك يجب أن يدعم هذا التأطير المقرّب من الفلاحين بإنشاء خلية تقنية متعددة الاختصاصات على مستوى الولاية تكلف بتحقيق الإنسجام ما بين مشاريع التنمية على مستوى المستثمرات والمخطط التوجيهي لتهيئة الفضاء الفلاحي على مستوى الولاية.

3-من أجل دعم برنامج تطوير الفروع، وبرنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية، تم تنظيم دورات تدريبية قصيرة المدى على مستوى هياكل التكوين التابعة لوزارة الفلاحة أو وزارة التكوين المهني لإطارات مديريات المصالح الفلاحية، والمقاطعات، والمديريات البلدية، والفلاحين.

4-في مجال الإرشاد الفلاحي والدعم التقني المقرّب، تم تنفيذ برامج الإرشاد المقرّب والدعم الذاتي للفلاحين.

بداية العام 2008 قامت الدولة ببناء مصفوفة برامج السياسة الوطنية للتنمية الفلاحية (PNDA) التي تم تبنيها في عام 2009، وإعادة تسميتها"سياسة التجديد للاقتصاد الزراعي والريفي"، بما يتماشى والنمو الكبير الذي شهدته عائدات النفط من جهة، والتطورات الرئيسية المتعلقة بكل من الإطار القانوني والأدوات المالية من جهة أخرى.

ثانيا: سياسة تجديد الاقتصاد الزراعي والريفي خلال الفترة 2010-2014:

بدأت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في أواخر عام 2008 بالتحضير لتنفيذ سياسة التجديد الزراعي والريفي، وذلك استنادًا إلى قانون الزراعة التوجيهي. و هذا القانون مستوحى ضمن الإطار الليبرالي، حيث وضع الأسس العامة للسياسة الزراعية الجديدة. والذي تم تعزيزه عبر القانون رقم10-03 المؤرخ في 18 أغسطس 2010، الذي حدد شروط وآليات استغلال الأراضي الزراعية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، من خلال فتح المجال لإسناد هذه الأراضي إلى مستثمري القطاع الخاص وفق نظام

الامتياز القابل للتجديد لمدة 40 سنة، إلى جانب تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وقد تمّ تخصيص اعتمادات مالية مقدرة بحوالي 11534 مليار دينار للمخطط الخماسي 2010-2014 [1]

تهدف سياسة التجديد للإقتصاد الزراعي والريفي إلى تحقيق الأهداف التالية:[2]

1-الوصول الى توافق وطني بخصوص مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية .

2-إعادة تنظيم أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب والخبرات ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي.

3- تحقيق التنمية المستدامة للأقاليم عن طريق حماية واستغلال الموارد وتنويع الأنشطة الاقتصادية لسكان الريف الذين يشاركون بطريقة مباشرة في تطوير المشاريع المحورية.

4-دعم القدرات البشرية *لجميع الفاعلين*.

5-رفع الإنتاج الزراعي المحلي من خلال برامج التكثيف، ومنح الأولوية للمنتجات الغذائية الأساسية (الحبوب والبقول الجافة، البطاطا، الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، زيت الزيتون، التمور).

يعتمد المحور الزراعي في سياسة تجديد الإقتصاد الزراعي والريفي على ثلاثة برامج أساسية، وهي: [3]

1-برنامج تعزيز إنتاجية رأس المال:هذا البرنامج يشتمل على عدة محاور فرعية، تشمل: البذور الشتلات، ترشيد استخدام المياه من خلال الاقتصاد في استهلاكها وإنشاء السدود، المكننة الفلاحية التسميد، البيوت البلاستيكية، إضافة إلى مجالات التحويل والتثمين، وتُنفذ هذه البرامج على عدة مستويات، تشمل: البلدية، المستثمرين، المزرعة النموذجية، والتعاونيات.

2-برنامج تطوير البنية التحتية الفلاحية والريفية:ينقسم هذا البرنامج إلى محورين رئيسيين، حيث يركز المحور الأول على البنية التحتية الفلاحية، بينما يتناول المحور الثاني تطوير البنية التحتية الخاصة بالري، ويتم تنفيذ هذين البرنامجين عبر عدة مستويات وهي: البلدية، المحيط، المستثمرة، المزرعة النموذجية، والتعاونيات.

---

[1] عبد القادر شويرفات،**مرجع سابق**، ص: 126.

[2] رشيد حويشتي، عمار فوفو، **ضرورة رفع الإنتاجية الزراعية في الجزائر من أجل دعم الأمن الغذائي**، الملتقى الدولي السادس بعنوان "إشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 8-9 نوفمبر 2011، ص: 8.

[3] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **الإستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر**، الجزائر، 2010، ص: 3/2.

3-برنامج التنظيم:يتضمن هذا البرنامج محورين أساسيين، حيث يركز المحور الأول على تنظيم المنتجات الزراعية، بينما يهتم المحور الثاني بعمليات إعادة التأهيل وإنشاء البنية التحتية.

يعتمد المحور الريفي في سياسة تجديد الإقتصاد الزراعي والريفي على ثمانية محاور رئيسية وهي: [1]

1-برنامج مكافحة التصحر:يُقسم هذا البرنامج إلى أربعة محاور فرعية تشمل: مشروع السد الأخضر المياه الجوفية في مناطق الجلفة، وحماية وتثمين المراعي، بالإضافة إلى استصلاح الأراضي.

2- برنامج حماية التجمعات المائية:يتكون هذا البرنامج من عدة محاور فرعية تهدف إلى تعزيز استدامة الموارد المائية، وتشمل: تنفيذ تدابير لمكافحة الانجراف البيولوجي، الحد من الانجراف الميكانيكي، إضافةً إلى تقنيات لحجز الموارد المائية ، نزع العزلة. كما يتضمن البرنامج إنشاء وحدات مخصصة لتربية المواشي، وإجراء دراسات متخصصة، إلى جانب برامج أخرى. ويتم تنفيذ هذه التدابير على مستوى البلدية

3- برنامج حماية وتعزيز الإرث الغابي:ينقسم إلى برامج فرعية تهدف إلى الحفاظ على الموارد الغابية حيث يشمل المعدات، وأعمال الزراعة الغابية، وزراعة الغابات، فضلاً عن تطوير البنية التحتية ، وتعزيز التدابير الموجهة لحماية الغابات. ويتم تطبيق هذه البرامج على مستوى البلديات والغابات الحكومية.

4- برنامج حماية النظم البيئية:يشتمل هذا البرنامج على أربعة محاور فرعية تشمل برنامج الحظائر الوطنية، والمناطق الرطبة، والمحمّيات ومراكز الصيد، بالإضافة إلى برنامج المناطق الهشة.

5-برنامج استصلاح المحيط:تجزئة هذا البرنامج تتم على مستوى البلدية والمحيط.

6- برنامج تعزيز الخدمات الزراعية:ويحوي برنامج تعزيز الخدمات البيطرية، وبرنامج تعزيز وقاية النباتات والتقنيات الفلاحية.

7- برنامج تعزيز القدرات البشرية: يشتمل على أربعة برامج فرعية ذات أهمية كبيرة، وهي:

برنامج تعزيز الخدمات الإحصائية والنظم المعلوماتية، برنامج تعزيز خدمات الاتصالات والإرشاد الزراعي، برنامج تطوير البحث العلمي في المجالين الفلاحي والغابي، برنامج تحسين وتطوير منظومة التدريب.

8- برنامج تعزيز التمويل الريفي:ويضم برنامجًا لإنشاء الاتحادات الائتمانية الريفية.

يستند تنفيذ البرامج السابقة على الأدوات التالية:[2]

---

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مرجع سابق**، ص: 3-4.

[2] بورحلي الربيع،**مرجع سابق**، ص:64.

أ. **نظم المعلومات لبرنامج دعم التجديد الريفي**، والذي يهدف إلى تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع، كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعنية بالمشاريع وتحديد نسب نجاحها.

ب. **النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات** والذي يهدف إلى التنمية المستدامة لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق. ويتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، وتوجيه وبرمجة التدخلات، وتقييم مشاريع التنمية المختلفة.

ت. **المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة**، والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر من أجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة، واستغلال وتثمين المعرفة والأنشطة المحلية الخلاقة للثروة من جهة أخرى. وقد أسفرت هذه السياسة على التوقيع على عقدي كفاءة لخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن.

ث. **عقد كفاءة للتنمية الزراعية** تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، والغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنوياً، استناداً في ذلك على خصوصيات وقدرات كل ولاية. يتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي والإنتاجية.

ج. **عقد كفاءة للتنمية الريفية** تم توقيعه مع محافظات الغابات، والغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنية، تحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع، وتحديد الأثر على الحماية وتثمين الموارد الطبيعية. تقييم الأداء يستند على عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة المخططة والمنفذة توسيع مجال الإنتاج، حماية الموارد الطبيعية وعدد فرص العمل التي تم خلقها، وأيضاً تهدف إجراءات التنمية من خلال هذه السياسة إلى تعزيز القدرة الإدارية للإطارات المسؤولة عن تطبيق وتنفيذ مختلف البرامج. ولهذا الغرض تم تفصيل برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني.

خصصت الدولة ما يقارب 15 مليار دولار للاستثمار في إطار تنفيذ البرامج المسطرة في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي، حتى سنة 2014، من أجل زيادة مردودية القطاع، ولمحاولة فتح آفاق مهمة لتمويل القطاع الزراعي الجزائري.[1] وفي إطار دعم الاستثمار، أنشأت الدولة ما يعرف بقرض الرفيق يستفيد من خلاله المزارعون والمربون من قروض مالية تسمح لهم بتعزيز ودعم قدراتهم الإنتاجية، عن طريق اقتناء المستلزمات الضرورية، ويعتبر قرض الرفيق قرضًا غير ربوي، أي يقوم الفلاح بإرجاع المبلغ

[1] www.djazairess.com,consulté le :14 /04/2025.

الذي اقترضه فقط. حدد قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الأحكام المتعلقة بالمشاركة، والذي ينص على أنه يمكن للإستثمارات الأجنبية أن تحقق في إطار مشاركة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من رأسمال الشركة. ويمكن للمشاريع المختلفة في حال تقديمها فوائد للوطن الحصول على قرض التأجير لاقتناء التجهيزات اللازمة لدى الممولين المحليين والاستفادة من نظام تشجيع الاستثمار المحدد في القانون.[1]

ثالثا:مخطط عمل قطاع الفلاحة 2015- 2019:

على الرغم من التحديات المالية الناجمة عن انخفاض عائدات النفط التي شهدتها الجزائر منذ عام 2014، جاء هذا المخطط تحت عنوان "خطة فلاحة" للإستجابة لتحدي نموذج الأمن الغذائي وذلك من خلال تبنّي نموذج نمو جديد يركّز على خمسة محاور أساسية:[2]

1. تعزيز الاستثمار الخاص باعتباره ركيزة أساسية لدفع عجلة النمو الفلاحي.
2. تحقيق التكامل في سلاسل القيمة من خلال تحسين الهيكلة الخاصة بالمدخلات، والإنتاج، والأسواق.
3. اعتماد الابتكار كعامل رئيسي لتحديث وتطوير القطاع الزراعي.
4. توسيع المساحات المروية بهدف الرفع من الإنتاجية.
5. تعزيز الشمولية لضمان مشاركة فعالة لجميع الأطراف المعنية، بما يسهم في تحقيق تنمية متوازنة.

كمايرتكز هذا المخطط على ثلاثة محاور رئيسية، تشمل: الزراعة والثروة الحيوانية، الغابات والأحواض المائية، إضافةً إلى الصيد البحري وتربية الأحياء المائية. غير أن ما يلفت الانتباه هو غياب التنمية الريفية ضمن هذه الركائز، رغم كونها كانت سابقًا أحد المحاور الأساسية ضمن المخطط الخماسي السابق"**التجديد الريفي**.". [3]

1. الزراعة والثروة الحيوانية:يرتكز تطوير هذا القطاع على تعديل وتحديث هيكل الفلاحة، بما يتماشى مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي، وتعزيز متابعة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية. كما تم تبنّي نهج الأقطاب الفلاحية من خلال 11 شعبة رئيسية تشمل :**القمح الصلب واللين، البطاطا، التمور، الحليب،**

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **المرجع السابق**، ص: 4.

[2] هاشمي الطيب، **الفلاحة،مابعد برنامج التجديد الفلاحي في الجزائر (2015-2019)**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية ،مجلد 13،عدد05،جامعة سعيدة، أكتوبر 2021،ص:324/323.

[3] هاشمي الطيب، **مرجع سابق**،ص:324/323.

الزيتون، اللحوم الحمراء والبيضاء، الفواكه، الخضر، والبقول الجافة، وذلك وفقًا للخصوصيات الزراعية لكل منطقة.

2. الغابات والأحواض المائية:يتم التركيز في هذا المجال على تعزيز الإنتاج الغابي، إلى جانب تشجيع السياحة البيئية .

3. الصيد البحري وتربية الأحياء المائية:يهدف هذا القطاع إلى متابعة ودعم برامج الاستثمار في مجال الصيد البحري وتربية المائيات، مع العمل على زيادة وتنويع صادرات المنتجات السمكية مع الحرص على حماية المناطق المخصصة للصيد.

تم وضع مجموعة من الأهداف الكمية لسنة 2019، منها معدل نمو في القطاع الفلاحي يصل إلى05% بقيمة إنتاج تصل إلى 4300 مليار دج، تساهم في خفض الواردات بقيمة 02 مليار دولار وزيادة الصادرات بقيمة 1.1 مليار دولار، وخلق 1.5 مليون منصب شغل. [1]

رابعا: خارطة الطريق الزراعية الجزائرية 2020-2024: [2]

لقد كان القطاع الزراعي الجزائري مساهما كبيرا في اقتصاد البلاد. وفقا لخارطة الطريق التي وضعتها وزارة الزراعة الجزائرية 2020 -2024 فإن الهدف هو خفض فاتورة الواردات الغذائية السنوية بمقدار 10مليارات دولار وتطوير السلع الإستراتيجية مثل القمح والخبز (العادي) والذرة ومحاصيل السكر والبذور الزيتية. وتؤكد خارطة الطريق على أهمية تحديث نظام الري للتخفيف من الإجهاد المائي وزيادة الإنتاجية. وعلى الرغم من التحديات، ظلت سلسلة التوريد الزراعية الجزائرية مرنة خلال الوباء، حيث تجاوز الإنتاج الزراعي 25مليار دولار في عام 2020.ويساهم القطاع بما يصل إلى ٪12.4من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري ويوفر أكثر من 2.5مليون فرصة عمل مباشرة. وتعطي الحكومة الأولوية للقطاع الزراعي لتنويع الاقتصاد وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الأساسية. توفر خارطة الطريق أيضاً فرصا للمصدرين والمستثمرين، لا سيما في السلع الأساسية مثل القمح ومسحوق الحليب وفول الصويا والذرة ومكونات الأغذية والمشروبات والأعلاف الحيوانية والبقول والجوز واللوز والخشب.

وضعت الحكومة الجزائرية أهدافا طموحة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الحبوب. وتهدف الاستراتيجية الجديدة لقطاع الزراعة إلى زيادة الإنتاج المحلي، وخفض واردات بعض السلع، وجذب الاستثمارات

---

[1] هاشمي الطيب، **مرجع سابق**،ص: 324.

[2] مصطفاوي نادية، براهيمي بن حراث حياة، **أثر برامج التمويل الزراعي على الأمن الغذائي في الجزائر2000-2022**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 13، العدد 01، 2024، ص: 78/77.

لتطوير القطاعات الزراعية الاستراتيجية. وتقدم الحكومة حوافز للمستثمرين المحليين والدوليين لدعم نمو وإنتاجية القطاعات الزراعية الرئيسية. وتتضمن الإستراتيجية خططًا لتقديم الدعم الفني للتسميد والري وتقنيات الزراعة الحديثة. وبالإضافة إلى ذلك، تركز الحكومة على تحسين الري، وتوسيع الأراضي المزروعة، وتعزيز غلة الهكتار الواحد، وخفض فاتورة الواردات الغذائية في البلاد. والهدف هو زيادة إنتاج القمح بشكل كبير بحلول عام 2024وخفض فاتورة الواردات لمختلف السلع الزراعية.

ومن جهة أخرى، هناك العديد من الانتقادات الموجهة لبرامج التمويل في قطاع الزراعة في الجزائر نذكر منها:

– يواجه المزارعون تحديات في الوصول إلى التمويل الضروري لتطوير مشاريعهم وزيادة مستويات إنتاجهم؛

– صرامة الشروط التأهيل المفروضة على الفلاحين المتعلقة بإجراءات تنفيذ برامج تمويل، والضمانات، وكيفية الاستفادة، مما يصعب عليهم الاستفادة من هذه البرامج، أو الوفاء بمتطلبات البرامج؛

– عدم كفاية حجم التمويل المتاح للفلاحين والمستثمرين من أجل تلبية احتياجاتهم وتطوير أعمالهم؛

–تأخر صرف التمويل المتعلق ببرامج الزراعة، مما يؤثر على قدرة المزارعين على تنفيذ المشاريع وتحقيق النمو

المبحث الثالث:الدعم الزراعي في ظل منظمة التجارة العالمية

تُعد قواعد الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية من أبرز عناصر النظام التجاري متعدد الأطراف، إذ تهدف إلى ضبط التدخلات الحكومية في الأسواق الزراعية بما يضمن تحقيق مبدأ المنافسة العادلة بين الدول الأعضاء. وقد جاء **اتفاق الزراعة** ليُؤطّر هذه التدخلات من خلال تصنيفها إلى فئات مختلفة بناءً على مدى تأثيرها في التشوهات التجارية، مع منح الدول النامية والفقيرة هامشًا من المرونة. ويعكس هذا التنظيم التوازن الدقيق بين متطلبات تحرير التجارة العالمية من جهة، وضرورات الأمن الغذائي وحماية المزارعين المحليين من جهة أخرى.

المطلب الأول : منظمة التجارة العالمية

أولا: الإطار العام لمنظمة التجارة العالمية:

1. **نشأة المنظمة العالمية للتجارة:**يعود تأسيس المنظمة العالمية للتجارة إلى النجاح الذي حققته جولة أوروغواي، حيث تم التوقيع على إنشائها في مدينة مراكش بالمغرب عام 1994، لتبدأ عملها رسميًا في 1 يناير 1995. وقد مثل هذا التحول نقلة نوعية، حيث انتقلت اتفاقية الغات (GATT) وأمانتها

العامة من إطار اتفاقية تجارية متعددة الأطراف إلى منظمة دولية كاملة الصلاحيات تنظم عمليات تحرير التجارة الدولية وتطبيق الاتفاقيات الثماني والعشرين التي تم إقرارها خلال جولة أوروغواي. وبفضل هذا التطور، أصبحت تقف على قدم المساواة مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث تشكل معًا الأركان الأساسية لإدارة الاقتصاد العالمي.

تهدف المنظمة إلى تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتوسيع نطاق التعاون الدولي، بما يخدم تحقيق نمو أكبر في الناتج المحلي العالمي وزيادة الرفاهية الاقتصادية على المستوى العالمي، مع التركيز على مبادئ الإنصاف والتنمية المستدامة[1].

2- تعريف منظمة التجارة العالمية

تُعرف منظمة التجارة العالمية (WTO) بأنها منظمة دولية تهدف إلى ضمان حرية التجارة العالمية من خلال تسهيل انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول، وما ينتج عن ذلك من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية، بالإضافة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية.[2]

1. **وظائف المنظمة:**حددت مهام المنظمة التي تضمنتها المادة الثالثة من اتفاقية إنشاء المنظمة ثلاث وظائف رئيسية:[3]

- الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة أوروغواي وأي اتفاقيات يتفق عليها مستقبلا.
- أن تعمل المنظمة كجهاز دائم للتفاوض بين الدول الأعضاء.
- مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء في المنظمة دوريًا.

4 .الهيكل التنظيمي للمنظمة:ويتكون هذا الهيكل مما يلي:

4-1المؤتمر الوزاري:يُمثِّل المؤتمر الوزاري أعلى هيئة صنع قرارات داخل المنظمة ومثال عن ذلك إقرار العضوية، إقرار التعديلات، منح الإعفاءات الخاصة بالدول النامية والأقل نموا،تعيين المدير العام الذي يرأس أمانة المنظمة وتحديد سلطاته وواجباته وشروط خدمته وفترة توليه لمنصبه. [4]

حيث يضم ممثلين عن كافة الدول الأعضاء. يعقد المؤتمر اجتماعاته مرة كل عامين على الأقل، بمشاركة وزراء التجارة أو رؤساء الوفود المعتمدة من الدول الأعضاء. [1]

---

[1]بن عيسى شافية، **آثار وتحديات الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص: 20.

[2]حسين القتلاوي سهيل، **منظمة التجارة العالمية**، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2006، ص: 46.

[3]**عبد الهادي عبد القادر سوفي**،*التجارة الخارجية، أسيوط، مصر، 2005*، ص 248.

[4]بن عيسي شافية،**مرجع سابق** ، ص: 23.

4-2المجلس العام: يُعد المجلس العام هيئةً لتسوية المنازعات داخل المنظمة، حيث يعقد اجتماعاته بشكل دوري كلما دعت الحاجة إلى ذلك. بالإضافة إلى ذلك، يضطلع المجلس العام بمسؤولية مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء كلٍّ على حدة.[2]

4-3 المجالس النوعية الثلاثة: يعاونه في أداء مهامه ثلاثة مجالس رئيسية، وهي:

أ. مجلس التجارة في السلع

ب. مجلس التجارة في الخدمات (GATS)

ت. مجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية

4-4 اللجان الفرعية: وتتفرع من المجالس السالفة الذكر كما هو موضح في الشكل أسفله:

---

[1] بلال خزار، **السياسات الزراعية وآفاق تحقيق أمن الغذائي في الجزائر** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الحاج لخضرباتنة ،2013/2012، ص:172.

[2] بلال خزار، **نفس المرجع**، ص: 172.

الشكل رقم(01): الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

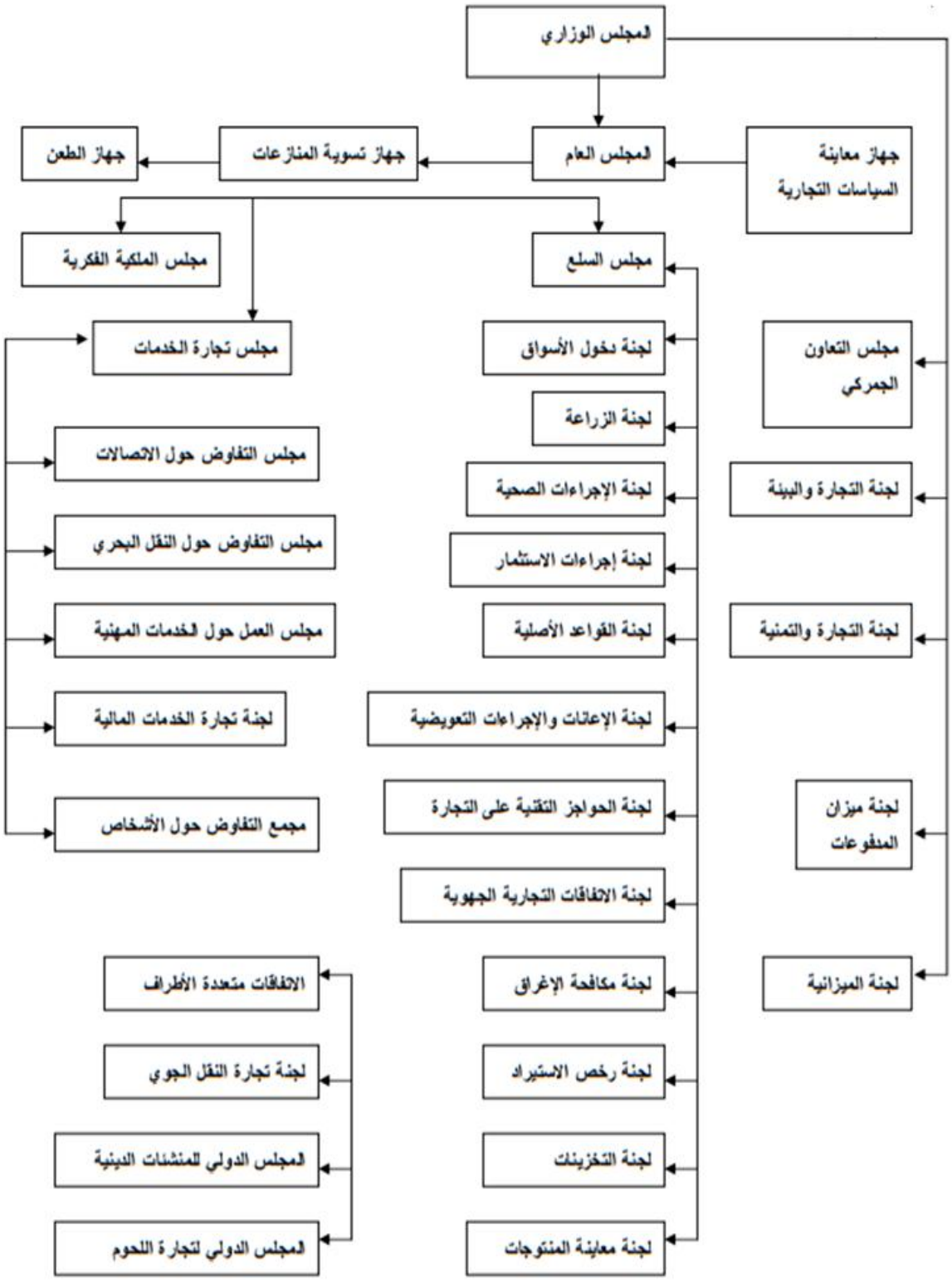

Source: le guide de L'O. M. C, édition M. L. P, Alger 1998. Page 26.

2- **عضوية المنظمة:** الأعضاء السابقين في اتفاقية الجات يتم تثبيتهم كأعضاء أصليين تاريخ إنشاء المنظمة، في حين أن الراغبين الجدد في الحصول على العضوية في المنظمة فهم يلتزمون بنتائج اتفاقية أوروغواي إضافة إلى موافقة ثلثي الأعضاء كشرط رئيسي للانضمام.

وحددت منظمة التجارة العالمية هذه الشروط للانضمام إليها تمثلت في الآتي:

أ. أن يكون الانضمام عن طريق التفاوض.

ب. موافقة الدول على اتخاذ الخطوات اللازمة لتعديل تشريعاتها لتتفق مع قواعد الاتفاقيات متعددة الأطراف.

ت. التعهد بإجراء تخفيضات في التعريفة الجمركية المطبقة لديها وتعديل أنظمتها لتسهيل دخول السلع والخدمات الأجنبية لأسواقها.

بعد استيفاء هذه الشروط، يقوم المجلس العام بتشكيل مجموعة عمل تتولى إعداد تقرير يُرفع إليه أو إلى المؤتمر الوزاري، مرفقًا بمشروع بروتوكول يضم جدول الالتزامات التي تقترح الدولة المعنية الالتزام بها. ويتم قبول انضمام الدولة بشرط حصولها على موافقة ثلثي الأعضاء.

هناك عدة دول عربية تُعد أعضاءً في المنظمة العالمية للتجارة، في حين لا تزال بعض الدول الأخرى كمراقب، ومن بين هذه الدول الجزائر. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(04) : الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

الـــــدول	تاريخ الانضمام للمنظمة
الأردن	11 أفريل 2000
البحرين	01 جانفي 1995 عضو مؤسس
الإمارات	10 أفريل 1996
تونس	29 مارس 1995 عضو مؤسس
عمان	09 نوفمبر 1996
قطر	13 جانفي 1996
الكويت	01 جانفي 1995 عضو مؤسس
مصر	30 جوان 1995 عضو مؤسس
المغرب	01 جانفي 1995 عضو مؤسس
موريتانيا	31 ماي 1995 عضو مؤسس
السعودية	11 ديسمبر 2005
اليمن	26 جوان 2014
الجزائر	لا تزال المفاوضات للانضمام جارية
العراق	لا تزال المفاوضات للانضمام جارية
لبنان	لا تزال المفاوضات للانضمام جارية
ليبيا	لا تزال المفاوضات للانضمام جارية
السودان	لا تزال المفاوضات للانضمام جارية
سوريا	لا تزال المفاوضات للانضمام جارية

المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية www.wto.org

ثانيا: إجراءات وترتيبات الجزائر للانضمام إلى المنظمة:

بعد حضورها بصفة ملاحظ منذ سنة **1987**، قامت الجزائر رسميًا في يونيو سنة **1996**بتقديم مذكرة للمنظمة العالمية للتجارة حول نظام تجارتها الخارجية، وهو ما يشكل الخطوة الأولى في إجراءات الانضمام للمنظمة.[1]

مرت الجزائر بإربعة عشر جولة من المفاوضات المتعددة الأطراف (أبريل **1998**، فبراير**2002**، مايو **2002**، نوفمبر **2002**، مايو **2003**، **2004**، **2005**، **2008**، **2012**، **2013**) وكانت الجولة الـ14 التي تمت في 31 مارس 2014، آخر جولة مفاوضات تم تسجيلها وعرضت خلالها مختلف الوثائق المحينة بشأن الأسئلة التي وجهت للجزائر ومخططات العمل التشريعية ولم يتم لحد الآن تحديد تاريخ جولات مفاوضات أخرى

وقدم الطرف الجزائري خلال الجولة ال11 لاجتماع مجموعة العمل المكلفة بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة 12 وثيقة خاصة "بالعروض المراجعة المتعلقة بالسلع والخدمات ومخطط العمل التشريعي المراجع واقتراحات تعديل وتكملة وتحيين مشروع تقرير مجموعة العمل. وقد تحصلت الجزائر خلال هذه الجولة على دعم العديد من الدول منها المجموعة الآسيوية الممثلة في الصين ودول أمريكا اللاتينية.

إضافة أن الجزائر" تنتظر الكثير من شركائها التجاريين الرئيسيين لا سيما الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وكذا شركائها من مجموعة العمل". وفي نهاية 2013 ردت الجزائر على 1933 سؤال يتعلق بمعلومات حول قانون التجارة والتنظيمات المعمول بها إضافة إلى توضيحات فيما يخص نظام التجارة الخارجية الجزائرية عموما.[2]

كما اشتمل المجال الزراعي ثلاث لقاءات في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف وكانت محل اهتمام كل من الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، كندا، نيوزيلندا، وأستراليا، الممثلة في مجموعة كرينز، على السياسات التجارية والدعم المقدم للقطاع الزراعي الجزائري. حيث سلطت الولايات المتحدة وأستراليا

[1] أ.عبيدة سليمة، **مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الإقتصاد الجديد،البليدة**، العدد08، ماي 2013، ص: 323.

[2]**www.djazairess.comEl chourouk 12/05/2025**

الضوء على الإعانات الممنوحة لبعض المنتجات الجزائرية في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، بالإضافة لمستوى الدعم الحكومي المقدم لها. [1]

وفي هذا السياق، طلب وزير التجارة الأمريكي خلال الجولة السابعة للمفاوضات عام 2004 برفع الدعم على المواد الزراعية في الجزائر. حيث صرّح قائلاً: "نحن نرفض هذا الأمر، لأن المزارع الأمريكي لا يحصل على دعم مماثل، والمنافسة العادلة تتطلب تكافؤ الفرص والاستفادة من الامتيازات نفسها،"[2]أما الرد الجزائري فكان واضحاً ، حيث أكد على رفضه التخلي عن إجراءات الدعم والمساعدات المقدمة في إطار المخطط الوطني، مشيراً إلى أنها تتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وخاصة ما ورد في الفصلين الرابع والتاسع.

إضافة أن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي هما المصدرين الرئيسيين للمنتجات الزراعية والغذائية للسوق الجزائري، حيث تتميز هذه الدول بتبنيها سياسات دعم زراعي مكثفة. وغالباً ما تتجاوز هذه السياسات الحدود المعقولة في دعم المنتجين والمصدرين المحليين، كما تعمل هذه الدول على فرض إجراءات تقييدية متعددة في وجه الواردات الزراعية والغذائية المنافسة القادمة من الدول النامية، بما في ذلك الجزائر. ويظهر ذلك جلياً في التعامل مع الصادرات الجزائرية الموجهة إلى دول الاتحاد الأوروبي، على الرغم من أن هذه السياسات والإجراءات تتعارض مع بنود الاتفاقية الزراعية لمنظمة التجارة العالمية.

من ناحية أخرى، تُعد الجزائر من الدول المستوردة الصافية للغذاء، حيث تعاني من عجز هيكلي مزمن في تجارتها الخارجية. وبالتالي، فإن تأثيرها على التجارة الزراعية وإحداث تشوهات فيها غير وارد على الأقل في المدى القريب والمتوسط

ثالثا: الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي الجزائري:

تناولت العديد من الدراسات والتحليلات التوقعات المحتملة – السلبية والإيجابية – المرتبطة

[1] بورحلي الربيع،**أثر تخفيض الدعم الزراعي في إطار إتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي في الجزائر**، رسالة ماجستير، علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2013، ص: 146.

[2]بورحلي الربيع، **المرجع نفسه**، ص: 146.

بانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية وتأثير ذلك على القطاع الزراعي الجزائري. وفيما يلي عرض لأبرز هذه التوقعات:[1]

1. الآثار السلبية المتوقعة:

1.1.إلغاء الدعم الحكومي وتنفيذ برامج الإصلاح الزراعي في الدول المتقدمة، وفقاً لالتزامات منظمة التجارة العالمية يؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في أسعار السلع الزراعية والغذائية. وسينعكس هذا الأثر سلباً على ميزان المدفوعات الجزائري، وذلك نتيجة الزيادة المتوقعة في قيمة فاتورة استيراد المنتجات الزراعية والغذائية. زمن المتوقع أن تتراوح الخسائر السنوية للجزائر بين 300 و400 مليون دولار أمريكي. [2]

2.1. نتيجة لقلة الدعم التأطير الموجه للقطاع الزراعي الجزائري مقارنةً بالدول المتقدمة، فإن تحرير التجارة الزراعية الناتج عن تنفيذ الالتزامات بموجب اتفاقية الزراعة قد يؤدي إلىإغراق السوق المحلي بمنتجات زراعية مستوردة تتميز بانخفاض الأسعار وذات جودة عالية ما يؤدي إلى تراجع الطلب على المنتجات المحلية الذي ينتج عنه انخفاض الإنتاج الزراعي الوطني و تفاقم التبعية الغذائية للخارج

3.1.تشكل إجراءات الصحة والصحة النباتية (SPS) أحد التحديات الجوهرية التي تواجه القطاع الزراعي الجزائري، بسبب ضعف المستوى التكنولوجي في الجزائر مقارنة بالدول المتقدمة، حيث توجد علاقة طردية بين تطبيق هذه الإجراءات والتقدم التكنولوجي فقد تتأثر الجزائر من استخدام الدول المتقدمة لهذه الإجراءات كحواجز غير جمركية لتقييد دخول المنتجات الزراعية الجزائرية إلى أسواقها.

2. الآثار الإيجابية المتوقعة:

1.2. يُتوقع أن يؤدي تحرير التجارة وإزالة القيود التي كانت تعيق دخول المنتجات إلى فتح آفاق واسعة للمنتجات الزراعية الجزائرية ذات الميزة النسبية كالحمضيات والخضروات والتمور للوصول إلى أسواق الدول المتقدمة، [3] كما قد يشكل هذا التحول حافزاً مهماً لتحديث وتطوير تقنيات الإنتاج الزراعي، مما يعزز الكفاءة الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية.

2.2. قد يُشكِّل الارتفاع المتوقَّع في أسعار المنتجات الزراعية والغذائية في الأسواق العالمية الناجم عن رفع الدعم عن الصادرات الزراعية في الدول المتقدمة – حافزًا مهمًّا لتحفيز الإنتاج الزراعي الجزائري

---

[1] بورحلي الربيع، **أثر تخفيض الدعم الزراعي في إطار إتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي في الجزائر**، رسالة ماجستير، علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2013،، ص: 150.

[2] بورحلي الربيع، **المرجع نفسه**، ص: 150.

[3] كمال روابنية، **تحرير التجارة وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر**، مجلة التواصل، العدد 17، الجزائر، ديسمبر 2006، ص:68.

وزيادة الاستثمارات المحلية في هذا القطاع، حيث سيسعى المُنتِجون والمستثمرون المحليون إلى الاستفادة من الارتفاع في الأسعار المحلية المتأثرة بارتفاع الأسعار العالمية.

3.2. تحرير التجارة الزراعية يمّكن المستهلك الجزائري على تلبية احتياجاته المختلفة نتيجة زيادة الكمية المعروضة من السلع والمنتجات الزراعية والغذائية في السوق المحلي من مختلف دول العالم، ما يساعد على استقرار أسعارها نسبيًا وتدريجيًا طوال أيام السنة. فعلى سبيل المثال، نجد أن مقدار التغير في سعر البطاطا (السلعة الأكثر استهلاكًا من طرف أغلب العائلات الجزائرية) خلال نفس السنة بين شهر وآخر تصل أحيانًا إلى (74%)، وهي نسبة تعكس التذبذبات الحاصلة في الكميات المعروضة في السوق المحلي. [1]

4.2. من المتوقع أن يتأثر القطاع الزراعي الجزائري إيجابًا نتيجة تحرير قطاع الخدمات، حيث أن توفير خدمات التسويق والترويج، النقل والتأمين، التدريب والتكوين، والخدمات البيطرية وغيرها، يمكن أن يساهم بشكل مباشر في تطوير الإنتاج الزراعي وزيادة كفاءته.

المطلب الثاني: إتفاقية الزراعة، الصحة والصحة النباتية في إطار منظمة التجارة العالمية:

أولا: إتفاقية الزراعة:

تُعد اتفاقية الزراعة من أبرز الاتفاقيات التي تم التوصل إليها خلال جولة الأوروغواي (1986-1994)، حيث شكلت نقطة تحول محورية في إطار التجارة العالمية للسلع الزراعية. فعلى الرغم من وجود مبادئ تحكم النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف، مثل الأسواق المفتوحة، وغياب التمييز والمنافسة الكاملة، والتي نصت عليها اتفاقية الجات، فإن التجارة في المنتجات الزراعية قبل اختتام جولة الأوروغواي لم تُعر أي اهتمام لهذه المبادئ، بل على العكس تمامًا، فقد اتسمت بوجود حواجز كمية وأساليب تمييزية، ودعم كبير للصادرات.

1. هدف اتفاقية الزراعة:

تهدف اتفاقية الزراعة إلى إرساء نظام عادل للتجارة في السلع الزراعية، يستند إلى قوى السوق من خلال تقليص التعريفات والدعم ومستويات الحماية بهدف الحد من التشوهات التجارية. على أن تأخذ الدول المتقدمة في الاعتبار الاحتياجات وظروف الدول النامية، من خلال تحسين فرص وشروط النفاذ إلى الأسواق للمنتجات الزراعية ذات الميزة النسبية لهذه الدول النامية بالإضافة إلى ذلك، تم دعم جهود تنويع الإنتاج الزراعي، بما يسهم في الحد من الاعتماد على زراعة المحاصيل غير المشروعة، كما تم

[1] كمال روابنية، **مرجع سابق**، ص: 101/100.

الاتفاق على مراعاة الاهتمامات بالمصالح غير التجارية كالأمن الغذائي والتنمية الريفية والبيئية بالإضافة الى منح معاملة خاصة للدول النامية والأقل نموا المستوردة الصافية للغذاء للحد من الآثار السلبية لتحرير التجارة

2. نطاق تطبيق الاتفاقية الزراعية:

تنطبق أحكام اتفاقية الزراعة على المنتجات المدرجة في الفصول من 1 إلى 24 من النظام المنسق لوصف السلع الأساسية، وتشمل هذه المنتجات في المشروبات، البن، الشاي، السكر، الفاكهة والخضروات، الحبوب، الدهون والنباتات الزيتية، الحيوانات الحية والمذبوحة، الألبان ومنتجاتها، الأزهار الطبيعية والنباتات العطرية، إلى جانب الحبوب بمختلف أنواعها، الأرز، التوابل، والسلع ذات الاستخدام الصناعي مثل القطن، الكتان، الصوف، وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النطاق لا يشمل المنتجات السمكية حيث أدخلت ضمن السلع الصناعية. [1]

3. الدعائم الرئيسية لاتفاقية الزراعة:

تهدف هذه الاتفاقية إلى وضع إطار عادل ومنصف لتحرير تجارة المنتجات الزراعية، بالاعتماد على قوى السوق، وذلك من خلال تعزيز حرية حركة السلع الزراعية عبر إزالة القيود وفتح الأسواق ومعالجة مختلف الأسباب التي تعيق تطبيق مبدأ المنافسة الحرة. كما تسعى الاتفاقية إلى التوصل الى تخفيضات تصاعدية كبيرة في الدعم والحماية الزراعية، الحد من القيود والتشوهات في الأسواق الزراعية العالمية. وترتكز اتفاقية الزراعة على ثلاثة دعائم رئيسية تتمثل في:[2]

1.3. النفاذ إلى الأسواق:

ويقصد به تسهيل فرص عمليات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة بخصوص السلع الزراعية من خلال مجموعة من الآليات نذكرها فيما يلي:

أ.تحويل القيود غير الجمركية إلى تعريفات جمركية:تعمل هذه الآلية على إحلال التعريفات الجمركية محل القيود غير الجمركية المطبقة على السلع الزراعية، وهو ما يطلق عليه اصطلاحا عملية التعريفية (Tarification)وتشمل العوائق غير التعريفية على ما يلي:

[1]مخبي أحلام، **نشأة وتطور إتفاقية الزراعة في ظل أحكام منظمة التجارة العالمية**، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 04، المجلد 62، جامعة قسنطينة 02 ، جوان 2017، ص: 614.

[2]مخبي أحلام، **المرجع نفسه** ، ص: 615.

القيود الكمية على الواردات، الرسوم المتغيرة على الواردات، أسعار الاستيراد الدنيا، تراخيص الاستيراد القائمة على التمييز بين الدول، التدابير غير الجمركية التي يحتفظ بها من خلال مؤسسات التجارة المملوكة للدولة، القيود الطوعية على الصادرات، التدابير الحدودية غير الرسوم الجمركية العادية اشتراط حد أدنى لسعر المنتج المستورد. هذه القيود تحول إلى تعريفات جمركية وإخضاعها إلى نسب تخفيض تختلف بين الدول المتقدمة والدول النامية، وربطها عند حدودها القصوى.

ب. تحويل القيود غير الجمركية : بعد تحويل القيود غير الجمركية المذكورة سابقاً إلى تعريفات جمركية يتم تخفيضها إلى 36% كمتوسط عام ، و15% كحد أدنى لكل منتج بالنسبة للدول المتقدمة، و24% كمتوسط عام لجميع التعريفات الجمركية و10% كحد أدنى لكل منتج بالنسبة للدول النامية، مع ربط هذه التعريفات الجمركية عند مستوياتها في متوسط فترة الأساس (1986-1988)، وتكون فترة التطبيق 6 سنوات (1995-2000) بالنسبة للدول المتقدمة، و10 سنوات (1995-2004) بالنسبة للدول النامية كما لا يلزم الاتفاق الدول الأقل نمواً بإجراء أي تخفيضات على تعريفاتها الجمركية لوارداتها من السلع الزراعية.

ج.الاستثناءات الخاصة (المعاملة الخاصة): ورد في الملحق (5) لاتفاقية الزراعة عدد من الاستثناءات بشأن التحويل الفوري للقيود غير الجمركية إلى قيود تعريفية، الذي يعني السماح للدول الأعضاء الاحتفاظ بقيود على الواردات من المنتجات الزراعية حتى نهاية فترة التنفيذ وذلك في الحالات التالية: [1]

- إذا كانت واردات الدولة من منتج معين أقل من 3% من متوسط الاستهلاك السنوي المحلي لهذا المنتج خلال فترة الأساس (1986-1988).
- إذا لم يكن المنتج يتمتع بأي دعم تصديري منذ بداية فترة الأساس.
- المنتجات التي تخضع لمعاملة خاصة بناءً على اعتبارات غير تجارية، كالاعتبارات الخاصة بالبيئة والأمن الغذائي.
- إذا كانت السلعة الزراعية تخضع لقيود على الإنتاج، بشرط أن تكون هذه القيود على المنتجات الزراعية الأولية.
- إذا كانت الحصة الكمية الدنيا المسموح بها في السنة الأولى 4% من متوسط الاستهلاك المحلي السنوي في فترة الأساس (1986-1988) على أن تزداد بنسبة 0.8% في العام الواحد لتصل إلى

[1] محمد غردي، **إتفاقية الزراعة في إطار منظمة التجارة العالمية وآثارها على الدول النامية**، مجلة الإبداع، العدد 01، البليدة، ديسمبر 2011، ص: 36.

8% من الاستهلاك المحلي خلال فترة التنفيذ التي تستمر ست سنوات للدول المتقدمة، وعشر سنوات للبلدان النامية.

- إذا كانت الواردات من المنتجات الزراعية الأولية التي تصنف على أنها تمثل عناصر أساسية في الغذاء التقليدي للدول النامية، يمكن تقييد استيرادها مؤقتاً على أن يجري تحريرها من القيود خلال فترة التنفيذ (10 سنوات).

2.3. الدعم المحلي للمنتجات الزراعية:

يُعرّف الدعم المحلي في الإنتاج الزراعي بأنه أي مساهمة مالية مباشرة أو غير مباشرة تقدمها الحكومة أو أجهزتها لتحقيق منفعة للمستفيدين، سواء عبر تحويلات نقدية مباشرة (كالقروض والمنح)، أو تحويلات محتملة (كضمانات القروض)، أو تنازل عن إيرادات (كالإعفاءات الضريبية والجمركية)، أو تقديم سلع وخدمات (دعم عيني) باستثناء البنية التحتية، بالإضافة إلى ضمانات الحكومة لأنشطة القطاع الخاص وأشكال الدعم التقليدية كدعم الأسعار والدخول

قسمت اتفاقية الزراعة الدعم إلى عدة أنواع استناداً إلى مدى العلاقة بين تقديم الدعم وتأثيره على الأسعار والكميات، وهو ما يُدعى معيار الآثار المشوّهة للتجارة. وهذه الأنواع من الدعم تتمثل فيما يأتي:[1]

1- **الدعم المشوّه للتجارة (الصندوق الأصفر)**:وهو دعم محلي يتم منحه بشكل غير محدود، يُخضع إلى التزامات التخفيض، ويتضمن هذا الصندوق أكثر أنواع الدعم تشويهاً للتجارة والمتمثل في الدعم السعري والمدفوعات المباشرة المرتبطة بالإنتاج، بما في ذلك دعم مدخلات الإنتاج. [2] فإذا زادت قيمة الدعم عن 5% من الإنتاج المحلي في الدول المتقدمة و10% في الدول النامية، فإنه وبمقتضى اتفاق الزراعة يخفض بحساب "مقياس الدعم الكلي" بنسبة 20% للدول المتقدمة خلال 6 سنوات وبنسبة 13.3% للدول النامية خلال 10 سنوات وتحسب معدلات التخفيض على متوسط حجم الدعم خلال فترة الأساس (1986–1988).

[1] مخبي أحلام، ، **مرجع سابق**، ص: 618.

[2] مخبي أحلام، ، **مرجع سابق**، ص: 618.

شكل رقم(02): الدعم المحلي المشوه للتجارة

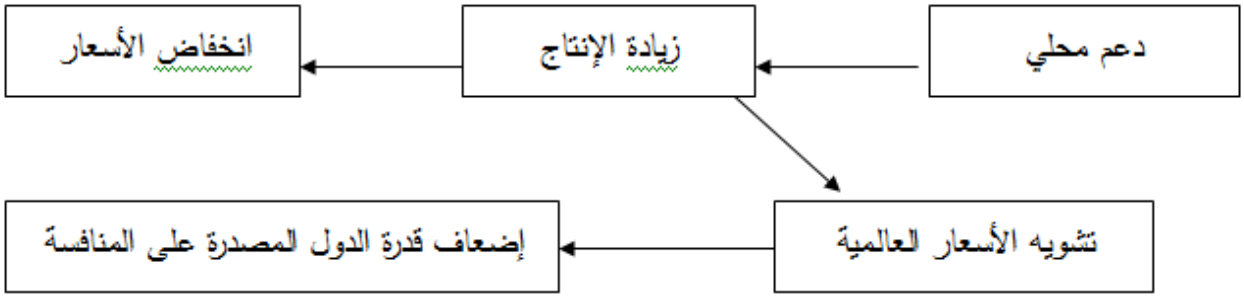

المصدر :مخبي أحلام،**نشأة وتطور إتفاقية الزراعة في ظل أحكام منظمة التجارة العالمية**، مجلة دراسات إقتصادية، العدد04 المجلد 62، جوان 2017، جامعة قسنطينة 02، ص: 618.

2. الدعم المشوّه للتجارة المستثنى من التزامات التخفيض:

يستثنى من التزامات التخفيض ما يلي:

أ- دعم الحد الأدنى:أتاحت اتفاقية الزراعة إعفاء جزء من الدعم عليه استثناء الحد الأدنى.

وينقسم دعم الحد الأدنى إلى شكلين:

- **الدعم المحلي المقدم لمنتج معين** والذي لا يزيد عن 5% من القيمة الكلية لإنتاج السلعة خلال السنة الواحدة. [1]
- **الدعم المحلي غير المرتبط بمنتج معين** حيث لا يزيد عن 5% من قيمة الإنتاج الزراعي الكلي وكنوع من المعاملة الخاصة التمييزية تم تقدير هذه النسبة للدول النامية بـ 10%.

ب- الصندوق الأزرق:يتضمن هذا الصندوق أنواع الدعم المقدمة في إطار برامج الحد من الإنتاج والتي تُعفى من التزامات التخفيض ويُشترط في هذه المدفوعات أن:

- تُقدم على أساس مساحة إنتاج محددة وثابتة.
- تقدم على أساس 85 % أو أقل من الإنتاج.
- على أساس عدد محدد من الحيوانات في مجال الثروة الحيوانية.

3.الدعم غير المشوّه للتجارة:بموجب اتفاقية الزراعة يُعفى من التزامات التخفيض برامج الدعم الموجهة في إطارين هما:

[1] مخبي أحلام، **مرجع سابق**، ص: 619.

أ- **الصندوق الأخضر:** تستثنى من حساب المقياس الكلي للدعم سياسات الصندوق الأخضر وهي أية سياسات غير مشوّهة للتجارة ولا ترتبط بالإنتاج أو الأسعار ولا يسمح إزاءها بإجراء أي تخفيض، [1] ولذلك يُسمح بالاستمرار في تقديمها للإنتاج المحلي الزراعي شريطة:

- **أن ترتبط ببرامج حكومية ممولة من الميزانية العامة وغير منطوية على تحوّيلات بين المستهلكين وتشمل ما يلي:**

- الخدمات العامة للقطاع الزراعي والمناطق الريفية، دون أن تتضمن مدفوعات مباشرة للمزارعين مثل البحوث الزراعية وبرامج تطوير الإنتاج، وإجراءات مكافحة الآفات والأمراض النباتية وخدمات الإرشاد والاستشارات الزراعية، بالإضافة إلى دعم التسويق والترويج، وتطوير البنية التحتية الزراعية.
- التخزين الحكومي للمحاصيل الزراعية بهدف ضمان الأمن الغذائي.
- **الإعانات** الغذائية المحلية.
- المدفوعات المباشرة للمنتجين الذين يلتزمون بمعياري تقديم الدعم.
- دعم الدخل غير المرتبط بالإنتاج والأسعار.
- المدفوعات لأغراض الإغاثة من الكوارث الطبيعية.
- المساعدات المالية الحكومية في برامج التأمين على الدخل.
- المساعدات المرتبطة بالتكييف الهيكلي المقدمة من خلال المعونات الاستثمارية.
- المدفوعات التي تقدم في إطار البرامج البيئية.
- المدفوعات التي تقدم في إطار برامج المساعدات الإقليمية.
- أن لا يكون للدعم المعني أثر يسفر عن تقديم مساندة سعرية للمنتجين

ب-الإعفاءات الخاصة بالدول النامية:

يعفى من الالتزام بتخفيض الدعم المالي المقدم للاستثمار في القطاعات الزراعية للدول النامية والدعم المالي للمستلزمات الزراعية المقدم للفلاحين محدودي الدخل والذين يفتقرون إلى الموارد، أو ما يقدم لتشجيع المنتجين الزراعيين في تلك البلدان على تنويع الإنتاج الزراعي والإقلاع عن إنتاج المحاصيل المخدرة غير المشروعة .[2]

---

[1] مخبي أحلام،**مرجع سابق**، ص: 619.

[2] مخبي أحلام،**مرجع سابق**، ص: 620.

3.3. دعم الصادرات الزراعية (تنافسية الصادرات):

من دعائم إتفاقية الزراعة العمل على تخفيض الدعم المخصص للصادرات وجاء في المادة الثامنة من الإتفاق «إلتزامات دعم الصادرات » أن الدول تلتزم بعدم تقديم أي شكل من أشكال الدعم للصادرات الزراعية إلا في إطار الالتزامات المحددة في جداول التزامات الأعضاء ووفق أحكام الاتفاقية .

وقد تضمنت اتفاقية خفض دعم الصادرات إتجاهين الأول **نقدي** ويقضي بتخفيض حجم الإنفاق العام المخصص لدعم الصادرات والثاني **كمي** :ويتضمن تخفيض كميات الصادرات المدعومة، مع مراعاة التمييز بين الدول المتقدمة والدول الأقل نمواً .

وقد فرضت اتفاقية دعم الصادرات على الدول المتقدمة تخفيض الإنفاق العام في صورة إعانات تصديرية بنسبة 36% وتخفيض حجم الصادرات المدعومة بنسبة 21%، وذلك من مقدار الإعانات وحجم الصادرات في فترة الأساس (1986–1990) وعلى مدى خمس سنوات.

بالنسبة للدول النامية فتلتزم وعلى مدى عشر سنوات (1995–2004) بخفض الإنفاق الموجه لدعم الصادرات بنسبة 24% وخفض حجم الصادرات المدعومة بنسبة 14%. أما الدول الأقل نمواً فقد تم إعفاؤها من هذا الالتزام.

تم الاتفاق على تنفيذ تخفيضات سنوية متساوية لكل سلعة زراعية، مع توضيح ذلك في جدول التزامات كل دولة، حيث يتضمن الجدول مستوى الدعم خلال فترة الأساس (1986–1990)، والحد الأقصى عند بدء التنفيذ عام 1995، والمستوى الذي سوف تنخفض إليه مستويات الدعم نقديا وكميا عند انتهاء فترة التنفيذ، كما تم تحديد قائمة المنتجات الزراعية الخاضعة لأحكام الاتفاقية كالتالي: [1]

القمح، الحبوب الخشنة، الأرز، البذور الزيتية، الزيوت النباتية، بذور القطن، السكر، الزبد، اللبن المجفف، الجبن، لحوم الخراف، اللحوم البقرية، لحم الخنزير، المنتجات الأخرى للألبان، الحيوانات الحية، البيض، النبيذ، الفواكه، الخضروات، التبغ، القطن، لحم الطيور الحية.

كما تم تحديد صور وأساليب الدعم التي سوف يتم تخفيضها والتي تتمثل في:

أ–ما تقدمه الحكومة أو إحدى هيئاتها من إعانات مباشرة لشركة أو صناعة معينة أو لمنتجي المنتجات الزراعية أو المؤسسات التسويقية وغيرها، طالما كان لهذه الإعانات دور في زيادة القدرة التصديرية وسواء كانت هذه الإعانات نقدية أو عينية.

[1] مخبي أحلام،**مرجع سابق**، ص: 621.

ب- صادرات الحكومة أو إحدى هيئاتها من المنتجات الزراعية من المخزون غير التجاري بأسعار أقل من الأسعار السائدة في الأسواق المحلية (سياسات الإغراق).

ج- المدفوعات المقدمة لدعم صادرات المنتجات الزراعية والتي تمولها الحكومة .

د- الإعانات الموجهة لخفض نفقات تسويق الصادرات الزراعية على غرار تكاليف الشحن والنقل الدولي وكذا نفقات تحسين أساليب التسويق

هـ- التخفيضات الحكومية في مجال النقل والشحن الداخلي عبر السفن، والتي تقدم بأسعار تقل عن الأسعار التجارية السائدة في السوق

تم منح الدول النامية إعفاءً من تخفيض بعض أشكال الدعم السابق ذكرها، وتحديداً إعانات تخفيض تكاليف تسويق الصادرات وتكاليف النقل والتشغيل، خلال الفترة الانتقالية (1995-2004) بشرط ألا يؤدي هذا الإعفاء إلى عدم التزام تلك الدول بتخفيض دعم الصادرات الذي تم الاتفاق عليه.

ثانيا: الاتفاقية الخاصة بتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية

تعتبر هذه الإتفاقية مكملة لإتفاقية الزراعة حيث اتفقت الدول الأعضاء على وضع إطار متعدد الأطراف يشمل القواعد والنظم والإجراءات الكفيلة بحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات، مع التأكيد على أهمية التنسيق الدولي في هذا المجال بالتعاون مع المنظمات الدولية. وتنص الاتفاقية على أن تقويم المخاطر يجب أن يستند إلى الأدلة العلمية المتاحة، والأوضاع البيئية الملائمة، بالإضافة إلى تقويم الأضرار المرتبطة من منظور إقتصادي من حيث خسائر الإنتاج والمبيعات في حال ظهور آفة في البلد المستورد، كما تضمنت الاتفاقية إنشاء لجنة خاصة بتدابير حماية صحة الإنسان والنبات، وتمكنت الدول النامية من الحصول على معاملة تفضيلية تشمل منحها فترة سماح مدتها سنتين من تاريخ إنشاء المنظمة، قبل الإلتزام بتطبيق أحكام هذه الاتفاقية. تمتد إلى خمس سنوات للدول الأقل نموًا. [1]

1. أهداف الاتفاقية:

إن الأهداف الرئيسية التي تسعى الإتفاقية إلى تحقيقها تتمثل فيما يلي:[2]

[1] بن عيسى شافية، **مرجع سابق**، ص: 38.

[2] مخبي أحلام، **مرجع سابق**، ص: 622.

1.1. السعي إلى تعزيز مستويات الصحة العامة للإنسان والحيوان والنبات، وذلك في جميع الدول الأعضاء.

2.1. إرساء إطار متعدد الأطراف يضم مجموعة من القواعد والأنظمة لاعتماد وتنفيذ التدابير الصحية والصحة النباتية، بهدف تقليص تأثيراتها السلبية على حركة التجارة الدولية.

3.1. تبني تدابير متناسقة بين الدول الأعضاء، تستند إلى معايير وإرشادات وتوصيات دولية متخصصة، بما يضمن حماية فعالة لصحة الإنسان والحيوان والنبات.

4.1. مساعدة الدول النامية من اجل تطبيق تدابير حماية صحة الإنسان أو النبات في أراضيها.

2. نطاق تطبيق الاتفاق:

نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى للاتفاق على سريانه على كافة تدابير حماية صحة الإنسان والنبات المؤثرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة على التجارة الدولية ومنها كافة القوانين والمراسيم واللوائح التنظيمية والمتطلبات والإجراءات ذات الصلة. [1]

ومثالها: مقاييس المنتج النهائي وطرق التجهيز والإنتاج والاختبار والمعاينة وإجراءات التصديق والموافقة والمعالجة `لحجر الصحي ومتطلبات نقل الحيوانات أو النباتات والمواد اللازمة لبقائها على قيد الحياة خلال عملية النقل، والطرق الإحصائية المناسبة، وإجراءات أخذ العينات وطرق تقييم المخاطر، ومتطلبات التعبئة والملصقات المبينة للمحتويات والمرتبطة بسلامة المواد الغذائية

وأهم المنتجات التي اعتمدت البلدان الأعضاء في المنظمة بشأنها معايير إلزامية للصحة والسلامة هي:

–المنتجات الزراعية (الخضر، الفواكه الطازجة، عصير الفواكه، المستحضرات الغذائية، اللحوم ومشتقاتها، منتجات الألبان، المنتجات الغذائية)

– المواد الخام والمدخلات الزراعية (الأسمدة، المبيدات الحشرية، المواد الكيميائية الخطيرة)،

معدات تجهيز الأغذية.

وتضمنت الاتفاقية أحكاما أخرى خاصة `بالدول النامية والدول الأقل نموا المستوردة للسلع الغذا ئية والتي ربما تعاني من الآثار السلبية نتيجة إتباعها لبرامج إصلاح التجارة الزراعية، حيث أنه من المتوقع أن ترتفع الأسعار العالمية للسلع الغذائية نتيجة إلغاء دعمها في الدول المتقدمة لذلك فقد تم وضع نظام متكامل يضمن تأمين هذه الدول ضد الأضرار التي ربما تلحق بها من جراء تحديد تجارتها الزراعية، إذ

[1] مخبي أحلام، **مرجع سابق**، ص: 623.

تضمن القرار مراجعة مستوى المعونة الغذائية بصفة دورية في لجنة المساعدات الغذائية من خلال مؤتمر الغذاء العالمي وإجراء مفاوضات لوضع مستويات مساعدات غذائية تكفي احتياجات الدول النامية خلال فترة الإصلاح الانتقالية (6سنوات) وقد تضمن القرار بعض الخطوات العلاجية لتلك المسائل عن طريق المعونة الغذائية والمعونة الفنية لزيادة القدرة الإنتاجية الزراعية، فضلا عن توفير أحكام مناسبة لضمان الائتمان ولتشجيع الصادرات الزراعية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية

3. تدابير حماية صحة الإنسان والحيوان والنبات:

حددت اتفاقية الصحة والصحة النباتية في الملحق (أ) أهم التدابير وهي التي تطبق لأغراض: [1]

-الحماية من المخاطر الناجمة عن انتقال وانتشار الأوبئة والأمراض أو الكائنات الناقلة للأمراض أو المسببة لها.

-الحماية من المخاطر الناجمة عن المواد المضافة أو الملوثات أو السموم الموجودة في المواد الغذائية أو في المشروبات أو في الأعلاف.

-الحماية من الأمراض التي تنقلها الحيوانات أو النباتات أو مشتقاتها الحيوانية والنباتية.

-الحّد من أي ضرر في أراضي البلد العضو ناتج عن دخول أو وجود أو انتشار الآفات والأوبئة

المطلب الثالث: مسار تطور المؤتمرات الوزارية حول قضايا الزراعة في إطار منظمة التجارة العالمية:

أولا: المؤتمرات الوزارية منذ تأسيس منظمة التجارة العالمية حتى إطلاق جولة الدوحة الإنمائية (1995-2001).

1- المؤتمر الوزاري الأول بسنغافورة من 9 إلى 13 ديسمبر 1996: [2]عقد الإجتماع الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية في مدينة سنغافورة بحضور 12دولة، وكانت المفاوضات المكثفة خلال فترة إنعقاده حدث بارز ومميز واشترك في هذا المؤتمر وزراء التجارة الخارجية والمالية والزراعة وكان أول مؤتمر منذ دخول المنظمة حيز التنفيذ في يناير 1995

وكان الهدف الرئيسي من عقد هذا المؤتمر، هو إجراء مراجعة لمدى تنفيذ الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية للإلتزامات التي قدمتها في إطار المنظمة، وكذلك تقييم السياسات التجارية متعددة

[1] مخبي أحلام، **مرجع سابق**، ص: 624.

[2] بن عيسي شافية، **مرجع سابق**، ص: 39/38.

الأطراف. بالإضافة إلى مواصلة الحوار وإستكمال المفاوضات حول بعض المسائل التي لم يتم الإنتهاء منها في المفاوضات الخاصة بتحرير التجارة في الخدمات.

كما تناول مؤتمر سنغافورة عدة قضايا وموضوعات هامة من بينها: التجارة والبيئة، العلاقة بين التجارة وسياسات المنافسة، إجراءات تسهيل التجارة، العلاقة بين التجارة والإستثمار، التجارة ومعايير العمل الشفافية في المشتريات الحكومية. يلاحظ أنهذه الموضوعات تم طرحها من طرف الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي ومعظم هذه المؤتمرات تمس المصالح الإقتصادية للدول النامية، حيثأن الدول النامية عارضت كل هذه الموضوعات، مما يكشف أنّها يقظة لأي محاولات إلتفاف للمساس بمصالحها، وأيضا تحتاج إلى تضامن أكثر فيما بينها وتنسيق الجهود لتكون أكثر قدرة على مواجهة مطالب وإقتراحات الدول المتقدمة

لقد خرجت الدول الأعضاء المشاركة في مؤتمر سنغافورة 1996بالنتائج التالية:

-ضرورة العمل على استكمال المفاوضات حول بعض المسائل التي لم يتم الإنتهاء منها في المفاوضات الخاصة بتحرير التجارة في الخدمات.

-استمرار قيام لجنة التجارة والبيئة في بحث المسائل المتعلقة بالربط بين تحرير التجارة والتنمية الإقتصادية وحماية البيئة.

-رفض إستخدام معايير العمل كأداة حمائية وتفويض منظمة العمل الدولية في بحث هذا الموضوع.

-إعطاء أولية للتنفيذ الجاد لإتفاقيات منظمة التجارة العالمية والإلتزامات التي قدمتها الدول المختلفة للمنظمة في هذا الإطار.

-وضع عدد من الإجراءات الخاصة لتوفير معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا نظرا لتضررها من تحرير التجارة العالمية، وعدم قدرتها على الوفاء بكل الإلتزامات الخاصة بها نظرا لظروفها الخاصة.

-وضع موضوعات عمل لدراسة الموضوعات التي أثارت جدلا بين الدول المتقدمة والدول النامية من أجل تجسيدها على شكل إتفاقيات متعددة الأطراف.

وقد جاء إعلان سنغافورة بمثابة محاولة للتوفيق بين الإقتراحات المقدمة من الدول المتقدمة والتي تحمل في طياتها آثار سلبية كبيرة على الدول النامية ومصالحها مثل القبول بالإعفاءات على أساس مستقل بهدف تحسين القدرة العامة لتلك الدول على الاستفادة من الفرص التي يوفرها النظام التجاري

التأكد من أن محتوى خطة العمل يكون عمليًا، مثل تحسين شروط الاستثمار وتوفير شروط وصول قابلة للتنبؤ ومواتية لأسواق منتجات الدول الأقل نموًا، وتشجيع توسيع وتنويع صادرات هذه الدول إلى أسواق جميع البلدان المتقدمة

تبين أن تحقيق الأهداف المتفق عليها في مراكش بشأن مفاوضات تحسين الوصول إلى الأسواق في قطاع الخدمات – الخدمات المالية، حركة الأشخاص الطبيعيين، خدمات النقل البحري، والاتصالات الأساسية – كان أمرًا صعبًا. كانت النتائج مخيبة للآمال.

2-المؤتمر الوزاري الثاني بجنيف1998 :[1]

عقد المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية بجنيف بسويسرا سنة ،1998حيث سعى إلى تحقيق عدد من الأهداف يأتي على رأسها: مراجعة مدى إلتزام الدول بالوفاء بإلتزاماتها التي قدمتها في جولة أوروغواي 1994 والإقتراب أكثر من مشاكل التطبيق والبحث عن حلول لها، بالإضافة إلى تقييم السياسات التجارية متعددة الأطراف

ويضاف إلى تلك الأهداف طرح موضوعات جديدة للمناقشة ومن أهمها موضوع التجارة الإلكترونية وبحث مدى التناسق بين منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بحث الشفافية في عمل المنظمة العالمية للتجارة، موضوع التجارة والمديونية، نقل التكنولوجيا، التجارة والتمويل وأخيرا خفض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية.

وفي ضوء المواقف المختلفة للدول المشاركة في المؤتمر تضمن إعلان جنيف النقاط التالية

-التأكيد على ضرورة الإلتزام بتنفيذ الإتفاقيات التي أسفرت عنها جولة أوروغواي، مع إجراء تقييم لذلك التنفيذ في المؤتمر الوزاري الثالث الذي سيعقد في سياتل.

-تقييم كل إتفاقية على حدى والأخذ بعين الإعتبار كل أهداف الإتفاقيات.

-رفض طرح موضوع معايير العمل نهائيا.

-تكليف المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بإعداد برنامج المفاوضات المتفق مسبقا على إجرائها في إتفاقيات جولة أوروغواي والمتعلقة بالزراعة والخدمات، مراجعة تنفيذ الإتفاقيات لجولة أوروغواي، وإعداد التوصيات بشأن موضوعات جديدة تقترحها الدول الأعضاء للتفاوض بشأنها

[1]بن عيسي شافية، **مرجع سابق**، ص: 40.

3- المؤتمر الوزاري الثالث بسياتل:انعقد المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة في مدينة سياتل الأمريكية ما بين 30نوفمبر و 04ديسمبر 1999 بمشاركة 135دولة و قد سميّ هذا المؤتمر " بمعركة سياتل " بسب المظاهرات الضخمة والعنيفة التي سبقت إنعقاده ، وبهذا فإن الجو العام للمؤتمر قد تعكر نتيجة للصراع الذي كان قائما في جنيف بشأن جدول أعمال الجولة الجديدة من المؤتمر ، وتعيين مدير عام جديد لمنظمة التجارة العالمية ، وقد خصص هذا المؤتمر للبحث في مدى تطبيق الدول الأعضاء لإتفاقات جولة الأوروغواي وبدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية في المسائل التي لم يتم التوصل إلى قرارات بشأنها في جولة الأوروغواي ، خاصة ما تعلق بمسائل الزراعة والتجارة والخدمات وغيرها.[1]

طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بإيقاف المساعدات التي تقدمها الدول الأوروبية إلى الزراعة والتي نازهت قيمتها 60مليار دولار ، وذلك يتنافى مع مبادئ المنافسة التجارية ، وجاء الرد الأوروبي بأنها لا تستطيع وقف المساعدات لأن دعم القطاع الزراعي يتعلق بأمنها ، مثلما جاء في التصريح الذي ألقاه وزير الدولة الفرنسية وشؤون التجارة الخارجية " فرنسوا هيوارت" تعليقا على مسودة الإتفاقية التي وضعتها مجموعة العمل الخاصة بالزراعة ، فقد إعتبر أن ما وضع لا يتناسب ومفهوم الزراعة بالنسبة إلى الدولة الفرنسية كما أنه لا يراعي خصوصية هذا القطاع ، ومن جهتها برزت الدول المنتجة للموز في أمريكا الجنوبية رافضة لمقترحات المؤتمر بالإجماع بالنسبة إلى نظام الإستيراد المقترح من قبل المفوضية الأوروبية ، إذ إعتبرت أنها تستند على التعريفات فقط ، كما شهد المؤتمر تهديدا من الدول الإفريقية بعدم التوقيع على أي إتفاق ما لم تكن المفاوضات أكثر وضوحا واتهمت المؤتمر بعدم الشفافية ، وعبر عن ذلك بيان منظمة الوحدة الإفريقية الذي اعتبر أنه : " ليس هناك شفافية في الإجراءات، والدول الإفريقية يتم تهميشها لتستبعد بشكل عام من مناقشة القضايا ذات الأهمية الكبرى، وهي قلقة من أن يكون أعضاء آخرون في منظمة التجارة يحاولون التوصل إلى إتفاق بأي ثمن، كما أن إجراءات ضمان الاجتماع يتم تجاهلها". [2]

[1]ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الإقتصاد**، الطبعة الأولى، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص: 366.

[2]براح مريامة، **الآثار المنتظرة من انضمام الجزائرالى المنظمة العالمية للتجارة**،رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران ،2018/2017، ص: 99/98.

4- المؤتمر الوزاري بالدوحة من 09 إلى 13 نوفمبر 2001: انطلقت المفاوضات المتعلقة بالشؤون الزراعية استنادًا إلى المادة 20 من اتفاقية الزراعة، [1]والتي جاءت تحت عنوان ."استمرار عملية الإصلاح"، حيث تم تحديد موعد انطلاق هذه المفاوضات قبل انقضاء فترة التنفيذ التي تمتد لعام واحد أي اعتبارًا من عام 2000. وهو ما تمّ فعلا من خلال اجتماعات عقدتها لجنة الزراعة ، والتي تركزت على المحاور الأساسية لاتفاقية الزراعة، والمتمثلة في:

- الدعم المحلي للمزارعين المحليين.
- دعم الصادرات الزراعية.
- النفاذ الى الأسواق

في هذا الإطار قدمت 121 دولة عضو بالمنظمة أكثر من 40 مقترحا تفاوضيا لتحسين هذه الإتفاقية مع التأكيد على المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية، ومن أجل تحقيق ذلك تم تعيين "ستورات هارينسون" من هونج كونج لرئاسة الاجتماعات الخاصة في لجنة الزراعة. حيث تم وضع خطة عمل تنطلقفي شهر مارس 2002 وتستمر إلى مارس 2003، بهدف إنجاز هذه المفاوضات والوصول إلى النماذج المطلوبة. غير أن هذه المفاوضات تعثرت ولم يتم الوصول إلى اتفاق يرضي جميع الأطراف.

ولتقريب وجهات النظر والمصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، جاءت مسودة الدعم الكلي بنسبة 60% على دفعات متساوية خلال فترة 5 سنوات في الدول المتقدمة، وبنسبة 40% خلال فترة 10 سنوات في الدول النامية. وقد حدث انقسام جديد بين المتفاوضين.

حيث رأت هذه الدول أن المسودة المقترحة من رئيس اللجنة "ستورات هارينسون" تتجاوز مقترحاتهم المتعلقة بتحرير سوق السلع الزراغية وتخفيض الدعم الزراعي.

2-1 فشل جولة الدوحة :وقد أعلن عن فشل جولة الدوحة في جويلية ، 2008وذلك بعد إجتماعها الأخير في مقر منظمة التجارة العالمية بجنيف ، بحيث لم يتم التوصل فيه لتسوية الخلاف القائم بين

---

[1]اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات العربية**، الأمم المتحدة نيويورك 2005، ص 24.

الغرب والدول النامية حول المساعدات والدعم الذي يجب تقديمه للمزارعين في تلك الدول قبل فتح أسواقها على العالم. [1]

ثانيا: مسار مفاوضات الزراعة بعد جولة الدوحة: من التعثرات التفاوضية إلى تحديات التفعيل (2001–2024).

1- مفاوضات كانكون من 10 الى 14 سبتمبر 2003: عقد المؤتمر في مدينة كانكون المكسيكية في الفترة الممتدة ما بين 10 إلى 14 سبتمبر، وسط تكهنات قوية بإمكانية حدوث خلاف عميق حول مجموعة من القضايا الأساسية، على رأسها قضية الدعم الزراعي، إضافة إلى بعض الموضوعات التي طالبت بها الدول المتقدمة في المؤتمر الوزاري الذي عُقد في سنغافورة عام 1996. إضافة أن الهدف من إطلاق هذه الجولة هو مواصلة النقاش حول ما تم التوصل إليه في جولة الدوحة، والعمل على تكريسه ميدانيًا، والخروج باتفاق يُوحد نظرة الدول الأعضاء، خصوصًا في بعض القضايا الهامة والشائكة. [2]

حيث تشير المؤشرات الإحصائية إلى زيادة كبيرة في قيمة الدعم الزراعي الذي تمنحه الدول المتقدمة للمزارعين الأمر الذي يتعارض مع متطلبات اقتصاد السوق وقواعد المنافسة الحرة كعنصرين رئيسيين في نظام التجارة العالمية طبقاً لاتفاقية جولة أوروغواي الموقعة عام 1994 بمراكش. حيث بلغ إجمالي الدعم الزراعي (المباشر وغير المباشر) سنة 2002 في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 90مليار دولار، في حين وصل في الاتحاد الأوروبي إلى حدود 112.5 مليار دولار، أما قيمته في اليابان فقد وصلت إلى 55.7 مليار دولار. [3]

عند تقييم مدى نجاح هذا المؤتمر، نجده قد حظي بالفشل لما تضمنته مسودة البيان الختامي للمؤتمر من بنود مقترحة للالتزامات الجديدة فيما يخص تحرير أسواق السلع الزراعية، وتخفيض الدعم المالي ودعم الصادرات. حيث واجهت هذه المقترحات معارضة شديدة خاصة من الدول النامية التي مثلتها مجموعة العشرين– (G20) على غرار البرازيل، الهند، الصين، ماليزيا وغيرها من الدول الأخرى التي رأت أن هذه الالتزامات المقترحة ما زالت منحازة لصالح الدول المتقدمة، خاصة الاتحاد الأوروبي

[1] براح مريامة، **مرجع سابق**، ص: 103.

[2] مخبي أحلام، **مرجع سابق**، ص: 625.

[3] مخبي أحلام، **مرجع سابق**، ص: 626.

والولايات المتحدة الأمريكية اللتان نسقتا موقفيهما بشكل كبير قبل المؤتمر. لذا كانت الخلافات الحادة حول الزراعة أحد أهم أسباب فشل هذا المؤتمر.

على الرغم من هذا التشاؤم الذي ساد المؤتمر إلا أن هناك بصيصا من الأمل حاول رئيس المجلس العام بثه إذ أوضح في ختام المؤتمر أن الأعضاء مستعدون لبدء العمل من جديد في المجموعات التفاوضية بحيث قال في كلمته الختامية : " أنه على الرغم من عدم إحراز تقدم ملموس في هذا الاجتماع،إلا أن موضوعات البحث الرئيسية أصبحت أكثر وضوحا ، وتعرفنا على التحديات التي سيكون علينا مواجهتها، كما أن الجميع في هذا الإجتماع قد أعادوا التأكيد على مشاركتهم و إلتزامهم بجدول أعمال التنمية لمؤتمر الدوحة والنظام التجاري المتعدد الأطراف. [1]

2- مفاوضات يوليو 2004:في إطار محاولة لإحياء المفاوضات التجارية عقب فشل مؤتمر كانكون، تمخضت صفقة يوليو عن اجتماع مجلس الشؤون العامة في يوليو 2004، والتي اعتُبرت امتداداً لمفاوضات جولة الدوحة ومؤتمر كانكون ، حيث أبدت جميع الدول استعدادها لبذل المرونة اللازمة شريطة أن تُقابل بتنازلات مماثلة من الدول الأخرى.

لكن في الواقع أن الصفقة لم تُفضِ إلى إبرام أية اتفاقيات جديدة، كما أنها لم تُحرز تقدماً ملموساً في مجالات الدعم أو خفض الرسوم الجمركية. نتيجة إلى التعقيد الذي يميز الملف الزراعي ، مما يصعّب على الدول الأعضاء التوصل إلى اتفاق، لا سيما في ظل تمسك كل طرف بمواقفه وغياب التنازلات اللازمة للتوصل إلى حلول توافقية.

3-مفاوضات هونغ كونغ من 03 الى 18 ديسمبر 2005:

بعد ستة أيام من المناقشات توصل وزراء الدول الأعضاء 149 إلى اتفاق في 18 ديسمبر 2005 الذي يهدف إلى إعادة المحادثات التجارية المتعثرة لجولة الدوحة إلى مسارها الصحيح وكما كان متوقعاً فإن البيان الوزاري لهونج كونج بدا وكأنه إتفاق ضمني بين الدول الأعضاء والمسؤولين في المنظمة إن لم نقل إعترافا صريحا بالإخفاق في التوصل إلى توافق حول الموضوعات المدرجة في أجندة الدوحة ، ذلك لأنه لم يتضمن أي أرقام محددة أو صيغ تركيبية لإقتطاع المساعدات وتخفيض التعريفات مما ، يعني أن صدور البيان بتلك الصيغة الصريحة ما هو إلا رسالة واضحة تقول أن الوصول إلى اتفاق بشأن هذه

[1] براح مريامة، **مرجع سابق**، ص: 107.

الموضوعات محل التفاوض لا يزال صعب التحقيق ، وهو ما شكك فيه الكثيرون بالنظر إلى الكم الهائل من الموضوعات والقضايا المعقدة التي كانت تحملها أجندة الدوحة ، كما يظهر عدم جدية الدول الصناعية المتقدمة في تطبيقها ، وبهذا فقد إكتفى المجتمعون بالإتفاق على معايير عامة جاءت في شكل قوالب مجدولة كاملة ، تمحورت حول الزراعة و دخول السلع غير الزراعية للأسواق ، وإتخذوا من تاريخ أفريل 2006موعدا نهائيا لإنهاء تلك الجداول ، والمقصود بالقوالب المجدولة أطر العمل المزودة بأرقام ومعاملات محددة وفترات زمنية معينة.

إتخذ المؤتمر جملة من القرارات بعد مناقشات و مفاوضات شاقة دامت لأكثر من 100 ساعة ، توصل جهاز التجارة العالمي الذي ضم 149دولة عضوا الى جملة من الاتفاق نذكر منها:[1]

– الإتفاق على الإلغاء النهائي للدعم على الصادرات من المنتجات الزراعية بحلول سنة 2013 وهو ما إعتبر حلا وسطا بين الدول الصناعية الكبرى المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي والدول النامية وعلى رأسها الهند والبرازيل وبعض الدول الإفريقية.

–ينبغي على الدول المنتجة للقطن إلغاء الدعم على الصادرات من القطن بنهاية سنة ، 2006 مع تعهد الدول الصناعية بالمقابل خفض التعريفات على المنتجات المصنعة.

–الإتفاق على أن تتساوى معدلات الخفض بين الدول النامية والمتقدمة ، وذلك بغض النظر عن الإختلاف الكبير في مستوياتها الإقتصادية ، وهو ما يعتبر خرقا واضحا لمبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية المنصوص عليه في القسم الرابع من إتفاقية الجات لسنة1994 .

لقد تعرضت النتائج الصادرة عن مؤتمر هونج كونج لانتقادات كبيرة فقد أظهرت بصورة واضحة وأكيدة عن النوايا الحقيقية للدول الصناعية الكبرى الرامية إلى عدم تنفيذ أجندة الدوحة

إذن ما يمكن استخلاصه في الأخير هو فشل المؤتمر وعدم قدرته على تحقيق النجاح المرجو وظلت الخلافات قائمة بين البلدان المتطورة والبلدان النامية حول العديد من مسائل التجارة الدولية ، ومن أبرز المسائل التي بقيت عالقة نجد السياسة الزراعية، والمقاربات الجديدة بشأن نظام التعريفة في التجارة الدولية ، غير أن المؤتمر كان بمثابة مرحلة إنتقالية على طريق وضع إتفاقات شاملة لجولة الدوحة.

[1]براح مريامة، **مرجع سابق**، ص: 109/108.

4-المؤتمر الوزاري المصغر بجنيف من 30نوفمبر إلى 2ديسمبر2009 :

إنعقد المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية بجنيف في سويسرا في الفترة الممتدة ما بين30 نوفمبر وحتى 2ديسمبر 2009، بحيث إتخذ شكل إجتماع تنسيقي وإداري، وفق ما تفرضه القوانين الداخلية لمنظمة التجارة العالمية وأبرز ما ميزه كونه مؤتمر غير تفاوضي ، وقد تخلل الإجتماع جلسات أدلت خلالها الدول الاعضاء بآرائها ومواقفها حول قضايا متعددة ، منها ما تعلق بدور منظمة التجارة العالمية في ظل الأ زمة الإقتصادية العالمية وأخرى تناولت قضايا مطروحة على أجندة الدوحة للمفاوضات ، بحيث شارك في هذ المؤتمر المصغر ممثلو40بلد فقط.

إختتمت منظمة التجارة العالمية إجتماعها الوزاري السابع في جنيف بدون التوصل الى تحريك مفاوضات جولة الدوحة أو حتى التأكد من إمكانية إختتامها في عام 2010كما كان محددا ، هذا بإعتراف المدير العام لمنظمة التجارة العالمية السيد " باسكال لامي " حيث قال : " لم تتمكن الدورة الوزارية السابعة من تجاوز الخلافات القائمة بين أعضائها بخصوص وتيرة التقدم الذي على الدول الأعضاء تحقيقه للتوصل الى انهاء لجولة مفاوضات الدوحة في العام 2010كما هو محدد بعد التمديدات المختلفة لإنهاء هذه الجولة التجارية التي بدأت سنة 2001 في قطر "، كما صرح : بأن " الخلافات لازالت قائمة بين الدول الأعضاء وأنه من غير الممكن في الوقت الحالي تحديد جدول زمني لمفاوضات 2010هذا الوضع المضطرب خلق نوع من القلق لدى الدول النامية من إمكانية إنهاء هذه الجولة ، وهو ما دفع بـ 22 دولة منها إلى إبرام إتفاق تبادل جنوب – جنوب. [1]

5-**المؤتمر الوزاري الثامن بجنيف سويسرا: من 15 الى 17 ديسمبر 2011:** إنعقد المؤتمر الوزاري الثامن في جنيف في الفترة الممتدة ما بين 15 إلى 17ديسمبر 2011 والذي تناول في بيانه عدد من الموضوعات الرئيسية، بهدف تعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف ،بما في ذلك أهمية نظام تسوية المنازعات والامتناع عن تطبيق الإجراءات الحمائية ، وإعطاء الأولوية للموضوعات التي تخدم مصالح الدول الأقل نمواً، وكذلك الاتفاق على إنهاء برنامج عمل الدوحة بما يؤكد مصداقية النظام التجاري متعدد الأطراف ، الذي يسمح بالمزيد من الاتفاقيات المؤقتة أو النهائية ، والتأكيد على البعد التنموي كما جاء في إعلان الدوحة. [2]

---

[1] **موقع المنظمة العالمية للتجارة**.www.wtoarab.org

[2] براح مريامة، **مرجع سابق**، ص، ص: 110.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها نجد مفاوضات انضمام الدول الأقل نموا والفترة الانتقالية بشأن الملكية الفكرية ، والمعاملة التفضيلية للدول النامية.

6-المؤتمر الوزاري التاسع بالي اندونيسيا من 03 إلى 06 ديسمبر 2013: بعد مناقشات شاقة ومفاوضات وصفت بأنها الأصعب في تاريخ منظمة التجارة العالمية والتي إستمرت لقرابة 20 ساعة متواصلة إختتمت فعاليات المؤتمر الوزاري التاسع للمنظمة بإعتماد جملة من الإتفاقيات عرفت بحزمة بالي ، وبهذا تم تسجيل تقدم كبير في مسار المفاوضات بين الدول الأعضاء ،وهو الأمر الذي أكده إعلان السيد " روبرتو دي أزيفيدو " المدير العام للمنظمة في الجلسة الختامية للمؤتمر على نجاحه و موافقة الدول الأعضاء على الحزمة المقترحة والتي تتضمن مجالات تسهيل التجارة والزراعة وقضايا التنمية. [1]

و شهدت الإجتماعات العديد من المفاجآت بدأت برفض الهند للحزمة المقترحة خاصة ما تعلق بالتخزين الحكومي للغذاء وذلك للمحافظة على أمنها الغذائي ضف إلى ذلك مطالبة وفد كوبا بضرورة وضع نص في إتفاق تسهيل التجارة يضمن عدم التمييز بين الدول فيما يتعلق بتجارة الترانزيت ، وهو الأمر الذي أدى إلى إستمرار الإجتماعات يوما آخر ، كما تمت مناقشة القضايا المتعلقة بدعم الزراعة بحيث ركز الأعضاء على تخفيض دعم الصادرات ، والسياسات ذات الصلة والتي تعرف بإسم " المنافسة في مجال التصدير كما ،" ركز الأعضاء على كيفية التعامل مع المخزون الغذائي للبلدان النامية لتحقيق الأمن الغذائي مع ، التركيز على إضافة عدد من الخدمات البيئية والتنموية والسماح لها بالدخول دون قيود ،كما قدم الأعضاء بعض المقترحات المتفق عليها بين البلدان الأقل نموا حول قواعد المنشأ التفضيلية وتفعيل التنازل في الخدمات لصالح تلك البلدان.[2]

7- المؤتمر الوزاري المصغر بنيروبي من 15 ديسمبر إلى 18 ديسمبر2015: [3]بناءً على إعلان نيروبي الوزاري الصادر في 19 ديسمبر 2015 خلال المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية تم التأكيد على التزام الدول الأعضاء بمواصلة إصلاح النظام التجاري المتعدد الأطراف، مع تركيز خاص على الشق الزراعي والدول النامية والأقل نمواً. على صعيد الزراعة، تم اتخاذ قرارات بارزة، أهمها إنهاء الدعم المالي المقدم للصادرات الزراعية، وهو إنجاز تاريخي بعد عقدين من المفاوضات، بما يعزز العدالة

[1] **موقع المنظمة العالمية للتجارة**.www.wtoarab.org

[2] الوزارية""المؤتمراتwww.wto.org

[3] الوزارية""المؤتمراتwww.wto.org

التجارية ويحد من التشوهات في السوق العالمي، كما تم اعتماد آلية الإنقاذ الخاص" للدول النامية لمواجهة تقلبات الأسعار والطلب على المنتجات الزراعية، إضافة إلى تسهيل استخدام المخزونات العامة للأمن الغذائي دون اعتبارها خرقاً لقواعد التجارة.

أما فيما يخص الدول الأقل نمواً، فقد تم إقرار قواعد منشأ تفضيلية مبسطة لتسهيل نفاذ صادراتها إلى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تمديد الفترة الانتقالية الخاصة بتطبيق اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (اتفاقTRIPS) في ما يتعلق بالمنتجات الصيدلانية، بهدف دعم قدراتها الصحية. وتم التأكيد أيضاً على أهمية المبادرات مثل "المساعدة من أجل التجارة" و"الإطار المتكامل المعزز" لتعزيز قدرات هذه الدول التجارية والبنيوية.

وعلى صعيد "برنامج الدوحة للتنمية"، ورغم التقدم الجزئي في بعض القضايا، خاصة في الزراعة والقطن، ظل التباين قائماً بين الدول الأعضاء حول سبل المضي قدماً، حيث أيدت بعض الدول مواصلة التفاوض ضمن هيكل الدوحة، في حين طالبت دول أخرى باتباع نهج جديد. ورغم ذلك، جددت جميع الأطراف التزامها بإبقاء التنمية محوراً أساسياً للمفاوضات، مع ضمان استمرار التفضيلات الخاصة للدول الأقل نمواً.

8- المؤتمر الوزاري الحادي عشر ببوينس آيرس ديسمبر 2017: [1]ترأست الأرجنتين أعمال المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في بوينس آيرس، حيث أكدت الدول الأعضاء ولا سيما من أمريكا اللاتينية، تمسكها بالنظام التجاري المتعدد الأطراف، وشددت على ضرورة الحفاظ عليه وتطويره بما يتماشى مع تحديات القرن الحادي والعشرين. وضمن هذا الإطار، تم اتخاذ عدد من القرارات لتعزيز إدماج **الدول النامية والأقل نموًا**، من أبرزها اعتماد برنامج عمل للاقتصادات الصغيرة وتشكيل مجموعة عمل خاصة بانضمام دولة **جنوب السودان**، ما يعكس اهتمام المنظمة بتمكين الدول الخارجة من النزاعات من الاندماج في النظام التجاري العالمي.

وعلى صعيد **الزراعة**، وهي من القضايا ذات الأهمية الكبرى للدول النامية، ناقش المؤتمر الدعائم الثلاث الأساسية: الدعم الداخلي، والنفاذ إلى الأسواق، والمنافسة في التصدير، لكن التباين الكبير بين

[1] الوزارية" "المؤتمراتwww.wto.org

مواقف الأعضاء حال دون التوصل إلى توافق ملموس. وأكدت عدة وفود من الدول النامية على ضرورة تحقيق تقدم حقيقي في هذه الملفات لما لها من أثر مباشر على أمنها الغذائي وتنميتها الريفية.

أما فيما يتعلق ب**برنامج الدوحة للتنمية**، فقد برزت الخلافات بوضوح بين الدول الأعضاء، حيث لا تزال بعض القوى التجارية الكبرى مترددة في المضي قدماً في التفاوض حول القضايا المتبقية ضمن هذا الإطار، في حين تعتبره الدول النامية مساراً أساسياً لتحقيق نظام تجاري أكثر عدلاً وإنصافاً. وقد شكّل هذا التعثر عائقاً أمام تحقيق نتائج ملموسة في المؤتمر، رغم الجهود المبذولة.

واختُتم المؤتمر بالتأكيد على أهمية الاستمرار في الحوار السياسي والتقني في جنيف، وعلى ضرورة إعادة بناء الثقة بين الأعضاء لإحياء روح التوافق. وتم التأكيد مجددًا على أهمية التزام الجميع بتنفيذ الاتفاقات السابقة، بما في ذلك اتفاق تسهيل التجارة وتعديل اتفاق حقوق الملكية الفكرية، بما يسهم في خلق بيئة تجارية أكثر شمولاً واستدامة

9- المؤتمر الوزاري الثاني عشر جنيف 17 يونيو 2022: [1]في ظل الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كوفيد-19، اتخذت منظمة التجارة العالمية قراراً تاريخياً يسمح **للدول النامية والأقل نمواً** بتجاوز بعض أحكام اتفاق "أدبيك" المتعلقة بحقوق براءات الاختراع، من أجل تسهيل إنتاج وتوفير **لقاحات كوفيد-19.**

يمنح القرار هذه الدول الحق في استخدام موضوع براءة الاختراع (بما يشمل المكونات والعمليات التصنيعية) دون إذن مسبق من صاحب الحق، بشرط احترام أحكام معينة تتعلق بالشفافية ومنع إعادة تصدير المنتجات. كما يحق للدول المؤهلة إنتاج هذه اللقاحات لأغراض التصدير إلى دول نامية أخرى ضمن مبادرات دولية أو إقليمية لضمان التوزيع العادل.

وأكدت المنظمة أن هذا القرار لا يؤثر على باقي المرونة المتاحة ضمن اتفاق "أدبيك"، وخاصة تلك التي تم التأكيد عليها في **إعلان الدوحة حول الصحة العامة** سنة 2001، بل يعززها في سياق الطوارئ الصحية العالمية. ومن المنتظر اتخاذ قرار لاحق بشأن توسيع هذا الإجراء ليشمل أدوات التشخيص والعلاجات المرتبطة بكوفيد-19

[1] الوزارية""المؤتمراتwww.wto.org

الإعراب عن الارتياح للتقدم المُحرز من قبل الدول الأعضاء الأقل نمواً التي استوفت أو على وشك استيفاء معايير إعادة التصنيف التي وضعتها لجنة سياسات التنمية التابعة للأمم المتحدة والاعتراف بالتحديات الخاصة التي يطرحها إعادة التصنيف، بما في ذلك توقف استفادة الدول من تدابير الدعم الدولي المرتبطة بالتجارة عند خروجها من فئة الدول الأقل نمواً. وكذلك الاعتراف بالدور الذي يمكن أن تلعبه بعض التدابير داخل منظمة التجارة العالمية في تسهيل انتقال سلس ومستدام لتلك الدول بعد خروجها من هذه الفئة.

10- المؤتمر الوزاري الثالث عشر أبوظبي من 26 فيفري الى 02 مارس 2024: [1]جاء "إعلان أبوظبي" الصادر عن المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية ليعيد التأكيد على التزام الأعضاء بمبادئ اتفاق مراكش، خاصة ما يتعلق بالتنمية وإدماج الدول النامية والبلدان الأقل نمواً في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وعلى الرغم من غياب تقدم جوهري في ملف **الزراعة،** وهو أحد المحاور المركزية في **أجندة الدوحة الإنمائية،** فإن الإعلان دعا إلى تسريع العمل على تنفيذ الاتفاقات السابقة، دون تقديم جديد بشأن دعم السلع الزراعية أو النفاذ إلى الأسواق، مما يعكس استمرار الجمود في هذا الملف الحساس. ركز الإعلان بشكل بارز على قضايا **الدول النامية،** مؤكدًا على ضرورة تطبيق فعال لأحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية، وتقديم دعم فني وبناء قدرات، خاصة عبر مبادرة "المساعدة من أجل التجارة". كما أبرز أهمية دمج **البلدان الأقل نمواً،** مشددًا على مراعاة أوضاعها الخاصة، ودعم انتقالها السلس بعد التخرج من هذه الفئة، مرحّبًا بانضمام جزر القمر وتيمور الشرقية. واحتوى البيان على عدة قرارات وزارية مهمة، أبرزها ما يتعلق بالإصلاحات في نظام تسوية المنازعات، وتيسير التجارة الإلكترونية، والتقليل من الحواجز الفنية، مما يعكس تحوّلًا في أجندة المنظمة نحو ملفات حديثة تتجاوز بعض عناصر أجندة الدوحة التقليدية

[1] الوزارية""المؤتمرات www.wto.org

خلاصة الفصل الأول :

يتّضح أن القطاع الزراعي في الجزائر يعاني من ضعف في استغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية المتاحة، رغم ما يزخر به من مؤهلات فلاحية واسعة. وقد أظهرت الدراسة أن السياسات الزراعية المتبعة منذ الاستقلال سنة 1962 إلى غاية 2023 اتسمت بعدم الاستقرار، وتذبذب الأهداف وتفاوت فعالية البرامج التنموية، مما حال دون تحقيق الأمن الغذائي المنشود وتكريس الاكتفاء الذاتي

على مدار المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، ظلّ ملف الزراعة محورًا خلافيًا وعائقًا أمام التقدّم، خاصةً في ما يتعلقبدعم الصادرات، والدعم المحلي، ونفاذ المنتجات الزراعية إلى الأسواق.

ورغم ما نصّت عليه أجندة الدوحة الإنمائية من أولوية للتنمية، لم تُحقق الدول النامية و البلدان الأقل نموًا مكاسب ملموسة في هذا المجال، بسبب تباطؤ المفاوضات واستمرار الدعم الزراعي في الدول المتقدمة . كما لم تُترجم التزامات الإصلاح الزراعي إلى خطوات عملية، مما أثر سلبًا على قدرة البلدان النامية على المنافسة والانخراط العادل في التجارة الزراعية العالمية. ومثّلت البيانات الختامية للمؤتمرات، ومنها مؤتمر أبوظبي 2024، استمرارًا لنهج التسويف دون تنفيذ فعلي، مما يعكس الحاجة إلى إرادة سياسية حقيقية لتحقيق توازن فعلي يراعي مصالح الدول الضعيفة خاصة.

الفصل الثاني:

أثر تخفيض الدعم الزراعي على الأمن الغذائي في الجزائر

تمهيد:

في ضوء الممارسات والتطورات التي شهدها العقد الأول من توجيهات تحرير التجارة الزراعية على المستوى الدولي، وفي سياق مفاوضات منظمة التجارة العالمية الجارية بشأن الزراعة – ولا سيما ما يتعلق بملف الدعم الزراعي – يلاحظ أن الإطار العام لم يسلط الضوء بشكل كافٍ على الأبعاد الأكثر أهمية، خصوصًا من جهة الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء. فقد انشغلت الدراسات والتحليلات، إلى حد كبير، بمسائل الالتزام بأنماط الدعم الزراعي المختلفة التي تُفرضها عضوية منظمة التجارة العالمية، دون التركيز بشكل كافٍ على تحليل وتقييم الآثار والتداعيات المترتبة عن تلك السياسات، لا سيما في ما يتعلق بأوضاع التنمية الزراعية والأمن الغذائي، ومستوى الرفاه الاجتماعي في هذه الدول، ومن ثم تبرز الحاجة إلى توجيه الجهود نحو تعظيم الآثار الإيجابية لتلك السياسات والحد من انعكاساتها السلبية.

و يعتبر الأمن الغذائي قضية محورية لا يمكن تركها للظروف المتغيرة في العالم والوطن العربي والجزائر بصفة خاصة لأن معظم دول العالم خاصة الدول النامية تعاني من عجز في الغذاء وانخفاض الدخل للفرد ومنه تدهور المستوى المعيشي فالغذاء ضرورة حيوية للإنسان متى توافرت الأمور وأتجه الشعب إلى الترشيد والتنمية وبناء الحضارة، كما أن الاهتمام بهذه القضية تضاعف أكثر في الآونة الأخيرة بسبب اعتماد الدول النامية على استيراد الغذاء من الخارج وترك الزراعة وغيرها مما أدى إلى ارتفاع معدل الواردات الذي يؤثر سلبا على عملية التنمية الاقتصادية لهذه البلدانوهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا الفصل الذي قسم إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: الأمن الغذائي في الجزائر

المبحث الثاني: تطور هيكل الدعم الزراعي في الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية وآثاره المترتبة على السياسات الدولية للدعم الزراعي

المبحث الثالث:تقييم واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل التزامات منظمة التجارة العالمية: التحديات والاستراتيجيات التكيفية

المبحث الأول: الأمن الغذائي في الجزائر

يمثل الأمن الغذائي أحد التحديات الاستراتيجية التي تواجه الجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية والمناخية المتسارعة. ويُعدّ تحقيق الاكتفاء الذاتي وضمان وفرة الغذاء وجودته من الأهداف الحيوية لأي سياسة تنموية مستدامة. ضمن هذا السياق، تسعى الجزائر إلى تعزيز قدراتها الإنتاجية وتقليص التبعية الغذائية للخارج.

يتناول هذا المبحث مفهوم الأمن الغذائي في الجزائر، المؤشرات والعوامل المؤثرة فيه

المطلب الأول: مفهوم وأبعاد الأمن الغذائي

أولا: مفهوم الأمن الغذائي:

يعتبر مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم قديمة الوجود وحديثة الأثر في التفكير التنموي لذا فمن البديهي تحديد هذا المفهوم وكل المفاهيم ذات الصلة من جهة والأبعاد التي لها علاقة وطيدة كما أنه يحضي بالاهتمام من المنظمات الدولية والمفكرين والباحثين ومن أهم التعريفات ما يلي:

1- **تعريف الأمن الغذائي:**عرف الأمن الغذائي Food Security في قمة الغذاء العالمية عام 1974بأنه توفر التجهيزات الغذائية من الموارد الغذائية الأساسية في جميع الأوقات لتحصل التوسع في الاستهلاك ولمعادلة التقلبات في الإنتاج والأسعار ووسعت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في عام 1983مفهوما ليتضمن الوصول من قبل الأفراد الضعفاء إلى التجهيزات المتوفرة وهذا يتضمن الإشارة إلى التوازن بين جانب العرض والطلب في معادلة الأمن الغذائي، يضمن وصول الأفراد في جميع الأوقات إلى الغذاء الأساسي الذي يحتاجونه.[1]

1.1. تعريف منظمة الأغذية والزراعةFAO :

عرفته منظمة الأغذية بأنه يتوفر عندما تتاح لجميع الناس وفي كل الأوقات والفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف، ومأمون يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم عيش حياة موفورة الصحة والنشاط.[2]

2.1. تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعيةAoda

عرّفت المنظمة العربية للتنمية الزراعية الأمن الغذائي على أنه "توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمين للنشاط والصحة، وبصورة مستمرة لكل أفراد المجموعات السكانية إعتمادا على الإنتاج المحلي أولا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر واتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وامكانياتهم المادية"

---

[1] رقية خلف، حمد الجبوري، **السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية**، بيروت، أيار، مايو،2012الطبعة الاولى، ص: 05.

[2] حنان مروني، عدّة بن يحي، **الإصلاحات الزراعية ومسألة تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، رسالة ماستر، كلية العلوم التجارية والإقتصادية وعلوم التسيير، اقتصاد التنمية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2017/2016، ص: 31.

بالإضافة إلى أنه يجب أن تكون منتجات الدولة قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية وأن يتوفر لها صادرات زراعية أو صناعية، بحيث يتوافر لها ما تحتاجه من العملة الأجنبية لإستيراد المواد الغذائية التي لا تتوافر لها فيها ميزة نسبية لإنتاجها محليا، كما تحقق مخزون من الغذاء يكفيها لمدة ثلاثة أشهر على الأقل في الحالات الإستثنائية، مثل الظروف الطبيعية الصعبة والتوتر السياسي والعسكري. [1]

يتبين أن هذا التعريف يأخذ بعين الإعتبار شروط الميزة النسبية وشروط المنافسة مع المنتجات الأجنبية وهي شروط صعبة لتحقق الأمن الغذائي

3.1. تعريف الأمن الغذائي من وجهة نظر الإقتصاد الإسلامي:

يتمثل في" ضمان الحد الأدنى (حد الكفاف) من الضروريات الغذائية لجميع أفراد المجتمع في أي فترة من الزمن، وتوفير مستوى الاحتياجات الغذائية الضرورية للمسلمين، عن طريق تعاونهم على المستوى الدولي."[2]

هذا التعريف يركز على الحاجات الأساسية للفقراء، كما أنه يحقق العدالة بين أفراد المجتمع في حالة الأزمات الغذائية الحادة، وتحقيق الأمن الغذائي يتطلب تحقيق تكامل غذائي على المستوى الدولي.[3]

2: مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي:

توجد عدة مفاهيم مرتبطة بالأمن الغذائي نذكر منها:

1.2. الإكتفاء الذاتي الغذائي:

يعرف الإكتفاء الذاتي الغذائي "بقدرة المجتمع على تحقيق الإعتماد الكامل على النفس، وعلى الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل إحتياجاته الغذائية محليا."[4]

كما يعرف الإكتفاء الذاتي بالإقتصاد المغلق فهو يعتمد إعتمادا كليا على الموارد المتاحة لديه وانتاج الإحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع محليا دون الإستعانة بأي دولة أخرى، غير أن هذا يصعب تحقيقه لأنه يكلف الدولة تضحيات إقتصادية واجتماعية باهظة مما يجعل التعويل عليه بصورة مطلقة قرارا إقتصاديا غير رشيد، وفي ظل التحولات الإقتصادية العالمية وتحرير التبادل التجاري فإن مفهوم الإكتفاء الذاتي مفهوم مرفوض لأنه يؤدي إلى إيقاف جميع العلاقات التجارية الخاصة بالمواد الغذائية مع باقي دول العالم.

2.2. أمان الغذاء:

عرف العالم ابتداء من منتصف الثمانينات أمنا غذائيا نسبيا بسبب تزايد إستخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة، إلا أن تزايد الإنتاجية الزراعية بهذه الطريقة جلب مخاوف كثيرة للمستهلكين وبدأ الحديث عن طريقة جديدة لزيادة الإنتاجية أكثر أمانا لصحة الإنسان كالزراعة البديلة أو الزراعة العضوية، ويعني حسب منظمة

---

[1] العجال عدالة، سهيلة شيخاوي، **نمذجة التبؤ بقيمة الواردات الغذائية الجزائرية**، مجلة الباحث الإقتصادي، العدد غير مذكور، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، ،2017، ص: 02.

[2] صعانية نورهان، غراري فاطمة الزهراء، **التجارة العالمية والأمن الغذائي الروابط والتأثيرات**، رسالة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية، مالية وتجارة دولية، جامعة08 ماي 45 قالمة،2023/2022، ص: 39.

[3] صعانية نورهان، غراري فاطمة الزهراء، **المرجع نفسه**، ص :39.

[4] طروب بحري، **الأمن الغذائي (المفاهيم والأبعاد)**، مجلة المفكر، العدد 07، 2018، ص: 300.

الصحة العالمية "كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع واعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا وصحيا وملائما للإستهلاك الأدمي"

فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الإستهلاك من طرف المستهلك الأخير ففي البداية كان المهم هو توفير السلع الغذائية أي على الكم ثم بعد ذلك بدأت مرحلة الإهتمام بالجودة والنوعية أي الموازنة بين الكم والكيف للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء.[1]

ثانيا: أبعاد الأمن الغذائي ومستوياته:

يتكون الأمن الغذائي من عدة أبعاد ومستويات، تحدد قدرة الدولة على تحسين مستوى الغذاء للأفراد ليساهموا في العملية الإنتاجية، وتعتبر درجة التقدم الإقتصادي إحدى العوامل الرئيسية لتحديد هذه المستويات.

1-أبعاد الأمن الغذائي : يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات الفرص المادية والإجتماعية والإقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية، وأذواقهم، وتكفل لهم حياة موفورة الصحة والنشاط، وبهذا يمكن التمييز بين أربعة أبعاد أساسية لمفهوم الأمن الغذائي [2]:

الشكل رقم (03): يوضح أبعاد الأمن الغذائي

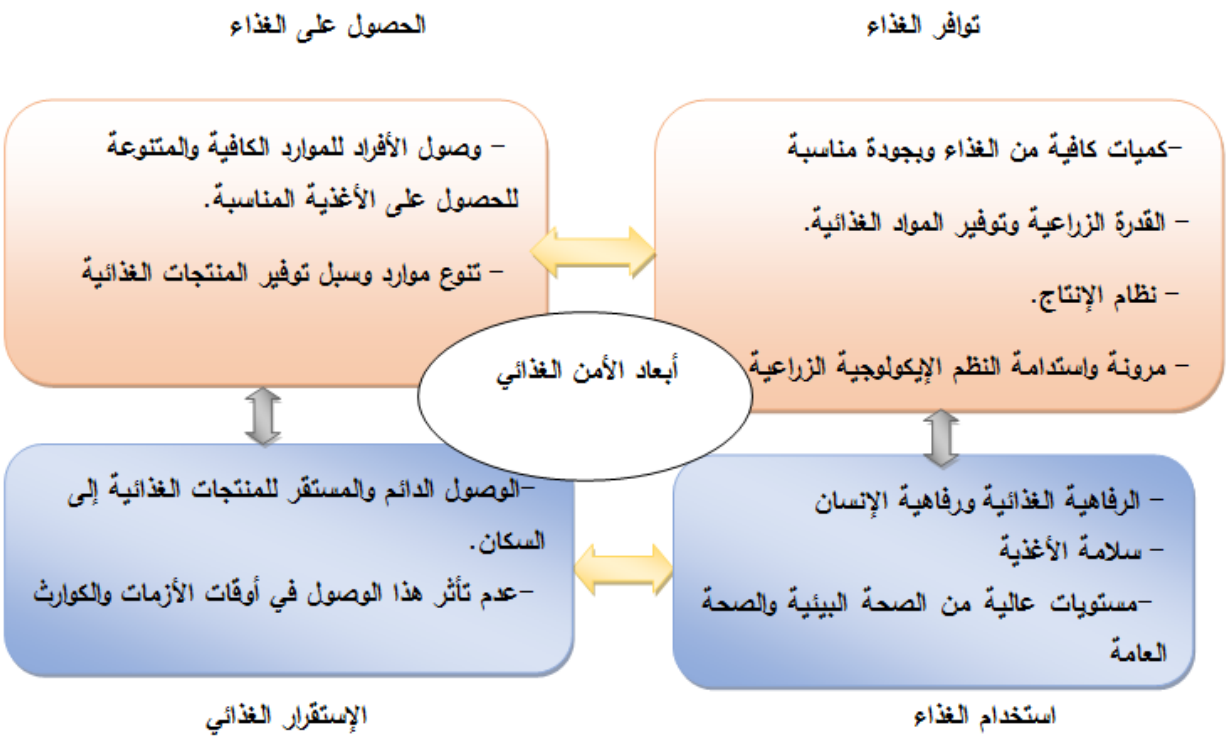

المصدر: بزة يوسف، **محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 38، ص: 38.

[1] فوزية غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 53.

[2] يزة يوسف، **محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 38، ص:38.

ويؤدي توافر الغذاء دورا بارزا بخصوص ضمان الأمن الغذائي، فمن الضروري إيصال الإمدادات الكافية من الأغذية لجميع المواطنين وبالكيفية المناسبة، سواء كان ذلك عن طريق الإنتاج المحلي أو عن طريق الإستيراد حيث يرتبط الحصول على الغذاء بالقدرة على الوصول إلى الأغذية، وتنوع الموارد والمصادر التي يمكن من خلالها حصول الأفراد على السلع الغذائية التي يحتاجونها، في حين يتضمن استخدام الغذاء تحقق الرفاهية الغذائية بالنسبة إلى الأفراد ويشمل ذلك بعدين مختلفين، الأول يمكن تسجيله من خلال مؤشرات قياسات الجسم البشري التي تتأثر بنقص التغذية، والثاني يمكن معرفته من خلال عدد من المحددات والمؤشرات التي تعكس نوعية الأغذية وشروط الصحة والنظافة وأخيرا يشير الإستقرار الغذائي إلى ضرورة الحصول على غذاء كافي في جميع الأوقات

ويمكن التمييز بين سبعة إلتزامات على الدول لضمان مستويات عالية من الأمن الغذائي في جميع الأوقات وذلك على النحو الأتي: [1]

أ. ضمان بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مواتية الظروف للقضاء على الفقر وإحلال السلام الدائم.

ب. تبني وتنفيذ سياسات تهدف القضاء على الفقر وعدم المساواة، وتحسين الوصول المادي والإقتصادي للجميع وفي كل الأوقات إلى غذاء كاف ومناسب وتغذية صحية

ت. إتباع سياسات وممارسات تشاركية ومستدامة في مجالات الأغذية والزراعة ومصايد الأسماك والغابات والتنمية الزراعية.

ث. – ضمان أن تفضي سياسات التجارة الغذائية والزراعية والتجارية الشاملة إلى تعزيز الأمن الغذائي للجميع من خلال نظام تجارة عالمي عادل.

ج. العمل على مكافحة الكوارث والوقاية من المخاطر التي يمكن أن تهدد الأمن الغذائي، والعمل على تلبية الاحتياجات الغذائية العابرة للحدود والطارئة بطرق تشجع على الانتعاش والمرونة المستدامة

ح. العمل على تعزيز وتخصيص الاستخدام الأمثل للاستثمارات العامة والخاصة، لتعزيز موارد الأغذية المستدامة والزراعة والصيد ونظم الغابات.

2- مستويات الأمن الغذائي:

على ضوء تعريف الأمن الغذائي تتراوح مستويات الأمن الغذائي بين الحد الأدنى الذي يمثل مستوى الكفاف، والحد الأقصى الذي يعبر عن مستويات الكماليات إن صح التعبير بحيث يعني قدرة الدولة "على رفع مستوى الغذاء لأفرادها ليساهموا في العملية الإنتاجية على أكمل وجه وتعد درجة التقدم الإقتصادي احدى

[1] يزة يوسف، **مرجع سابق**، ص:38-39.

العوامل الرئيسية لتحديد هذه المستويات، ويجب الإشارة إلى أن إستراتيجية الأمن الغذائي تصبو إلى الإنتقال من مستوى الكفاف إلى المستوى الأعلى للأمن الغذائي. [1]

1.2. مستوى الكفاف:

وفقا للمقرارات الصادرة من المنظمة العالمية للزراعة والغذاء (FAO) فإن مستوى الكفاف من الغذاء يتوافق مع مفهوم حد الفقر، وأن الدولة ملزمة بتوفير هذا الحد الأدنى من الحاجيات الغذائية للأفراد لإستمرار حياتهم وتلبية حاجاتهم الضرورية للحياة، ومن الملاحظ أن مستوى الكفاف يتضمن البعد الإستهلاكي لمسألة الأمن الغذائي كحد أدنى من السعرات الحرارية من أجل بقاء الإنسان حيا.

2.2. المستويات الوسطى:

ويتمثل في المستوى المعتاد الذي يكون فوق مستوى الكفاف ولا يصل إلى المستوى المحتمل أو المرتقب ويعبر هذا المستوى عن القدرة من التخلص من سوء التغذية والذي يتم التخلص منه عن طريق ضمان المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع

3.2. المستوى المرتقب:

يعبر هذا المستوى على قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفرادها إلى حد يسمح لرعاياها بأداء أعمالهم الإنتاجية على أحسن وجه وبكفاءة عالية، فهذا المستوى يتضمن البعد الإنتاجي من جهة، ومستوى الدخل الفردي من جهة أخرى، وعليه يعتمد هذا المستوى المتوقع (الكماليات إن صح القول) من الغذاء على شقي المعادلة الغذائية وهما:

– عرض الغذاء: سواء تعلق الأمر بالإنتاج أو التجارة الخارجية.

– طلب الغذاء: فتوفير عرض الغذاء لا يكفي وحده لتحقيق الطلب عليه، لأن كلما ارتفع الدخل الشخصي المتاح زاد المستوى المحتمل من الغذاء والذي يمنح للفرد القدرة على المساهمة الفعالة في عملية الإنتاج ودفع عجلة التنمية الإقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني، وبالتالي يتطور البلد.

المطلب الثاني: أشكال الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة فيه:

أولا: أشكال الأمن الغذائي:

إن مفهوم الأمن الغذائي على مستوى التجمعات الإقتصادية الشاملة أو على مستوى الدول ينطوي على عدة مستويات هي: [2]

---

[1] صعانية نورهان، غراري فاطمة الزهراء، **مرجع سابق**، ص، 43.

[2] فاطمة بكدي، **إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة ،2000–2012**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر3 ،الجزائر ، 2013/2013، ص: 68.

1. الأمن الغذائي المطلق (الاكتفاء الذاتي):

"يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهو مرادف للإكتفاء الذاتي، كما يعرف بالأمن الغذائي الذاتي. وتعطى نسبة أو درجة الإكتفاء الذاتي من سلعة غذائية معينة كما يلي:

– درجة الإعتماد الذاتي= المتاح للإستهلاك المحلي× 100%

– وتحسب نسبة المتاح للإستهلاك كما يلي: المتاح للإستهلاك = الإنتاج + الوارد _ الصادر

فإذا كانت النسبة مثلا 75% فهذا يعني أن الإنتاج المحلي، يغطي ما نسبته75% من إحتياجات المواطن من مادة غذائية معينة، وكلما كانت النسبة أعلى إرتفعت نسبة الإكتفاء الذاتي".

وقد وجهت لمفهوم الإكتفاء الذاتي العديد من الإنتقادات من قبل الخبراء الإقتصاديين لأنه يحدد مفهوم الأمن الغذائي تحديدا مطلقا أهمها :[1]

– يعتبر مفهوما عاما غير واضح وغير واقعي، وهو شعار أكثر من كونه سياسة قابلة للتنفيذ.

– يفوت على الدولة إمكانية الإستفادة من المزايا النسبية التي تتيحها التجارة الدولية، وينطوي على الإنعزال والمقاطعة التجارية مع البلدان الأخرى.

– في ظل العولمة الإقتصادية فإن معيار الإختبار الرشيد يميل إلى إعتبار التكلفة البديلة المثلى للبدائل المطروحة أمام واضع السياسة، دون تمييز بين إنتاج محلي أو إنتاج خارجي.

– إن توافر السلع الغذائية لا يعني بالضرورة توفر فرص وامكانيات الوصول إليها واستهلاكها من قبل كافة فئات المجتمع.

–إن تحقيقه مرتبط بالدرجة الأولى بالموارد المتاحة والإستغلال الأمثل لها وتعظيم العائد الإقتصادي والإجتماعي كما أن توفر هذه الموارد محدودة وترتبط بالمتغيرات المناخية خصوصا القطاع الزراعي

وعليه فليس من مصلحة أي دولة مهما كان غناها تطبيق هذا المفهوم، وان تحاول تحقيقه سيكلفها تضحيات إقتصادية واجتماعية باهظة، وبناءا على ماتقدم فقد برز مفهوم الأمن الغذائي النسبي.

2– الأمن الغذائي النسبي:

ويعني قدرة دولة ما، على توفير بعض السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا، وضمان الحد الأدنى من الإحتياجات بشكل نظامي.

وبذلك فالأمن الغذائي لا يعني، أن تقوم الدولة بإنتاج كل ما تحتاج إليه من غذاء، وانما يرتكز على أن تنتج أكبر قدر ممكن مما تحتاجه من غذاء، وبطرق إقتصادية تتميز بالرشاد، تراعي من خلالها الميزة النسبية

[1] صعانية نورهان، غراري فاطمة الزهراء، **مرجع سابق**، ص، 44.

لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها، في حدود ما تملكه من موارد ومقومات كما يجب أن تتميز منتجاتها بالقدرة التنافسية (تحقيق رصيد معتبر من العملات الأجنبية، يمكنها من إستيراد باقي حاجاتها من الموارد الغذائية التي لها نسبية في إنتاجها). [1]

3- الأمن الغذائي الصوري أو الظاهري: إذا كان بلد ما، يغطي إنتاجه المحلي من مادة ما، بنسبة 90%مثلا من إحتياجه من هذه المادة بينما يستورد معظم مدخلات هذه الصناعة (أعلاف، العلاجات، المنشأة، العمالة) فإن هذا الرقم مضلل ولا يعبر عن الواقع، وبالتالي يعتبر أمنه الغذائي أمنا ظاهريا. [2]

4- الأمن الغذائي المستدام:

إن التحدي الذي يواجه صانع القرار، هو كيف يمكن زيادة الإنتاجة الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي مع تعزيز القدرة الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية بصورة متواصلة ومستدامة.

5- مستويات الأمن الغذائي حسب البنك الدولي:

إلى جانب الأشكال السابقة، فإن البنك الدولي يفرق بين مستويين للأمن الغذائي: [3]

- **اللاأمن الغذائي المزمن** :يعرف بأنه إنتاج غذاء غير كاف، بسبب العجز الدائم في تحصيل الغذاء.
- **اللاأمن الغذائي العابر** :يعرف بأنه إنحدار مؤقت في قدرة الأسرة على تحصيل الغذاء الكافي كحالة الكوارث الطبيعية، عدم إستقرار أسعار الغذاء، فقدان فرص العمل، إنخفاض مصادر الدخل الأخر**ى**

ثانيا: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي:

يتأثر الأمن الغذائي للدول بجملة من العوامل يمكن حصرها فيما يلي:

1- العوامل التقليدية:

1.1. العوامل الديموغرافية:

إن التزايد السكاني من أبرز العوامل المؤثرة في قضية الأمن الغذائي، كونه يشكل ضغطا على الموارد الطبيعية، فينعكس ذلك بصورة سلبية مختلفة مثل الجفاف والتلوث وأزمة الطاقة وقلة الغذاء وارتفاع الأسعار والمجاعة، كما أن زيادة عدد السكان تعني بالضرورة زيادة الإنتاج الزراعي للوفاء باحتياجاتهم من الغذاء، وبذلك فالأعباء تقع مباشرة على العاملين في القطاع الزراعي. ولقد شهدت البلدان النامية موجة نزوح سكان الأرياف إلى المدينة مما قلص من مساحة الأرض المزروعة، الأمر الذي أدى إلى تراجع أداء القطاع الزراعي، مما ولد

[1] صعانية نورهان، غراري فاطمة الزهراء، **مرجع سابق**، ص، 45.

[2] صعانية نورهان، غراري فاطمة الزهراء، **مرجع سابق**، ص، 45.

[3] محمد صالح تركي القريشي، **علم إقتصاد التنمية**، إثراء للنشر والتوزيع، 2010، ص: 2088.

نقصا في العرض، يقابله زيادة في الطلب على الغذاء، وهو ما سيدفع بتلك الدول إلى الاستيراد لتأمين احتياجات سكانها من الغذاء.

2.1. العوامل التكنولوجية:

ويقصد بها التكنولوجيا الحيوية الحديثة التي تساعد على تحسين استثمار الماء والتربة الزراعية، والتي عرّفتها الفاو على أنها "تقنية تستخدم كائناً حياً لصنع منتج أو تعديله، وإدخال تحسينات على النباتات والحيوانات أو تطوير كائنات مجهرية توجه لاستخدامات نوعية محددة" [1]فالبحث العلمي في مجال الزراعة يهدف إلى تحسين الإنتاج الزراعي، واختيار أفضل طرق الإنتاج وأكثرها اقتصادية بما يتناسب وظروف البلد وطبيعته وهو يفتح آفاقاً جديدة لإكتشاف مصادر غذائية متنوعة للإنسان الذي يسعى لتطوير الإنتاجية الزراعية عبر أنواع جديدة أو أصناف جديدة غير المعهودة أكثر تحمل للإجهاد البيئي وبمواصفات إنتاجية متميزة، ومن ثم اعتماد منتجات ذات مواصفات وراثية جديدة واختبارها ثم تعميم زراعتها، وزيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية للأنواع النباتية. والملاحظ على واقع الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي محدودية تطبيق الأساليب الزراعية الحديثة مما ساهم بشكل كبير في تدني إنتاجية المحاصيل وهدر الموارد الطبيعية[2].

3.1.العوامل السياسية:

إن تدهور الأوضاع السياسية وما يرتبط بها من مشاكل في دولة ما، يؤثر بدرجة كبيرة على الوضع الغذائي لتلك الدول، فمثلاً السودان وما تتوفر عليه من ثروات طبيعية تمكنها من تأمين احتياجاتها الغذائية، إلا أن الحرب الأهلية في جنوبها وتقسيمها استنزفت الكثير منها وأعاقتها عن التقدم في التنمية الزراعية.

4.1. العوامل المناخية:

يَرتبط الإنتاج الزراعي بالظروف الجوية السائدة في كل دولة من أمطار ورياح وحرارة، إذ أن أي تقلّب جوي قد يؤثر على العملية الإنتاجية. وقد سادت في الآونة الأخيرة مخاوف كبيرة من مشكلة التغير المناخي خاصة بسبب الاحتباس الحراري، لما في ذلك من عواقب اجتماعية وبيئية واقتصادية يكون لها تأثير سلبي على تحقيق الأمن الغذائي. ومثال ذلك أستراليا لما شهدت فيضانات كبيرة أدت إلى إتلاف محاصيلها الزراعية، ما أدى إلى انخفاض الناتج الزراعي. ولكونها من الدول الكبرى المصدرة، فإن ذلك أدى إلى تراجع العرض العالمي، وبالتالي ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية، مما زعزع استقرار الدول التي تعتمد على الاستيراد في تحقيق أمنها الغذائي.

---

[1]محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، 1998.

[2] نسيمة شراطي، **معالجة تصويرية لأبعاد الأمن الغذائي ومؤشرات قياسه**، الملتقى الدولي العلمي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية الجزائر، 2014، ص:10.

5.1.صناعة الوقود الحيوي:

فزيادة توجيه المواد الزراعية من استعمالها كغذاء نحو استعمالها في إنتاج الوقود الحيوي يؤدي إلى انخفاض المعروض منها للحاجيات الغذائية، وهو ما من شأنه رفع أسعارها في السوق العالمية، إضافة إلى التسبب في أزمة نقص في الغذاء للعديد من الأفراد ذوي الدخل المنخفض والذين يحتل الإنفاق على الغذاء النسبة الأكبر في دخولهم، فالتوسع في إنتاج الوقود الحيوي يساهم في رفع مستويات أسعار الغذاء بصورة ملموسة بسبب حالة إعادة تخصيص الموارد المنتجة للغذاء باتجاه إنتاج الوقود الحيوي، مما يلحق خسائر بالمستهلكين خصوصاً منخفضي ومحدودي الدخل. [1]

6.1.العوامل المادية والمالية:

يرتبط الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي ارتباطاً وثيقاً بتوافر الموارد المادية والمالية والمائية. وفي هذا الإطار يتوقع أن الدول التي تعطي أهمية استراتيجية للقطاع الزراعي لديها وتوفر له إمكانيات مالية هائلة يمكن لها أن توفر الغذاء محلياً لأفراد مجتمعها. كما أن التطور الهائل في استغلال الأساليب المستخدمة في القطاع الفلاحي يساهم في الرفع من إنتاجيته، وهو ما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي للدول.

2. العوامل الغير تقليدية:

1.2.أزمة كورونا والأمن الغذائي

تعد أزمة كورونا من أخطر الأزمات التي واجهت العالم ومست بإقتصاده ظهرت في أواخر2019 وهي تفوق أزمة الكساد الكبير في 2008 وهي عبارة عن فيروس يسبب أمراض تفوق حدتها نزلات البرد الشائعة إلى أمراض أشد وخامة، أدى إلى تعطيل الحياة الإقتصادية ووقوع خسائر فادحة مالية وبشرية. كما أن إنتشاره السريع عالميا في 2020 مثل تهديدا على الملايين الذين يعانون بالفعل من إنعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية ومع إستفحاله على جميع الدول تأثر قطاع صناعة الأغذية العالمية وحركة المبادلات التجارية الداخلية والخارجية حيث تم فرض قيود على تصدير سلع غذائية أساسية من دول مصدرة وهذا ما أدى إلى تفاقم الأزمة خصوصا بالنسبة للدولة الضعيفة التي تعاني أساسا من نقص الغذاء والتي تعتمد إعتمادا شبه كلي على الإستيراد في توفير السلع الغذائية.[2]

إن توزيع وتعزيز نظم إنتاج الأغذية أمر أساسي لمكافحة الجوع في شتى مناطق العالم، وفي ظل هذه الأزمة قد حذرت الأمم المتحدة من أن وباء كورونا يهدد بالتسبب بنقص الغذاء لدى مئات الملايين من الناس حول العالم

[1] رقية خلف حمد الجبوري، **مرجع سابق**، ص:100.

[2] صعانية نورهان، غراري فاطمة الزهراء، **مرجع سابق**، ص، 83.

وبالتالي إنعدام الأمن الغذائي، ويوضح الشكل الموالي تركيز تفاوت إنعدام الأمن الغذائي في مختلف أقاليم العالم خلال مرحلة كورونا.

الشكل رقم (04): تركيز إنعدام الأمن الغذائي و توزيعه بحسب الشدة بين مختلف أقاليم العالم (2021)

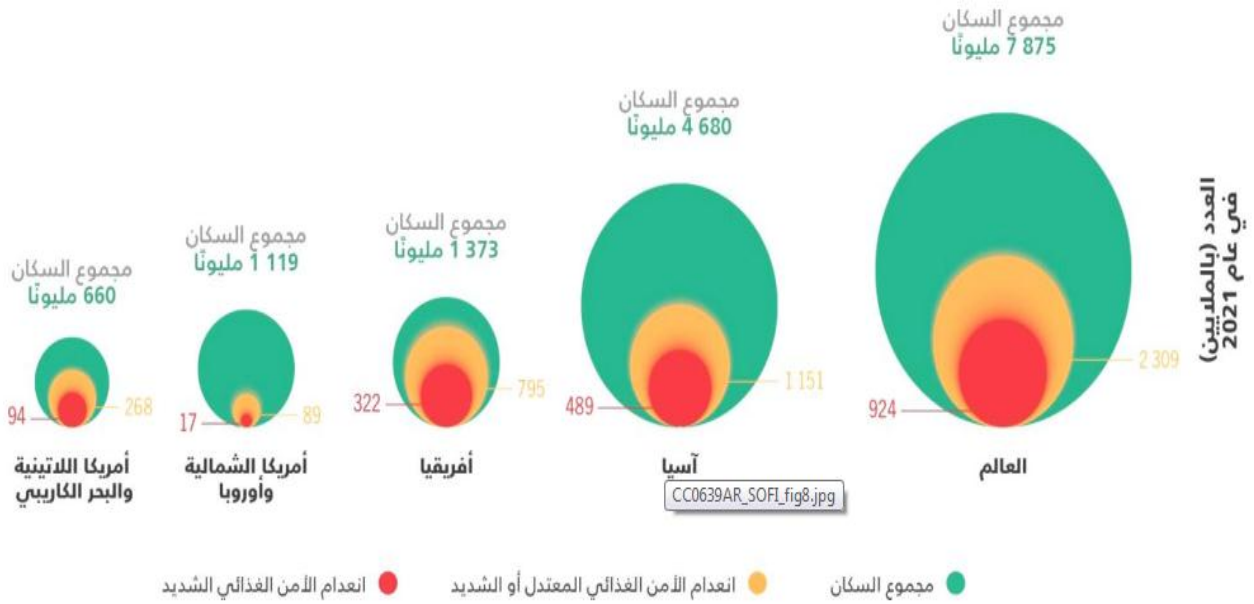

المصدر :صعانية نورهان، غراري فاطمة الزهراء، **التجارة العالمية والأمن الغذائي الروابط والتأثيرات**، رسالة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية، مالية وتجارة دولية، جامعة08 ماي 45 قالمة،2023/2022، ص:84.

ويظهر الشكل أنه من بين ما مجموعه 2.3 مليارات شخص يعانون من إنعدام الأمن الغذائي في عام 2021 يوجد نصفهم (1.15 مليار) في آسيا وأكثر من ثلثهم (795 مليونا) في إفريقيا، ويعيش حوالي 12% (268 مليونا) في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وحوالي 4% (84 مليونا) في أمريكا الشمالية وأوروبا، ويوضح الشكل أيضا الفرق بين الأقاليم في توزيع السكان بحسب مستوى شدة إنعدام الأمن الغذائي، وفي إقليم إفريقيا وآسيا تشكل المستويات الشديدة الحصة الأكبر من أصل المجموع الموحد لإنعدام الأمن الغذائي – 41% في أمريكا الشمالية وأوروبا.

2.2.إنعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي

إن أزمة الحرب الروسية الأوكرانية كان لها تأثير مضاعف على الأمن الغذائي في العالم لأنه كان يعاني أساسا من ما خلفته أزمة كورونا، "وقد أدت الحرب الأوكرانية الروسية إلى نقص الغذاء والأسمدة في العديد من البلدان والإرتفعات المتسارعة في أسعار المواد الغذائية فتزعزع إستقرار المجتمعات الهشة وزيادة الجوع وسوء التغذية

التسبب في تفاقم قضايا الأمن الغذائي العالمي، لأن روسيا وأوكرانيا تعتبر من أكبر الدول المصدرة في العالم للقمح والذرة.[1]

ويوضح الجدول الموالي صادرات كل من روسيا وأوكرانيا خلال العام 2020 ونسبتها من مجمل الصادرات العالمية:

الجدول رقم (05) صادرات روسيا وأوكرانيا من القمح والذرة وطحين القمح(دقيق)- 2020

النوع	الإنتاج العالمي (ألف طن)	روسيا		أوكرانيا	
		الكمية (ألف طن)	نسبتها من الصادرات العالمية(%)	الكمية (ألف طن)	نسبتها من الصادرات العالمية (%)
القمح	192.579	37.267	19.4	18.056	9.4
الذرة	185.133	2.289	1.2	27.952	15.1
طحين القمح	11.386	247	2.2	222	1.9

المصدر :إتحاد المصارف العربية، تأثير الأزمة الروسية-الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي

من خلال الجدول تتبين صادرات كل من روسيا وأوكرانيا خلال 2020 ونسبتها من مجمل الصادرات العالمية وقد بلغت نسبة صادرات روسيا من القمح في العام 2020 الى 19.4 من صادرات القمح العالمية، و 1.2%من صادرات الذرة، و 2.2%من صادرات طحين القمح

في المقابل بلغت صادرات أوكرانيا من القمح نسبة 9.4%من مجمل الصادرات العالمية في العام 2020 وصادراتها من الذرة نسبة 15.1%من الصادرات العالمية، وعليه فقد بلغت صادرات هاتين الدولتين نحو 55.323 ألف طن من القمح في العام 2020، مثلت نسبة 28.8%من الصادرات العالمية، ونحو 30.242 ألف طن من الذرة، مثلت نسبة 16.3%من الصادرات العالمية، ونحو 468 ألف طن من طحين القمح، مثلت نسبة 4.1%من الصادرات العالمية، تدل هذه الأرقام على الأهمية الكبيرة لروسيا وأوكرانيا في تحقيق الأمن الغذائي في العالم من خلال إنتاج وتصدير القمح والذرة عالميا.[2]وانقطاعهما بسبب تدمير روسيا لحقول القمح

[1] **إتحاد المصارف العربية، تأثير الأزمة الروسية-الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي**، العدد، 496، 2022، على الموقع: ttps://uaboline.org/ar/ بتاريخ 2025/05/10 على الساعة 20:26.

[2] **إتحاد المصارف العربية**، مرجع سابق.

في أوكرانيا ومنعت أوكرانية من تصدير أزيد من 20 مليون طن من الحبوب لمختلف بلدان العالم كذلك أوقفت روسيا تصدير العديد من الحبوب بسبب الحرب فأدى إلى إنعدام الأمن الغذائي خصوصا في الدول التي تعتبر هذين المنتوجين غذاءا رئيسيا كمصر فقد إستوردت 22%من صادرات القمح في روسيا و 17%من صادرات أوكرانيا لعام 2020 وعلى هذا تعتبر من أكبر الدول المتضررة من أزمة الحرب الأوكرانية الروسية، كما ارتفعت أسعار دقيق القمح فيها بنسبة 15%وارتفعت تكلفة الغذاء في لبنان بنسبة 15.1%تليه سوريا بنسبة 97%واليمن بنسبة 81%وعليه يجب توقف الحرب الأوكرانية الروسية لعدم سوء أوضاع الأمن الغذائي أكثر[1].

المطلب الثالث:مؤشرات الأمن الغذائي

لمعرفة الوضع الغذائي لأية دولة لابد من وجود مؤشرات تعبر عن الوضع و استعمال هذه المؤشرات يختلف من دولة إلى أخرى حيث لا يوجد اتفاق بينهم حولها ومن بين أكثر المؤشرات اعتمادا ما يلي

2- الناتج المحلي الإجمالي : عندما نتكلم عن اقتصاد بلد معين فإن هناك معنيين لذلك و هما الاقتصاد المحلي و الاقتصاد الوطني، و بالنسبة للأساس المحلي فإن دراسة الناتج تعبر عن مجموع الناتج و الدخل و الإنفاق في الرقعة الجغرافية للدولة سواء كان من مواطني تلك الدول أو من غير مواطنيها، فالمهم أن يكون داخل حدود الدولة

وهناك العديد من الطرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي منها طرق الإنفاق و الدخل و القيمة المضافة، و هذه الأخيرة هي الأكثر استعمالا ويتم استعمالها باحتساب الفرق بين السعر النهائي للسلعة أو الخدمة و أسعار السلع و الخدمات الوسيطة، و ذلك عن طريق جمع القيم النقدية للسلع و الخدمات النهائية المنتجة في دولة ما خلال سنة.[2]

وتعتمد الدول على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لرصد و متابعة الوضع الغذائي و التغيرات السنوية للأمن الغذائي التي تؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي للمواطنين، فانخفاض الناتج ينتج عنه انخفاض الدخل الوطني و بالتالي انخفاض الطلب الكلي مما يؤثر على الوضع الغذائي

3- الناتج المحلي الزراعي : يعتبر من أهم المؤشرات التي تمكننا من معرفة الوضع الغذائي فهو بمثابة مقياس لمدى اعتماد الدولة على ذاتها و هناك عدة طرق لحساب الناتج المحلي الزراعي و التغيرات الكبيرة في الناتج

[1]صعانية نورهان، غراري فاطمة الزهراء، **مرجع سابق**، ص، 85.

[2]بوعلام زهيرة، **الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي في الجزائر**، رسالة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة بلحاج شعيب، عين تيموشنت ،2020/2019، ص: 25.

تأثر بشكل سلبي على الوضع الغذائي فانخفاضه مع زيادة حجم الاستهلاك من الغذاء يعني وجود فجوة غذائية يجب تغطيتها من العالم الخارجي، و هذا يعتمد على قدرة الدولة ماديا. [1]

4- متوسط استهلاك الفرد من الغذاء :يتم حساب متوسط الاستهلاك الفرد من الغذاء بالعلاقة التالية:

متوسط نصيب الفرد من استهلاك الغذاء =الاستهلاك الكلي من الغذاء / عدد السكان

لكن هذا المؤشر يراعي فقط مدى انخفاض أو زيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء، و يحسب المتوسط على هذا الاستهلاك الكلي دون مراعاة الدخل الفردي، فزيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء لا تعني بالضرورة تحسين الوضع الغذائي لجميع فئات المجتمع، و خير مثال على ذلك الدعم الذي تقدمه الحكومات في الدول النامية لا يصل إلى مستحقيه، فزيادة الكمية و بأسعار رخيصة لم يحسن الوضع الغذائي للمحتاجين

5- مرونة الطلب السعرية :تعرف مرونة الطلب السعرية على أنها درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة كالتغير في سعر هذه السلع، و تقاس بالعلاقة التالية:

مرونة الطلب السعرية = التغير النسبي في الكمية المطلوبة /التغير النسبي في سعر السلعة

فإذا كانت النسبة أكبر من الواحد الصحيح فإن الطلب مرن و معنى ذلك أن الزيادة في الكمية المطلوبة من السلعة أكبر من الزيادة في السعر، أما إذا كانت النسبة أقل من الواحد فمعنى ذلك أن الطلب غير مرن، أي إن الزيادة في الكمية المطلوبة أقل من الزيادة في السعر. وأما إذا كانت النسبة مساوية للواحد فمعناه أن الزيادة في الكمية المطلوبة مساوية للزيادة في الأسعار و يسمى الطلب متكافئ المرونة

و هناك عدة عوامل تؤثر على مرونة الطلب السعرية نذكر منها:

-**وجود بدائل** : بحيث أن هذا البديل يعطي نفس المنفعة للمستهلك مما يجعل الطلب على السلع الأساسية كبير المرونة.

-**دخل المستهلك** : كلما زاد دخل المستهلك كلما كان الطلب على السلع أو الخدمات أقل مرونة و العكس بالنسبة لأصحاب الدخول المنخفضة حيث أن ارتفاع الأسعار و انخفاضها يؤدي إلى تغيير الكميات المطلوبة.

-**أهمية السلعة** : و هذا حسب نوع السلع ضرورية أو كمالية، فإذا كانت ضرورية فإن الطلب عليها يكون غير مرن، أما السلع الكمالية فالطلب عليها يكون مرنا.

[1] بوعلام زهيرة، **مرجع سابق**، ص:25.

-**نسبة المنفق على السلعة** : إذا كانت نسبة الإنفاق على سلعة صغيرة فإن الطلب يكون غير مرن، و أما إذا كان الإنفاق على السلعة كبيرا فالتوقع هنا أن يكون الطلب عليها مرنا.

اعتمادا على ما سبق نلاحظ أن الأمن الغذائي يتحقق في حالة ما إذا كان الطلب غير مرن أي أن التغير في السعر لا يقابله تغير في الكمية المطلوبة، و ذلك في الحالة التي تكون فيها دخول الأفراد مرتفعة، و بالتالي لا تتأثر بزيادة الأسعار أو وجود سلع بديلة، و بالتالي لا يتأثر الأمن الغذائي للمجتمع، و أما إذا زادت الأسعار مع عدم وجود بدائل و انخفاض دخول الأفراد، فإن الطلب في هذه الحالة يصبح مرنا، و بالتالي فإن المجتمع سيعاني من مشكلة انعدام الأمن الغذائي.

مرونة الطلب الدخلية : و يقصد بمرونة الطلب الدخلية التغير النسبي في الكمية المطلوبة عندما يتغير الدخل فأصحاب الدخول المرتفعة يمكنهم شراء السلع المختلفة على الرغم من ارتفاع أسعارها، لذا فإن الطلب عندهم غير مرن، في حين أن الطلب عند الفقراء أي أصحاب الدخول المنخفضة يكون مرنا لأنهم يتأثرون بارتفاع أسعار السلع مما يجعلهم يتحولون إلى السلع الأخرى الأقل سعرا حتى لو كانت رديئة، و هذا ما يدفع الدولة إلى تقديم الدعم لتخفيض الأسعار عن طريق دعم مستلزمات الإنتاج . [1]

المبحث الثاني: تطور هيكل الدعم الزراعي في الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية وآثاره المترتبة على السياسات الدولية للدعم الزراعي

يهدف هذا المبحث إلى تحليل آثار تقليص الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية على واقع الأمن الغذائي في الجزائر. ومن هذا المنطلق، سيتم دراسة الملامح العامة لأوضاع الدعم الزراعي في الدول الأعضاء بالمنظمة، مع تحديد التطورات التي طرأت على أنماط الدعم الزراعي استنادًا إلى التزامات هذه الدول ، وهو ما يتناوله هذا المبحث

المطلب الأول: الملامح العامة لأوضاع الدعم الزراعي في الدول المتقدمة والدول النامية أعضاء منظمة التجارة العالمية:

يُعد تقدير الدعم الإجمالي (EST) المؤشر الأكثر شمولًا لدى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لقياس الدعم الزراعي. وهو يجمع بين ثلاثة مكونات:

1. التحويلات الموجهة إلى المزارعين كأفراد.
2. النفقات العامة المخصصة لصالح القطاع الزراعي الأولي بشكل جماعي.
3. الدعم المالي الحكومي المقدم إلى مستهلكي المنتجات الزراعية .

[1] بوعلام زهيرة، **مرجع سابق**، ص:26/27.

أما تقدير الدعم الموجه للمنتجين(ESP) ، فهو يقيس إجمالي التحويلات التي تُقدّم للمزارعين كأفراد. ويتضمن نوعين رئيسيين من التحويلات:

- دعم الأسعار في السوق(SPM) ، ويمثل التحويلات من دافعي الضرائب والمستهلكين إلى المنتجين نتيجة أسعار محلية أعلى من الأسعار المرجعية العالمية، وذلك بفعل السياسات التجارية والداخلية. ويمكن أن يكون هذا الدعم سلبيًا أيضًا، عندما تكون الأسعار المحلية أقل من الأسعار المرجعية، ما يؤدي إلى تحويل من المنتجين إلى المستهلكين.
- الدعم المالي من الميزانية العامة، والذي يُموَّل من قبل دافعي الضرائب.

ويُعد ESP مؤشرًا للتحويلات الصافية، حيث يشمل العناصر الإيجابية والسلبية معًا.

أما تقدير الدعم للخدمات ذات المنفعة العامة(ESSG) ، فيقيس النفقات الحكومية التي يستفيد منها القطاع الزراعي الأولي ككل، وليس المنتجون كأفراد. ويشمل هذا المؤشر عدة فئات تغطي أنواعًا مختلفة من الإنفاق.

وعلى غرار ESP ، يشمل تقدير الدعم الموجه للمستهلكين (ESC)مختلف أشكال الدعم التي يحصل عليها مستهلكو المنتجات الزراعية، مع التمييز بين التحويلات عبر السوق والتي تُعد معكوسة لـ(SPM) والتحويلات من الميزانية العامة .ومن أجل تفادي احتساب مزدوج، يتم إدراج المكون المالي فقط من ESC ضمن حسابEST

أولًا– الملامح العامة لأوضاع الدعم الزراعي في الدول المتقدمة:

إن معظم الدول المتقدمة تتبع السياسات التي تكفل الحماية للقطاع الزراعي على أساس تشجيع الزيادة في الإنتاج من خلال تقديم الدعم المحلي للمزارعين، بالإضافة إلى حماية الإنتاج الوطني ذو الأسعار غير التنافسية من خلال الإجراءات المتحكمة في النفاذ إلى الأسواق، وأخيرًا دعم تصديره على أساس سياسات دعم الصادرات. وقد نتج عن هذه السياسات زيادة في الإنتاج الزراعي وارتفاع معدلات الاكتفاء الذاتي، وتحقيق معدلات أفضل للنمو في القطاع الزراعي، وتحسن كبير في الدخول الزراعية فاقت في بعض الأحوال نظيرتها في القطاعات الأخرى.

مع مرور الزمن، تحول الدعم الزراعي المكثف في العديد من الدول المتقدمة إلى عنصر أساسي في موازناتها العامة، حيث يتطلب تخصيص موارد مالية كبيرة. كما ارتبط هذا الدعم بأبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة، جعلت من الصعب التراجع عن هذه السياسات أو تقليص المخصصات المالية المرصودة لها. بالإضافة إلى ذلك، تزايد النفوذ السياسي للجماعات والمنظمات التي تدافع عن استمرار الدعم الزراعي لأغراض انتخابية، خاصة في دول مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

يمكن تلخيص أهم مؤشرات الملامح العامة لأوضاع الدعم الزراعي في الدول المتقدمة في النقاط التالية:
1-يساهم قطاع الزراعة بحوالي 2.38% من الناتج الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، بينما يتلقى المزارعون في هذه الدول دعماً خلال الفترة 2020-2022 ما يمثل في المتوسط أقل من 1%. نواتجها الإجمالية القومية بطرق متنوعة.

2-شكلت السياسات الزراعية العامة للاتحاد الأوروبي دائماً جزءاً هاماً من الميزانية العامة للاتحاد، حيث وصلت نسبتها إلى 80% من الميزانية العامة في الثمانينات من القرن الماضي، بينما انخفضت هذه النسبة إلى حوالي 50% في عام 2003. واستمرت هذه النسبة في التناقص على مدى السنوات ضمن إطار عمليات الإصلاح المستمرة لهذه السياسات، لكنها لا تزال كبيرة لتصل إلى حوالي24.6%من ميزانية الاتحاد الأوروبي عام 2023.[1]

3- قدرت الدراسات أن الدعم المقدم للزراعة في العالم من قِبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان في الثمانينيات كان يتراوح ما بين 230 و270 مليار دولار سنوياً. ووصل حجم الدعم المحلي لإنتاج محصولي الذرة والصويا في الولايات المتحدة الأمريكية خلال نفس الفترة إلى ما يقدر بـ28 مليار دولار أمريكي[2].

4- نتيجة للدعم الزراعي، إرتفع متوسط دخل المزارع في معظم الدول الصناعية عن المتوسط العام للدخل في القطاعات الأخرى، حيث يصل إلى نحو 250% في هولندا، ونحو 175% في الدنمارك، ونحو 160% في فرنسا، ونحو 110% في كل من الولايات المتحدة واليابان. وفي بعض الدول مثل سويسرا والنرويج وكوريا الجنوبية، تبلغ قيمة الدعم الزراعي ما يعادل قيمة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول أو يتجاوزه.[3]

5- استناداً إلى تقرير "رصد وتقييم السياسات الزراعية 2023" الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بلغت نسبة دعم المنتجين الزراعيين من إجمالي إيراداتهم حوالي 18% في الاتحاد الأوروبي و12% في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي نسب تفوق تلك المسجلة في عدد من الدول النامية كالصين التي بلغت 13% والبرازيل التي لم تتجاوز 1%، رغم أن الزراعة تمثل عنصراً أساسياً في اقتصاديات هذه الدول. أما على مستوى الدولة الواحدة، فيستمر التفاوت الكبير في توزيع الدعم الزراعي، حيث تُظهر البيانات أن 27%

---

[1] المفوضية الأوروبية. الإنفاق على السياسة الزراعية المشتركة – **تمويل السياسة الزراعية في الاتحاد الأوروبي**، بروكسل؛ 2023 تم الدخول في: 10 مايو 2025 https://agriculture.ec.europa.eu/data-and-

[2] بورحلي الربيع، **أثر تخفيض الدعم الزراعي في إطار إتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي في الجزائر**، رسالة ماجستير، علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2013، ص: 131.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية**، الخرطوم، ديسمبر 2009، ص: 68.

من إجمالي الدعم الزراعي في الولايات المتحدة خلال الفترة 1995–2023 ذهب إلى 1% فقط من كبار المزارعين، وفي الاتحاد الأوروبي يحصل 20% من المزارعين على ما يقارب 80% من الدعم، بينما لا تزال الأسر الزراعية الصغيرة تحصل على نسبة ضئيلة منه، مما يسلّط الضوء على إشكالية العدالة في توزيع هذا الدعم.[1]

6- استنادًا إلى تقرير رصد وتقييم السياسات الزراعية 2023 الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بلغ متوسط إجمالي الدعم الزراعي في 54 دولة مشمولة بالتقرير، بما في ذلك دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاقتصادات الناشئة، حوالي **851مليار دولار أمريكي سنويًا** خلال الفترة من 2020 إلى 2022.تم توجيه نحو **630 مليار دولار** من هذا المبلغ، مباشرة إلى المنتجين الزراعيين، أي ما يعادل **74%**من إجمالي الدعم، وبعد احتساب الضرائب الضمنية على المنتجين في بعض الاقتصادات الناشئة، مثل الأرجنتين والهند وفيتنام، التي بلغت حوالي **179 مليار دولار** سنويًا، فإن صافي الدعم الزراعي العالمي يُقدَّر بحوالي **672 مليار دولار**سنويًا خلال نفس الفترة.

تشير هذه الأرقام إلى أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لا تزال تقدم النسبة الأكبر من الدعم الزراعي العالمي.على سبيل المثال، بلغ متوسط نسبة الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين (PSE) في اليابان حوالي38 %من إجمالي إيرادات المزارعين خلال الفترة 2020–2022، وهي من أعلى النسب بين دول المنظمة.في المقابل، سجلت الولايات المتحدة نسبة دعم أقل، حيث بلغ متوسط الدعم حوالي 12%من إيرادات المزارعين في نفس الفترة.

7-يواصل الاتحاد الأوروبي تصدّر الدول في استخدام دعم "الصندوق الأخضر"، وهو النوع من الدعم الزراعي المُصنَّف من قِبل منظمة التجارة العالمية على أنه أقل تشويهًا للتجارة. ووفقًا لتقرير "رصد وتقييم السياسات الزراعية 2023" الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بلغ حجم الإنفاق على هذا النوع من الدعم في الاتحاد الأوروبي نحو **41 مليار دولار سنويًا** في المتوسط خلال الفترة **2020–2022**، مما يجعل الاتحاد الأوروبي المستخدم الرئيسي لهذا النمط من الدعم. وعلى الرغم من أن هذا الدعم غير خاضع للالتزامات التخفيضية في اتفاقية الزراعة، إلا أن العديد من الخبراء الاقتصاديين يشيرون إلى أن بعض أشكاله لا يخلو من تأثيرات غير مباشرة على التجارة، خصوصًا عندما يُمنح دون شروط بيئية صارمة أو يُستند إلى معايير تاريخية[2].

[1]منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. **رصد وتقييم السياسات الزراعية 2023** باريسOECD : تم الدخول في: 10 مايو 2025. https://www.oecd.org/en/publications/

[2]منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، **المرجع نفسه**، ص:17.

8-يدعم الاتحاد الأوروبي قطاع السكر من خلال سياسة خاصة تعمل على دعم أسعار الإنتاج إلى مستويات أعلى من السعر العالمي، وذلك عبر مجموعة واسعة من السياسات المختلفة مثل حصص الإنتاج وتنظيم عمليات الاستيراد وإعادة تمويل الصادرات ويحصل مزارعو الأرز على دفعات مباشرة تصل إلى حوالي 216دولارًا للطن الواحد[1]. يدعم قطاع الألبان في فرنسا بما يعادل 2 دولار لكل بقرة يوميًا وفي المقابل، يعيش ملياران من سكان العالم تحت خط الفقر العالمي بأقل من 2 دولار يوميًا، منهم مليار شخص يعيش على دولار واحد فقط يوميًا[2].

9- تُعدّ الولايات المتحدة من أبرز منتجي ومصدّري القطن في العالم، حيث بلغت صادراتها في موسم 2024/2023 حوالي 29% من إجمالي الصادرات العالمية، منخفضة عن حصتها السابقة التي بلغت 39% في عامي 2016 و2017، وذلك نتيجة تراجع الإنتاج وزيادة المنافسة، لا سيما من البرازيل. وعلى الرغم من هذا التراجع، لا تزال الحكومة الأمريكية تقدم دعماً كبيراً لهذا القطاع، إذ خُصّص له جزء من حزمة الإنفاق الحكومي لعام 2023 بقيمة 3.74 مليار دولار كمساعدات للكوارث، كما حصل مزارعو القطن على دعم إضافي من خلال برامج التأمين الزراعي التي بلغت مدفوعاتها التراكمية حوالي 12.4 مليار دولار بين عامي 1995 و2023. وتعكس هذه المعطيات استمرار هيمنة جماعات الضغط المرتبطة بإنتاج القطن على سياسات الدعم الزراعي في الولايات المتحدة، مما يثير جدلاً واسعاً حول العدالة وكفاءة تخصيص الموارد في هذا القطاع[3].

ثانيا: الملامح العامة لأوضاع الدعم الزراعي في الدول النامية:

عكس الدعم المفرط في الدول المتقدمة، فإن الدول النامية، وخصوصا الأكثر اعتماداً على القطاع الزراعي، عهدت ومنذ حقبة طويلة على فرض ضرائب متنوعة سواء مباشرة وغير مباشرة على القطاع الزراعي بدلاً من تقديم الدعم إليه، الأمر الذي كان من بين الأسباب الرئيسية التي أعاقت نمو هذا القطاع، مما تسبب في انخفاض دخول المزارعين الصغار في هذه الدول. حيث تشير بعض الدراسات التي شملت 16 دولة نامية أن متوسط نسبة الضرائب على القطاع الزراعي خلال الفترة ما بين السبعينيات والثمانينيات تقدر بحوالي

---

[1] بورحلي الربيع، **أثر تخفيض الدعم الزراعي في إطار إتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي في الجزائر**، رسالة ماجستير، علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2013، ص: 132.

[2] بورحلي الربيع، **المرجع نفسه**، ص: 132.

[3] **وزارة الزراعة الأمريكية .(USDA)*التقديرات النهائية لمحصول القطن لعام 2023* .*المجلس الوطني للقطن (National Cotton Council). 2024. متاح على.https://www.cotton.org/news/releases/2024/cropest*

12%من متوسط أسعار المنتجات بالنسبة للضرائب المباشرة، وبحوالي 24% للضرائب غير المباشرة، والتي شهدت انخفاضاً ملحوظاً بعد ذلك.[1]

يمكن تلخيص أهم مؤشرات الملامح العامة لأوضاع الدعم الزراعي في الدول النامية في النقاط التالية:

1- حسب الجدول رقم (06) والذي يوضح التوزيع النسبي لأهم أشكال الدعم الزراعي عام 2020، يلاحظ أن قيمة الدعم ضمن الصندوق الأخضر التي تقدمها كافة دول العالم عدا الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان تقدر بنحو 30.1% بينما تقل هذه النسبة بكثير في الدول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول المتقدمة خارج المنظمة وكذا كافة الدول النامية التي يقل نصيبها النسبي كثيراً من هذا النوع من الدعم، وبالمقارنة لدعم الصندوق الأصفر فتكاد تتلاشى مساهمة الدول النامية من هذا النوع من الدعم حيث يقدم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان حوالي 90% بينما تقدم دول العالم الأخرى حوالي 10.3%.

الجدول رقــم (06): التوزيع النسبي لأهم أشكال الدعم الزراعي عام 2020

البيان	الصندوق الأخضر		الصندوق الأصفر	
	القيمة	%	القيمة	%
الإتحاد الأوروبي	68.2	24.7	64.4	54.0
الولايات المتحدة	119.5	43.2	6.2	5.2
اليابان	5.4	2.0	36.40	30.50
باقي دول العالم	83.0	30.1	12.30	10.30
المجموع	**276.1**	**100**	**119.3**	**100**

Source : World Trade Organization (WTO). "Agriculture – Domestic Support Boxes." Accessed May 2025

2- بلغ مقدار دعم المزارعين في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوالي 349 مليار دولار خلال الفترة 2020-2022، في حين بلغت قيمة المساعدات التنموية الرسمية من هذه البلدان للبلدان النامية حوالي 223.7 مليار دولار أمريكي في عام 2023 [2].

[1] تقرير التنمية الدولية لعام 2008، ***الزراعة من أجل التنمية***، *ترجمة الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ص127.*

[2] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، **رصد وتقييم السياسات الزراعية** ، مرجع سابق، ص: 17.

3- تواجه العديد من الدول النامية، وخاصة الإفريقية منها، مشكلة محدودية الأسواق التصديرية وانخفاض العوائد من محصول القطن، الذي يعتمد عليه العديد منها بشكل أساسي في التجارة الخارجية. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى الدعم المفرط الذي تقدمه الدول المتقدمة لمنتجي القطن لديها، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية

4- تشير تقديرات الخبراء إلى أن تخفيض جميع التعريفات الجمركية الزراعية ومستويات الدعم بنسبة 50% من قبل بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، سيؤدي إلى زيادة في الدخل العالمي السنوي تقدر بحوالي 26 مليار دولار، أي ما يعادل تقريباً 4 دولارات سنوياً لكل فرد في العالم. [1]

المطلب الثاني: تطورات الدعم الزراعي في ضوء التوجهات والالتزامات الدولية

أولا: **تطور الدعم الزراعي وأشكاله التشويهيّة:**

نستعرض في هذا المطلب تطوّر تدابير الدعم الموجهة للقطاع الزراعي، استنادًا إلى تقديرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وهي تشمل 38 دولة عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OCDE) ، بالإضافة إلى خمس دول من الاتحاد الأوروبي غير الأعضاء في المنظمة، وكذلك 11 اقتصادًا ناشئًا ونامياً (جنوب أفريقيا، الأرجنتين، البرازيل، الاتحاد الروسي، الهند، إندونيسيا، كازاخستان، الفلبين، جمهورية الصين الشعبية أوكرانيا وفيتنام) ما يشكل في المجموع 54 دولة. وتُبرز هذه المعطيات تنوع أشكال الدعم المعتمدة في مختلف البلدان.

لا تزال المفاوضات الزراعية في إطار منظمة التجارة العالمية (OMC) تُعاني من بطء في التقدّم في فبراير 2024، اختتمت **المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية(CM13)** من دون التوصّل إلى أي نتائج بخصوص إصلاح السياسات الزراعية في إطار **اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة .**

إن الدعم الإجمالي الموجّه للزراعة لا يزال عند مستويات مرتفعة جدًا، رغم انخفاضه مقارنة بذروته في عام 2021 حيث بلغ إجمالي الدعم الموجّه للقطاع الزراعي في البلدان الـ54 السالفة الذكر 842 مليار دولار أمريكي سنويًا في المتوسط خلال الفترة 2021-2023. وغالبًا ما اتخذ هذا الدعم شكل تدابير دعم أسعار السوق(SPM) ، والتي ترفع الأسعار المحلية للمنتجات الزراعية. ومع ذلك، تقوم بعض الدول – وعلى رأسها الهند –بخفض أسعار المنتجات الزراعية لصالح المستهلكين، وهو ما يشكّل شكلًا من الضريبة الضمنية على المنتجين الزراعيين (ويُعرف حينها بـ SPM السلبي). وقد بلغت قيمة هذه "الضريبة" حوالي 192مليار دولار سنويًا في المتوسط.بالتالي، فإن التقدير الصافي للدعم الإجمالي (EST) بلغ 650 مليار دولار أمريكي سنويًا خلال الفترة 2021-2023.

[1] بورحلي الربيع، **أثر تخفيض الدعم الزراعي في إطار إتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي في الجزائر**، رسالة ماجستير، علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2013، ص:135.

من أصل 842 مليار دولار من الدعم الإيجابي 75% (أي629 مليار دولار) استفاد منه المنتجون الزراعيون كأفراد؛ 12.5% ذهب إلى مستهلكي المنتجات الزراعية(ESC) ؛ 12.5%خصص لـ الخدمات ذات المنفعة العامة (ESSG) التي تعود بالفائدة على القطاع ككل.أما الدعم الصافي الموجه للمنتجين(ESP) ، والذي يأخذ بعين الاعتبار الدعم السلبي(SPM السلبي)، فقد بلغ 437 مليار دولار أمريكي سنويًا.ويشمل ESP أشكالًا متنوعة من الدعم، بعضها قد يكون أكثر تشويهاً للإنتاج والتجارة من غيره. وقد شكّلت الأشكال الأكثر تشويهاً في المتوسط حوالي 65% من الدعم الإيجابي للمنتجين (أي 409 مليار دولار سنويًا)خلال 2021–2023،في مقابل 35% فقط (219 مليار دولار) للدعم الأقل تشويهاً.وقد ظلت هذه النسب مستقرة نسبيًا منذ عام 2000 حيث كانت الأشكال الأكثر تشويهاً تمثل 70%من ESP الإيجابي في الفترة 2000–2002.وارتفع الدعم إلى مستويات عالية في أعقاب جائحة كوفيد– 19، لكن العوامل التي أدّت إلى هذا الارتفاع لم تختفِ بالكامل. ورغم ذلك، فإن قيمة الدعم الإجمالية الاسمية تراجعت خلال العامين الأخيرين،ونسبة الدعم إلى القيمة الإجمالية للإنتاج واصلت الانخفاض[1].

يظل **دعم الأسعار في السوق(SPM)** الشكل السائد للدعم الموجه للمنتجين الزراعيين. إذ بلغ متوسط هذا الدعم 334 مليار دولار أمريكي سنويًا، وهو ما يمثل أكثر من نصف إجمالي الدعم الإيجابي المقدم للمنتجين في الفترة 2021–2023. وخلال نفس الفترة، طبقت عدة دول تدابير أدت إلى **دعم سلبي لأسعار السوق** (أي خفض الأسعار المحلية)، مما كلف المنتجين نحو 191 مليار دولار أمريكي سنويًا.

بالرغم من الالتزامات الدولية بإجراء إصلاحات، فإن حصة دعم الأسعار في السوق وغيره من أشكال الدعم ذات الآثار التشويهيّة الكبرى ضمن إجمالي الدعم الإيجابي للمنتجين ظلت مستقرة نسبيًا، حيث تراجعت بنسبة 5 نقاط مئوية فقط خلال 20 عامًا لتصل إلى 65% في الفترة 2021–2023.

إن **إصلاح أو إعادة توجيه هذا الدعم نحو الخدمات ذات النفع العام،** مثل الابتكار، يمكن أن يسهم في تحقيق نمو مستدام في الإنتاجية.

بلغ الدعم الصافي الإجمالي للزراعة نحو 0.72 % من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في المتوسط،لكنّه كان أعلى نسبيًا في الاقتصادات الناشئة حوالي (% 1) نظرًا إلى الأهمية النسبية الأكبر للقطاع الزراعي في تلك الدول[2].

[1] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، *رصد وتقييم السياسات الزراعية 2024، الابتكار من أجل نمو الإنتاجية المستدامة*، باريس، 2024، ص 19.

[2] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ، *نفس المرجع، ص:19.*

مخطط رقم (05): تطور مكونات الدعم الزراعي في مختلف الدول (2000–2023)

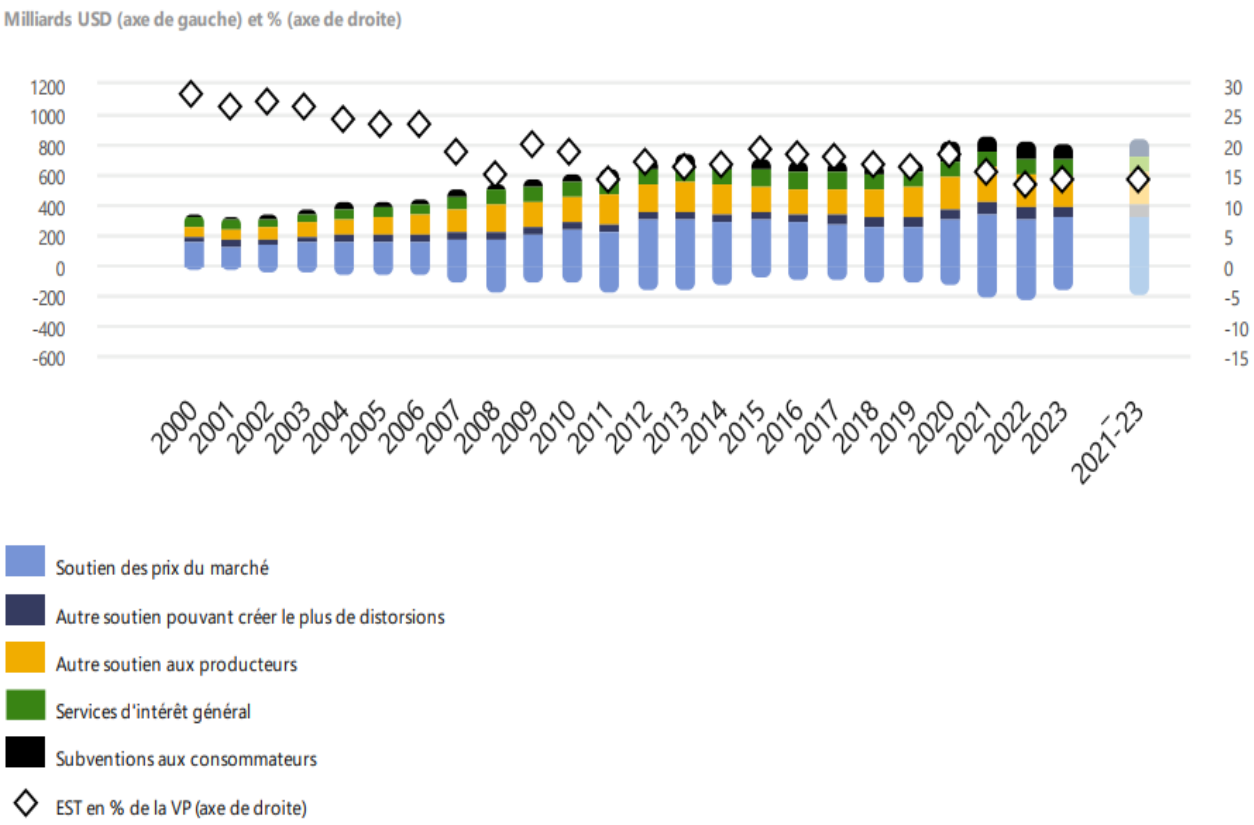

Source :POLITIQUES AGRICOLES : SUIVI ET ÉVALUATION 2024 (VERSION ABRÉGÉE), OCDE, 2024, p :29.

يعكس الرسم البياني تطور تركيبة الدعم الزراعي خلال الفترة من 2000 إلى 2023، موضحًا مستويات الدعم بالقيمة المطلقة (بمليارات الدولارات) وبالنسبة إلى القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي فنلاحظ أن **دعم أسعار السوق (Soutien des prix du marché)**: ظل هو المكوّن الأبرز على مدى أكثر من عقدين، ويمثّل الشريحة الأكبر من الدعم، حتى وإن شهد بعض التراجع النسبي في السنوات الأخيرة. ويظهر ذلك بوضوح في مساحة اللون الأزرق التي تحتل الجزء السفلي الأوسع في معظم السنوات كما أن **استمرار أشكال الدعم المشوهة للإنتاج والتجارة** يُمنح عبر المدفوعات غير المشروطة المرتبطة بالإنتاج واستخدام المدخلات، وهو ما يُعتبر أكثر الأشكال تشويهًا، وقد بقي مرتفعًا نسبيًا مع مرور الوقت.

تطور الدعم الأقل تشويهًا الأجزاء الصفراء والخضراء تمثل الدعم الموجه للمزارعين بأشكال أقل تشويهًا (مثل الدعم بناءً على المساحات أو الحقوق السابقة) إضافة إلى الخدمات ذات النفع العام (مثل البحوث والبنية التحتية الزراعية). هذه المكونات شهدت نموًا تدريجيًا، لكنها لا تزال تشكل نسبة صغيرة نسبيًا مقارنة بالدعم

المشوه كما أن **الدعم السلبي (SPM)** يتضح من الأعمدة السالبة (أسفل المحور الأفقي) وجود دعم سلبي في بعض الحالات، أي انخفاض أسعار السوق بشكل متعمد، ما يُعد بمثابة "ضريبة ضمنية" على المنتجين، وهو ما يظهر بشكل أوضح في الدول الناشئة مثل الهند أما **نسبة الدعم إلى الإنتاج (EST en % de la VP)**ممثّل الأشكال الماسية **(♦)** نسبة الدعم الكلي إلى القيمة الإجمالية للإنتاج. وتُظهر هذه النسبة اتجاهًا تنازليًا تدريجيًا منذ 2000، رغم ارتفاع الدعم الاسمي في بعض الفترات (مثل ما بعد جائحة كوفيد-19).

ثانيا: أشكال الدعم الزراعي عبر الدول: تحولات وتحديات في ظل الالتزامات الدولية:[1]

شهد **الاتحاد الأوروبي** في عامي 2023 و2024 بداية تنفيذ **السياسة الزراعية المشتركة الجديدة PAC (2023-2027)**، التي تمثل تحوّلاً نوعيًا في كيفية تقديم الدعم الزراعي من خلال تعزيز البُعد البيئي والابتكار. ركّزت السياسات الجديدة على إدماج أدوات بيئية مستحدثة، أبرزها **البرامج الإيكولوجية** التي تشجع المزارعين على تبني ممارسات زراعية صديقة للبيئة مقابل دعم مالي مباشر. كما توزّع السياسة الزراعية المشتركة الدعم من خلال ثلاث ركائز رئيسية: مدفوعات مباشرة غير مرتبطة بالإنتاج، ودعم تنمية المناطق الريفية، وتمويل مشاريع الابتكار. وقد خُصص لهذه الدورة ما يقارب **307مليار يورو** لتغطية خمس سنوات ما يعكس استمرار ثقل الاتحاد الأوروبي في صياغة سياسات دعم شاملة ومتعددة الأبعاد.

أما في **الولايات المتحدة الأمريكية**، فتتميّز السياسة الزراعية بديناميكية كبيرة تتماشى مع إدارة المخاطر المناخية والكوارث الطبيعية. من أبرز البرامج المنفّذة **برنامج الكوارث للمراعي(LFP)** ، الذي يقدم تعويضات للمزارعين المتضررين من الجفاف، بشرط التزامهم بالمعايير البيئية التنظيمية. وتصنف هذه السياسات ضمن أشكال الدعم المشروطة بقواعد بيئية، ما يجعلها أقل تشويهًا مقارنة بدعم أسعار السوق. تركز السياسات الأمريكية على تحقيق التوازن بين حماية دخل المزارع وتحقيق استدامة طويلة الأمد، من خلال حوافز مالية مرتبطة بالأداء البيئي والتكنولوجي.

في المقابل، تمثّل **الصين** واحدة من أبرز الاقتصادات الناشئة التي عزّزت مكانتها في منظومة الدعم الزراعي العالمي، حيث استحوذت على **37 % من إجمالي الدعم العالمي** في الفترة 2021-2023. وقد اعتمدت الصين سياسات مكثّفة للدعم، شملت تثبيت الأسعار المحلية، وتقديم مدفوعات مباشرة على أساس المساحات المزروعة، خاصة للمنتجات الاستراتيجية مثل الذرة وفول الصويا. كما لجأت الحكومة إلى التدخل في السوق عبر أدوات حدودية وتنظيمية، بهدف الحفاظ على الاستقرار الغذائي في وجه التحديات المناخية والتجارية.
من جهة أخرى، تُعد **الهند** نموذجًا فريدًا لاعتمادها الواسع على ما يُعرف بـ **الدعم السلبي لأسعار السوق (SPM négatif)**، حيث تتدخل الدولة لخفض أسعار المنتجات الزراعية الأساسية – كالقمح والأرز – لحماية المستهلكين، ما يخلق عبئًا غير مباشر على المنتجين. وكنتيجة لذلك، بلغت نسبة الدعم الصافي للمنتجين –

[1] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ***رصد وتقييم السياسات الزراعية 2024*** ، ص: 21-25.

15%من العائدات الزراعية، وهو أدنى مستوى بين الدول المشمولة بالتقرير. كما تُمنح مدفوعات دعم مباشرة لبعض الفئات، لكن بكفاءة محدودة من حيث تحقيق الاستدامة الإنتاجية.

أما في **الأرجنتين،** فقد تواصلت سياسة **فرض الضرائب على الصادرات الزراعية،** ما يؤدي إلى خفض الأسعار المحلية مقارنة بالسوق العالمية، وبالتالي توليد دعم سلبي للمنتجين بلغ **13.7%من العائدات الزراعية** .ورغم هذا الوضع، تقدم الحكومة دعمًا محدودًا في شكل قروض ميسّرة ومساعدات طارئة، خاصة في أوقات الجفاف لكنها تظل دون المستوى المطلوب لدفع عجلة الإنتاج أو الابتكار.

في **كوريا الجنوبية،** جاءت السياسات الزراعية مدفوعة بالتوجه نحو التحديث التكنولوجي والابتكار. أُقرّ قانون جديد لتطوير الزراعة الذكية، يشمل استخدام الذكاء الاصطناعي والروبوتات في الإنتاج الزراعي، ويستهدف تغطية **60%من المزارع ببرامج التأمين ضد الكوارث بحلول عام 2027** .كما استثمرت كوريا بشكل كبير في البنى التحتية للمعرفة والبحث، مما جعلها من الدول الأعلى إنفاقًا على الخدمات العامة الزراعية كنسبة من الناتج الزراعي.

في **البرازيل،** ارتكزت السياسات على تشجيع ما يُعرف بـ **الزراعة الدقيقة(agriculture de précision)** من خلال تسهيلات تمويلية لاقتناء المعدات الحديثة، واعتماد قانون وطني لدعم هذا التحوّل الرقمي في الزراعة رغم أن مستوى الدعم الكلي لا يزال منخفضًا مقارنة بحجم الإنتاج الوطني، فإن توجهات البرازيل تُظهر رغبة في تحقيق إنتاجية أعلى مع تقليل الأثر البيئي.

المطلب الثالث: الآثار المترتبة على السياسات الدولية للدعم الزراعي

حددت المنظمة عددًا من الآثار المترتبة على السياسات الدولية للدعم الزراعي يتم تناولها فيما يلي:

1. أدت سياسات الدعم الزراعي في الدول المتقدمة إلى تحقيق نتائج إيجابية بارزة، تمثلت في تعزيز الإنتاج الزراعي، ورفع معدلات الاكتفاء الذاتي، والحفاظ على مستويات دخل مناسبة للعاملين في هذا القطاع مقارنة بغيره من القطاعات الاقتصادية. كما ساهمت هذه السياسات في تقليل الاعتماد على الواردات وزيادة الفوائض التصديرية.
2. على المستوى الدولي، نتج عن هذه السياسات زيادة في المعروض من المنتجات الزراعية، وانخفاض في الأسعار العالمية لهذه المنتجات، وتوافر فائض يمكن توجيهه للمعونات الغذائية الدولية. وتعتبر هذه النتائج إيجابية من وجهة نظر الدول النامية التي تعتمد بشكل رئيسي على استيراد الغذاء ولا تمثل الصادرات الزراعية عنصرًا مهمًا في اقتصادياتها. ومع ذلك، فإن الوضع يختلف بالنسبة للدول النامية ذات الطابع الزراعي، خاصة تلك التي تسعى إلى تنمية صادراتها من منتجات زراعية محددة، حيث قد تشكل هذه السياسات تحديًا لها

3. تختلف الآثار الناجمة عن سياسات الدعم الزراعي في الدول المتقدمة على الدول المختلفة والمنتجات الزراعية، حيث قد تكون هذه الآثار سلبية أو إيجابية بحسب طبيعة كل حالة. إلا أن التحليل الشامل لهذه السياسات يكشف أن العبء الأكبر يقع على كاهل الدول النامية. وتشير التقديرات إلى أن الخسائر السنوية التي تتكبدها الدول النامية نتيجة سياسات الدعم الزراعي والحماية التجارية في الدول المتقدمة تصل إلى حوالي 24 مليار دولار، وهي قيمة تعادل ستة أضعاف حجم المساعدات الخارجية المقدمة للقطاع الزراعي في هذه الدول وفقاً لتقرير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لعام 2023
4. تتجلى مظاهر هذه الخسائر في تراجع حصة الدول النامية من التجارة العالمية الزراعية، وضعف معدلات النمو في الإنتاج الزراعي المحلي بسبب المنافسة غير المتكافئة مع الواردات المدعومة، بالإضافة إلى التأثير السلبي لانخفاض الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية
5. توفر نتائج المحاكاة الاقتصادية تقديرات كمية للآثار المتوقعة لتحرير التجارة الدولية الزراعية في حال إلغاء التشوهات الناتجة عن سياسات الدعم والحماية التجارية. تمكن هذه النماذج من رصد وتقييم الآثار المتباينة لهذه السياسات.
6. تشير نتائج المحاكاة إلى أن إصلاحات التجارة الزراعية وإزالة التشوهات القائمة من المتوقع أن تؤدي إلى ارتفاع في الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية الأولية بنسبة 5.5% وزيادة في أسعار المنتجات الغذائية المصنعة بنحو 1.3 باختلاف المنتجات وتؤدي الزيادة الملموسة في أسعار بعضها إلى تحقيق مكاسب للمصدرين مقابل خسائر للمستوردين.
7. تشير التوقعات إلى أن الدول النامية ستتمكن من تحقيق زيادة نسبية في حصتها من الصادرات الزراعية العالمية تقدر عشرة نقطة مئوية، مما سيرفع نسبة مشاركتها في السوق العالمية .
8. يختلف حجم التحسن في الصادرات الزراعية للدول النامية حسب نوع المنتج، حيث يُتوقع أن تشهد صادرات القطن وعباد الشمس أعلى معدلات النمو. وتشير التقديرات إلى أن صادرات القطن ستشهد زيادة نسبية تتراوح بين 49%–83% وبين 55%–82% بالنسبة لعباد الشمس.
9. تؤكد الدراسات أن مجرد إلغاء دعم قطاع القطن في الولايات المتحدة الأمريكية سيؤدي إلى ارتفاع دخل مزارعي القطن في غرب أفريقيا بنسبة تتراوح بين 8% و20%

10. تواجه الدول النامية التي تعتمد على استيراد الأغذية الصافية مخاطر اقتصادية نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية. فرغم أن بعض هذه الدول تستفيد من تصدير بعض السلع الزراعية، إلا أن الكلفة الصافية تميل إلى الارتفاع في حال غياب فائض تصديري يعوض الخسائر. فمن المتوقع أنه في حال تم تحرير التجارة وإلغاء برامج الدعم والحماية ، فإن الأسعار العالمية للحبوب قد ترتفع بنسبة تقارب 5%. وتعتمد درجة الخسارة التي قد تتكبدها كل دولة على مستوى اعتمادها على الاستيراد ومدى قدرتها على تعويض ذلك بصادراتها الزراعية.

11. يرتفع معدل نمو قطاع الزراعة في الدول النامية خلال عشر سنوات بنسبة تقدر في المتوسط بحوالي 0.3 % سنويا.

12. من المتوقع أن تكون نتائج إزالة الدعم والحماية غير متكافئة بين مناطق العالم المختلفة، حيث ستتحمل الدول المتقدمة الجزء الأكبر من الخسائر المحتملة، بينما ستكون المكاسب أكثر وضوحًا في بعض الدول النامية. ويُرجَّح أن تستفيد دول من أمريكا اللاتينية، ودول إفريقيا جنوب الصحراء، إلى جانب دول مثل البرازيل وتايلاند وفيتنام، بشكل أكبر من هذا التحول في السياسات التجارية.

13. يُتوقع أن تؤدي هذه التغيرات إلى انخفاض في مستويات الفقر ونسبته في العديد من البلدان، ويتوقف ذلك على مجموعة من العوامل، أبرزها الدور الذي تلعبه الزراعة في الاقتصاد الوطني، ومدى انتشار الفقر في المناطق الريفية، وحجم الارتباط بين سبل العيش الريفية والنشاط الزراعي.

14. يتوقف الأثر المحتمل لتقلبات الأسعار على مستويات الرفاهية في كل دولة – سواء بشكل إيجابي أو سلبي – على عدة عوامل، أبرزها مدى سرعة انتقال الأسعار العالمية إلى الأسواق المحلية ومرونة هذا الانتقال وخاصة في المناطق الريفية. كما يتأثر هذا الأثر بخصائص المزارعين وظروفهم، ومدى اندماجهم في سلاسل التصدير، وقدرتهم على الاستفادة من الفرص التصديرية المتاحة.

15. تلعب المواءمات دورًا محوريًا في السياسات المحلية للدول، خاصة في ظل الإصلاحات المتوقعة في سياسات الدعم والحماية الزراعية. حيث تُسهم هذه المواءمات بشكل أساسي في تحديد مدى التأثير على مستويات الرفاهية، سواء عبر تعزيز هذه الآثار الإيجابية أو تخفيف حدتها والحد منها.

16. إن إلغاء الدعم المالي الحكومي يؤثر سلبًا على المزارعين في المدى القصير، خاصة أن أقل من نصفهم يقيمون في المناطق الريفية. ومع ذلك، فإن ثلاثة أرباع سكان الدول النامية المتوسطة الدخل هم من الريفيين وفي بعض الدول الأفريقية والآسيوية الأقل نموًا، تتجاوز نسبتهم 90%. تستفيد الدول المعتمدة على استيراد الغذاء من انخفاض الأسعار، لكن هذا الانخفاض قد يؤدي على المدى الطويل إلى تقليل الحوافز الاستثمارية مما يتسبب في ركود اقتصادي كبير يعتمد عليه العديد من الفقراء.

كما أظهرت الدراسة في هذا السياق أن الدعم الزراعي في الدول المتقدمة يفوق بكثير نظيره في الدول النامية حيث يصل إلى مستويات مفرطة في بعض دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وهذا على الرغم من أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة العمالة في هذا القطاع تكون أقل بكثير في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية.

تتميز القوة العاملة في القطاع الزراعي في الدول المتقدمة بأنها أقل بكثير مقارنة بنظيرتها في الدول النامية. وعلى الرغم من التقدم المحرز في تخفيض الدعم المحلي ودعم الصادرات وفقًا لالتزامات الدول بموجب اتفاقية الزراعة، إلا أن هذا التقدم يظل إيجابيًا وإن كان بطيئًا ولم يصل إلى المعدلات المستهدفة

تختلف الآثار الناتجة عن سياسات الدعم الزراعي في الدول المتقدمة بين السلبية والإيجابية بالنسبة للدول الأخرى، وذلك اعتمادًا على ما إذا كانت الدولة مصدرة صافية أو مستوردة صافية للمنتجات الزراعية والغذائية المدعومة.

المبحث الثالث: تداعيات تخفيض الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية والإستراتيجيات المقترحة

المطلب الأول: أهم التطورات في الإنتاج الزراعي وحجم الفجوة الغذائية في ظل تخفيض الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية

أولا: أهم التطورات في إنتاج السلع الرئيسية

1- تطور الإنتاج النباتي:

ينقسم القطاع النباتي من الزراعة إلى عدة شعب تتحكم فيها طبيعة المنتجات وكذا سعة الاستهلاك وخصوصية الإنتاج لكل بلد، وبالتالي فإننا سنكتفي بتحليل ما هو موجود من منتجات مركزين على الشعب التالية:

الحبوب؛ البقول الجافة؛ الخضر،الفواكه والحمضيات؛ الزيتون والتمور

1.1. تطور انتاج الحبوب:

الجدول رقم (07) : انتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2009-2022

المساحة: ألف هكتار الانتاجية: كغ/هكتار الانتاج: الف طن

الفترة	المساحة	الانتاجية	كمية الإنتاج
متوسط الفترة 2009-2013	**2 813,59**	**9 128,91**	**4 620,31**
2014	**2 509,02**	**6 137,16**	**3 435,23**
2015	**2 686,08**	**7 711,54**	**3 760,94**
2016	**1 855,92**	**9 009,77**	**2 942,28**
2017	**3 513,44**	**989,93**	**3 478,07**
2018	**3 111,43**	**1 949,57**	**6 065,94**
2019	**3 187,40**	**17 890,32**	**5 633,45**
2020	**2 889,38**	**1 520,38**	**4 392,97**
2021	**1 941,45**	**1 433,61**	**2 783,27**
2022	**2 929,48**	**1 610,40**	**4 717,64**
متوسط الفترة 2014-2022	**2 735,93**	**5 361,41**	**3 989,86**

المصدر :من اعداد الطلبة بالإستعانة بـ:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 37-43، 2018-2024.

يشهد إنتاج الحبوب تقلبات كبيرة خلال الفترتين المدروستين. حيث بلغ متوسط الإنتاج خلال الفترة المرجعية 2009-2013 حوالي 4620.31 ألف طن. أما في الفترة اللاحقة 2014-2022، فقد تراجع المتوسط إلى 3989.86 ألف طن، مسجلاً انخفاضاً نسبته 13.6% مقارنة بالمستوى السابق.

تظهر البيانات الموجودة في الجدول رقم (07) تبايناً ملحوظاً في الإنتاج السنوي، حيث سجلت أعلى قيمة في عام 2018 (6065.94 ألف طن) وأدنى قيمة في عام 2021 (2783.27 ألف طن). ويُلاحظ وجود تقلبات حادة بين السنوات المتتالية، فبعد الارتفاع الكبير في 2018، شهد الإنتاج انخفاضاً تدريجياً حتى 2021، ثم عاود الارتفاع في 2022 ليصل إلى 4717.64 ألف طن.

هذه التغيرات الكبيرة في الإنتاج تعكس بشكل رئيسي تأثير العوامل المناخية، وخاصة تباين كميات الأمطار وتوزعها الزمني، حيث تعتمد زراعة الحبوب في المنطقة بشكل كبير على الزراعة البعلية. كما قد تكون هناك عوامل أخرى ساهمت في هذه التقلبات مثل تغير السياسات الزراعية، أو تقلبات أسعار المدخلات الزراعية، أو انتشار الآفات والأمراض النباتية.

هذا التحليل يؤكد الحاجة إلى تطوير نظم زراعية أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع التقلبات المناخية، مع تعزيز سياسات الدعم والإرشاد الزراعي لتحقيق استقرار أكبر في الإنتاج

مخطط (06): التمثيل البياني لانتاج الحبوب في الجزائر خلال متوسط الفترة(2009-2013)-2022

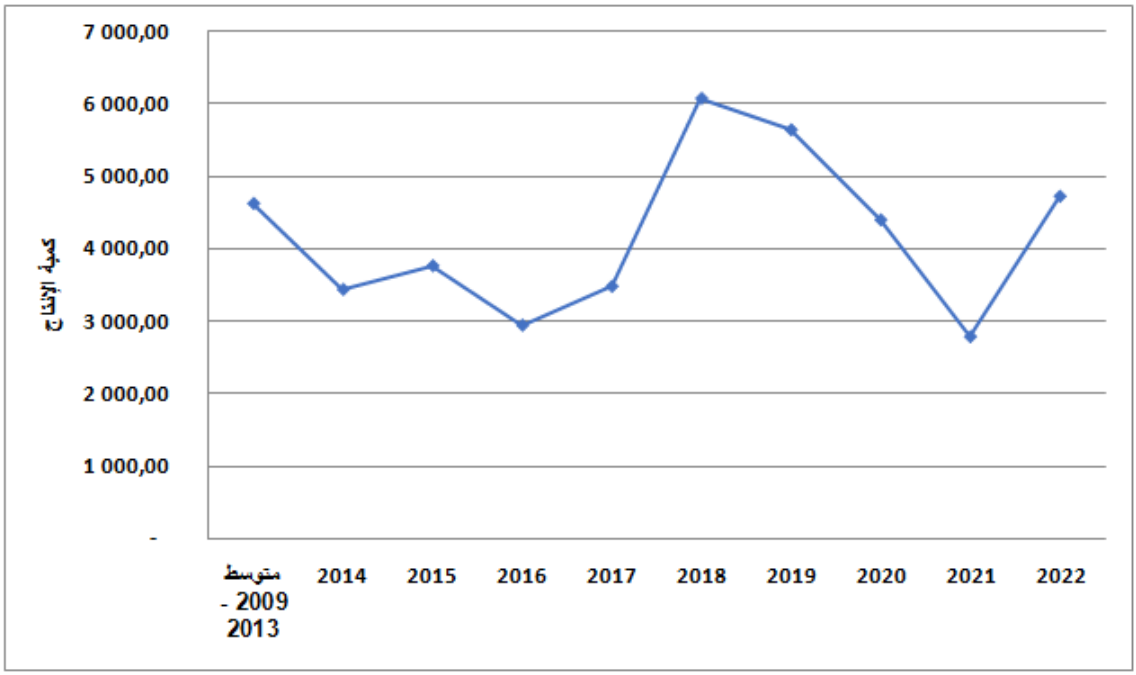

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (07).

2.1. تطور انتاج البقول الجافة:

الجدول رقم (08) : انتاج البقول الجافة في الجزائر خلال الفترة 2009-2022

المساحة: ألف هكتار الانتاجية: كغ/هكتار الانتاج: ألف طن

الفترة	المساحة	الانتاجية	كمية الإنتاج
متوسط الفترة 2009-2013	**101,060**	**981,809**	**99,22**
2014	**117,340**	**1052,292**	**123,48**
2015	**104,239**	**1029,863**	**107,35**
2016	**91,313**	**969,356**	**88,51**
2017	**100,41**	**1 067,79**	**107,21**
2018	**119,36**	**1 225,64**	**146,30**
2019	**127,26**	**1 151,71**	**146,56**
2020	**102,93**	**1 117,75**	**115,05**
2021	**96,78**	**1 017,23**	**98,44**
2022	**88,32**	**5 240,31**	**100,21**
متوسط الفترة 2014-2022	**105.32**	**1541.33**	**114,79**

المصدر:من اعداد الطلبة بالإستعانة بـ:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 37-43، 2018-2024.

شهد إنتاج البقول الجافة في الجزائر تطوراً ملحوظاً خلال الفترة 2009–2022، حيث تحسنت الكميات المنتجة والإنتاجية مقارنة بالتقلبات الحادة التي عرفها القطاع في التسعينيات (مثل انخفاض الإنتاج بنسبة 39.6% في 94/93). وبلغ الإنتاج ذروته في 2019 بحوالي 146.56 ألف طن، مدعوماً بتحسن الإنتاجية التي سجلت أعلى مستوى لها في 2018 (1,225.64 كغ/هكتار). ومع ذلك، شهدت بعض السنوات مثل 2016 و2021 انخفاضاً في الكمية المنتجة بسبب تقلص المساحات المزروعة أو عوامل مناخية. كما أظهرت بيانات 2022 ارتفاعاً غير مألوف في الإنتاجية (5,240.31 كغ/هكتار). بشكل عام، يعكس الجدول تأثير السياسات الزراعية في استقرار القطاع، لكنه يظل عرضة للتحديات التي تتطلب تعزيز الاستثمار وإدارة المخاطر لضمان استدامة النمو.

مخطط رقم (07): التمثيل البياني لانتاج البقول الجافة في الجزائر خلال متوسط الفترة(2009–2013)–2022

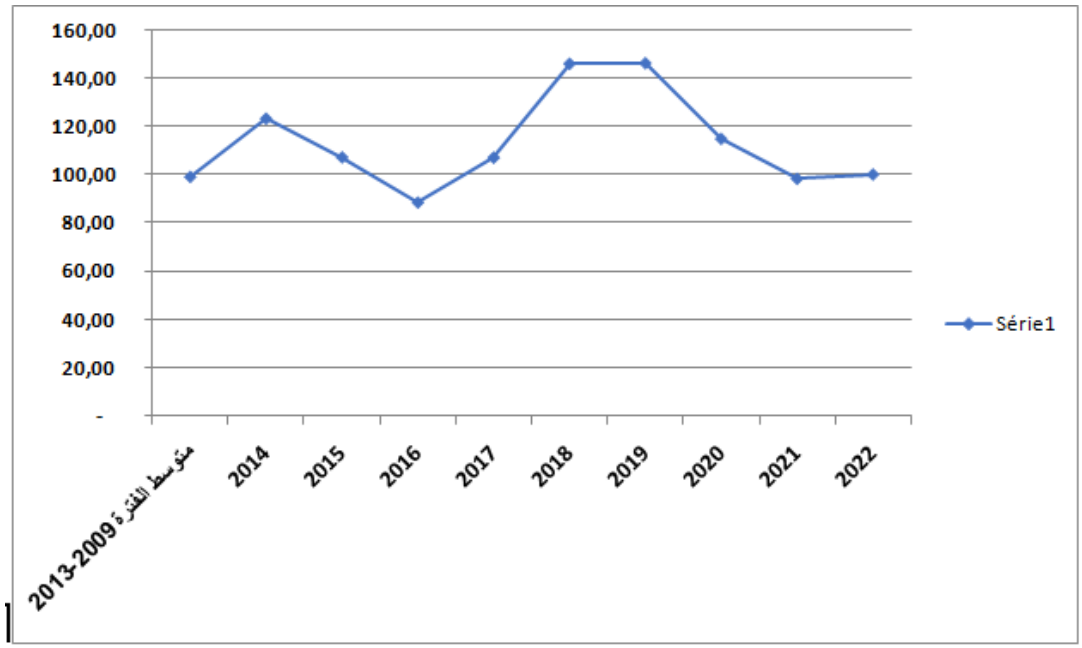

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا عمى معطيات الجدول رقم (08)

3.1. تطور انتاج الفواكه والحمضيات:

الجدول رقم (09): انتاج الفواكه والحمضيات في الجزائر خلال الفترة 2009-2022

المساحة: ألف هكتار الانتاج: الف طن

الفترة	المساحة	كمية الإنتاج
متوسط الفترة 2009-2013	/	3520,76
2014	500,33	4498,83
2015	459,09	4962,45
2016	516,79	4802,38
2017	615,06	5284,20
2018	490,56	14634,71
2019	461,86	5006,10
2020	454,25	4540,81
2021	482,40	4685,43
2022	450,67	4900,46
متوسط الفترة 2014-2022	492,33	5923,93

المصدر:من اعداد الطلبة بالإستعانة بـ:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 37-43، 2018 -2024.

شهد إنتاج البقول الجافة في الجزائر تطوراً ملحوظاً خلال الفترة 2009-2022، حيث ارتفع متوسط الإنتاج السنوي من 3,520.76 طن خلال 2009-2013 إلى 5,923.93 طن خلال 2014-2022، بزيادة نسبتها 68%. وسجل عام 2018 أعلى كمية إنتاج بلغت 14,634.71 طن رغم محدودية المساحة المزروعة (490.56 هكتاراً)، مما يشير إلى تحسن كبير في الإنتاجية. ومع ذلك، شهدت بعض السنوات مثل 2016 و2020 انخفاضاً في الإنتاج بسبب تقلبات مناخية أو عوامل أخرى. كما لوحظ عدم وجود ارتباط واضح بين المساحة المزروعة وكمية الإنتاج، مما يؤكد أهمية تحسين الإنتاجية بدلاً من التوسع في المساحات. لضمان استدامة هذا النمو، يُوصى بالاستثمار في التقنيات الزراعية الحديثة، وإدارة المخاطر المناخية، والتحقق من البيانات الاستثنائية مثل إنتاج 2018 لمعرفة العوامل الكامنة وراء هذه القفزة النوعية.

مخطط (08): التمثيل البياني لانتاج الفواكه والحمضيات في الجزائر خلال متوسط الفترة(2009-2013)-2022

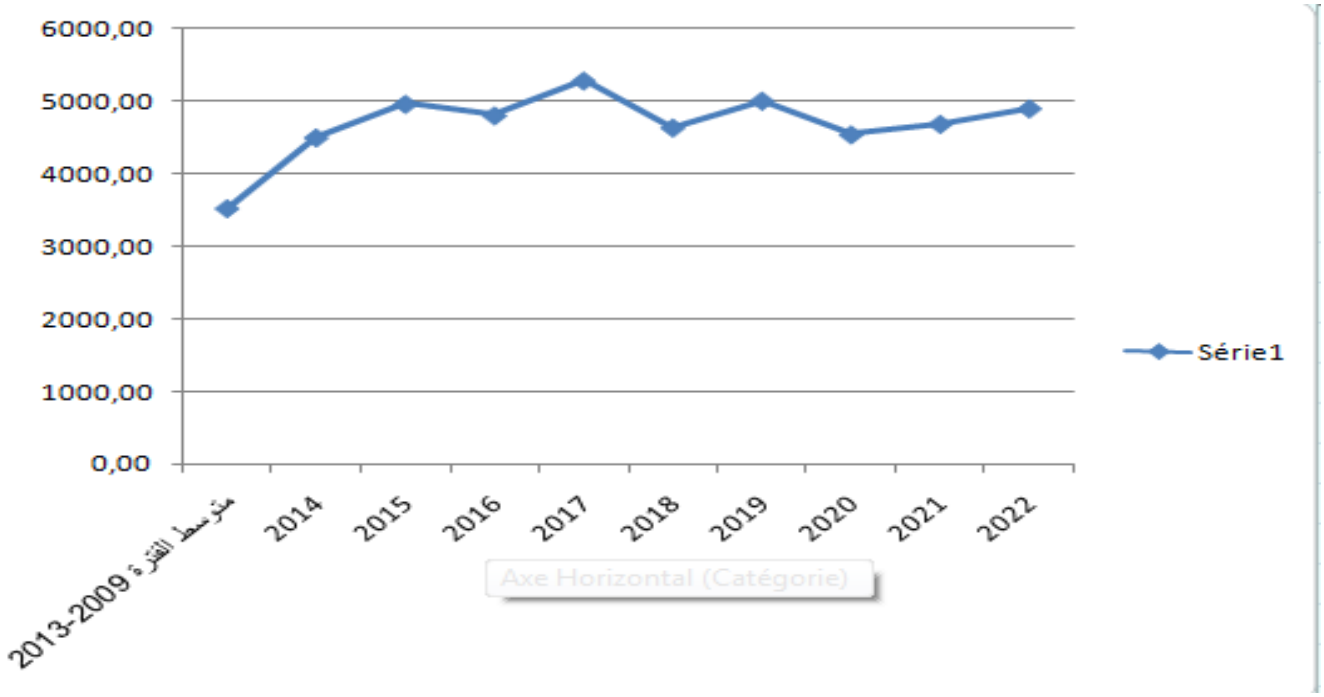

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا عمى معطيات الجدول رقم (09)

4.1. تطور انتاج الخضر:

جدول رقم (10) : انتاج الخضر في الجزائر خلال متوسط الفترة(2009-2013)-2022

المساحة: ألف هكتار الانتاجية: كغ/هكتار الانتاج: الف طن

الفترة	المساحة	الانتاجية	كمية الإنتاج
متوسط الفترة 2009-2013	449,205	21268,530	9553,93
2014	511,747	24588,367	12583,02
2015	525,576	24300,528	12771,78
2016	527,429	25557,697	13479,88
2017	369,51	24 038,75	8882,46
2018	428,44	22 090,33	9464,27
2019	362,89	24 183,62	8775,91
2020	380,16	27 060,42	10287,21
2021	364,81	27 704,25	10106,68
2022	365,97	27 383,06	10021,24
متوسط الفترة 2014-2022	426,28	25 211,89	10708,05

المصدر:من اعداد الطلبة بالإستعانة بـ:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 37-43، 2018-2024.

شهد إنتاج البقول الجافة في الجزائر تطوراً إيجابياً خلال الفترة 2009–2022، حيث ارتفع متوسط الإنتاج السنوي من 9,553.93 طن إلى 10,708.05 طن (بزيادة 12.1%)، بينما قفزت الإنتاجية من 21,268.53 إلى 25,211.89 كغ/هكتار (18.5%). تميزت الفترة بارتفاع ملحوظ في الإنتاجية خاصة خلال 2020–2022 حيث تجاوزت 27,000 كغ/هكتار، بينما تراجعت المساحة المزروعة بنسبة 29%، مما يؤكد تحول الاستراتيجية نحو تحسين الكفاءة بدلاً من التوسع الأفقي. ومع ذلك، ظهرت تحديات في تقلبات الإنتاج بسبب اختلاف المساحات المزروعة، كما في انخفاض 2017–2019 إلى نحو 8,800 طن. تشير النتائج إلى نجاح النموذج القائم على الإنتاجية العالية (2020–2022) الذي حقق أكثر من 10,000 طن بمساحة لا تتجاوز 365 هكتاراً، مما يدعو لتعميم هذه التجربة مع تثبيت المساحات حول 450–500 هكتار لضمان استقرار الإنتاج.

مخطط (09): التمثيل البياني لانتاج الخضرفي الجزائر خلال متوسط الفترة(2009–2013)–2022

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا عمى معطيات الجدول رقم (10)

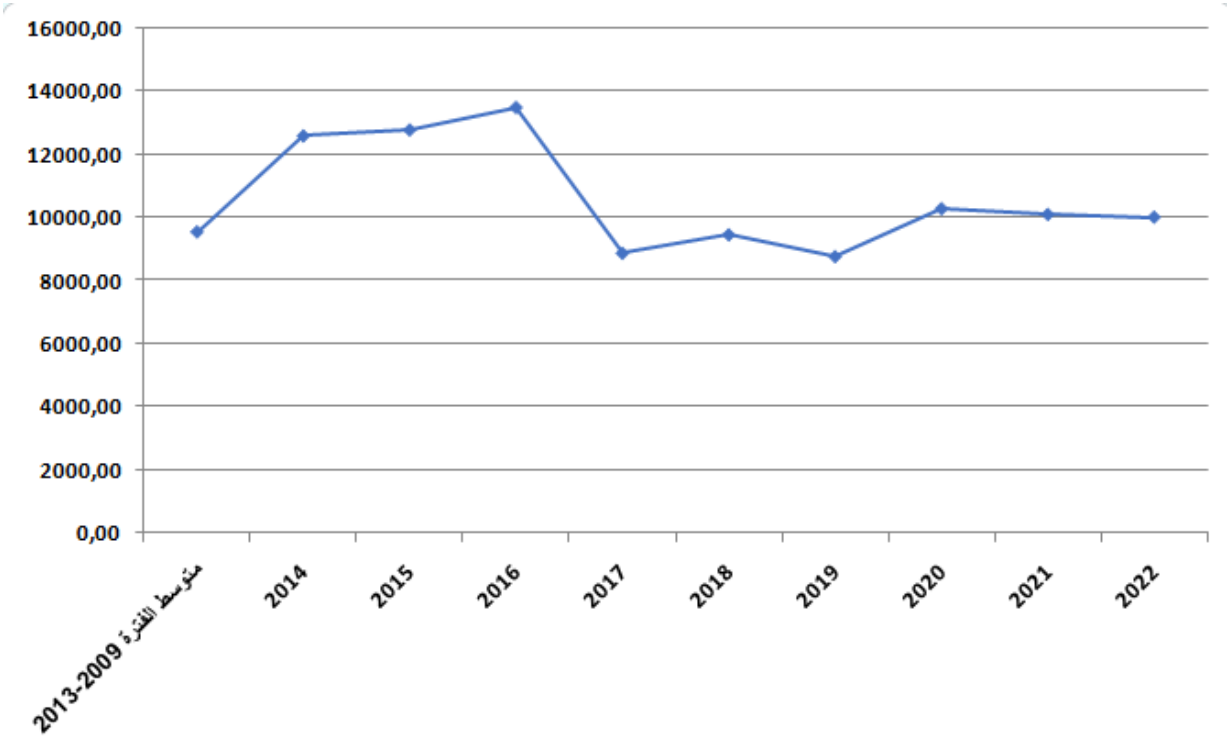

5.1

. تطور انتاج اللحوم الحمراء و البيضاء :

جدول رقم (11) : انتاج اللحوم الحمراء والبيضاء في الجزائر خلال متوسط الفترة(2009-2013)-2022

ألف طن

الفترة	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء
متوسط الفترة 2009-2013	257,05	279,59
2014	486,26	284,76
2015	525,58	293,44
2016	537,65	302,76
2017	543,89	529,81
2018	529,00	540,00
2019	509,82	299,43
2020	505,89	292,64
2021	529,00	266,64
2022	519,39	283,74
متوسط الفترة 2014-2022	520,72	343,69

المصدر:من اعداد الطلبة بالإستعانة بـ:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 37-43، 2018-2024.

شهد إنتاج اللحوم في الجزائر تحولات كبيرة خلال الفترة 2009-2022، حيث تضاعف إنتاج اللحوم الحمراء من متوسط 257.05 ألف طن (2009-2013) إلى 520.72 ألف طن (2014-2022)، مسجلاً ذروته عام 2017 بـ543.89 ألف طن. في المقابل، ارتفع إنتاج اللحوم البيضاء بنسبة 22.9% فقط ليصل إلى 343.69 ألف طن، مع تقلبات حادة حيث بلغ ذروته عامي 2017-2018 (529-540 ألف طن) قبل أن يعود إلى مستواه السابق. يعكس هذا التفاوت تأثير السياسات الحكومية الداعمة لقطاع اللحوم الحمراء والطلب المجتمعي المرتفع عليها، بينما ظل إنتاج الدواجن أكثر عرضة للتقلبات. تشير البيانات إلى ضرورة تبني سياسات أكثر توازناً لدعم كلا القطاعين، مع التركيز على استقرار إنتاج اللحوم البيضاء الأكثر استدامة من الناحية البيئية والاقتصادية.

مخطط (10): التمثيل البياني لانتاج اللحوم الحمراء و البيضاءفي الجزائر خلال متوسط الفترة(2009-2022)-(2013

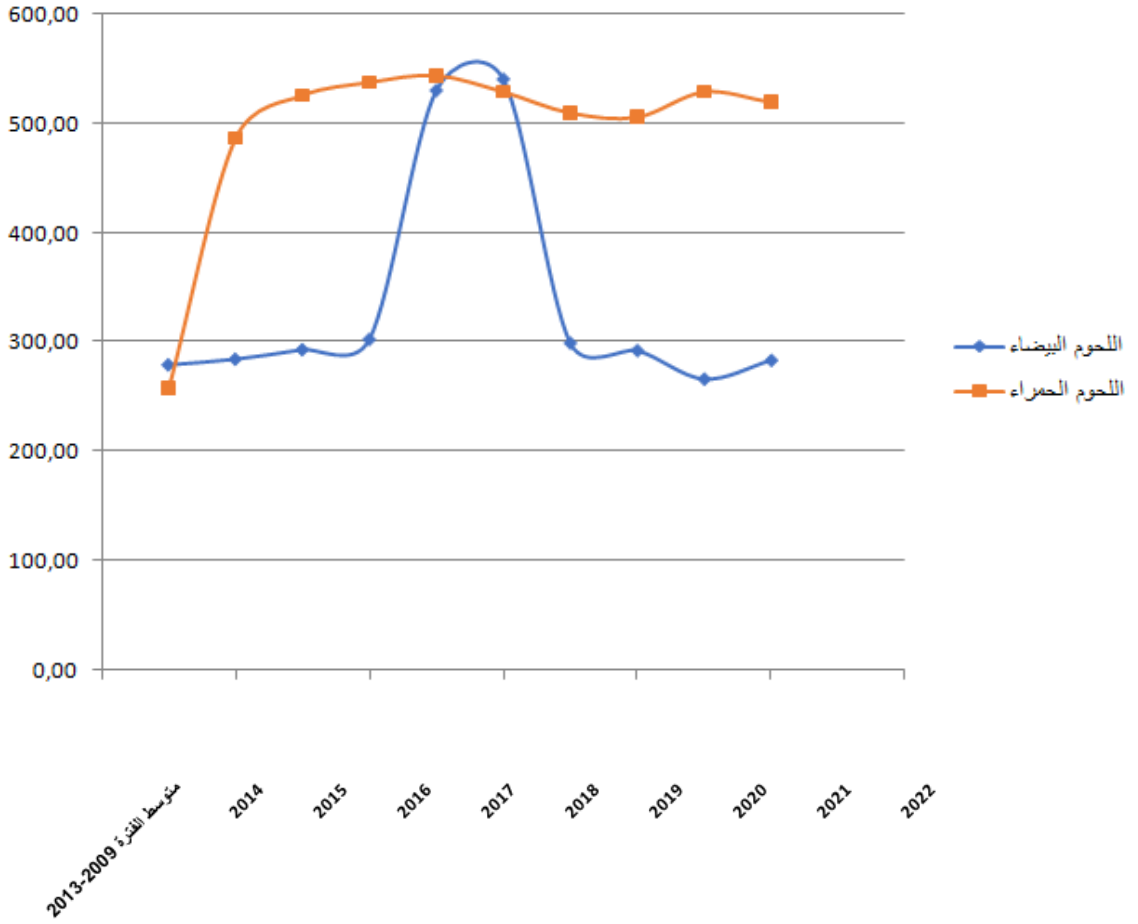

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (11)

6.1. تطور انتاج التمور :جدول رقم (12) : انتاج التمور في الجزائر خلال متوسط الفترة(2009)-2022

الانتاج : ألف طن المساحة : الف هكتار الاشجار :بالالف شجرة

الفترة	المساحة	عدد الأشجار	كمية الإنتاج
متوسط الفترة 2009-2013			721,58
2014	50,40	15090,93	934,38
2015	51,79	15508,59	990,38
2016	52,54	15733,624	1029,60
2017	167,66	15638,61	1058,56
2018	168,86	16137,39	1947,00
2019	169,79	16508,91	1136,03
2020	170,50		1151,91
2021	172,03		1188,80
2022	176,04		1247,40
متوسط الفترة 2014-2022	131,07		1068.40

المصدر:من اعداد الطلبة بالإستعانة بـ:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 37-43، 2018-2024.

شهد إنتاج التمور في الجزائر تطوراً ملحوظاً مدعوماً بالتوسع في المساحة المزروعة بنسبة 59.61% بين 2001 و2015، وتحسن الإنتاجية بفضل الدعم التقني والمالي للفلاحين. وفقاً للجدول، ارتفع الإنتاج من 1029.60 ألف طن عام 2015 إلى 1947 ألف طن عام 2018 ، ثم إلى 1247.40 ألف طن عام 2022، مع بعض التذبذبات الطفيفة بسبب عوامل مثل إنتاجية الهكتار، مما يعكس نجاح السياسات الزراعية في تعزيز الإنتاج كمّاً ونوعاً

7.1. تطور انتاج الزيتون :

جدول رقم (13) : انتاج الزيتون في الجزائر خلال متوسط الفترة(2009-2013)-2022

الانتاج : ألف طن المساحة : الف هكتار

الفترة	المساحة	كمية الإنتاج
متوسط الفترة 2009-2013	314,33	324,41
2014	383,45	274,51
2015	406,57	420,33
2016	406,57	475,12
2017	432,96	684,46
2018	431,01	860,78
2019	431,63	868,75
2020	438,83	1079,51
2021	440,01	704,62
2022	457,61	822,97
متوسط الفترة 2014-2022	425,40	687,89

المصدر:من اعداد الطلبة بالإستعانة بـ:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 37-43، 2018-2024.

شهد إنتاج الزيتون في الجزائر تطوراً ملحوظاً خلال الفترة 2009-2022، حيث ارتفع متوسط المساحة المزروعة من 314.33 ألف هكتار خلال الفترة 2009-2013 إلى 457.61 ألف هكتار في عام 2022 مما يعكس توسعاً في زراعة الزيتون. كما لوحظت زيادة كبيرة في كمية الإنتاج، حيث قفزت من 324.41 ألف طن في المتوسط خلال 2009-2013 إلى ذروة بلغت 1079.51 ألف طن في عام 2020، قبل أن تشهد بعض التذبذبات في السنوات التالية. وعلى الرغم من الانخفاض المؤقت في الإنتاج عام 2021 (704.62 ألف طن)، إلا أنه عاد للارتفاع في عام 2022 (822.97 ألف طن)، مما يدل على تحسن الإنتاجية واستقرار الأداء العام. هذه التطورات تعكس نجاح السياسات الزراعية في تعزيز قطاع الزيتون، سواء من خلال التوسع الأفقي في المساحة المزروعة أو التطور الرأسي في تحسين الإنتاجية

8.1. تطور الثروة الحيوانية :

شهدت الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2009-2022 تطوراً ملحوظاً مع تفاوت في معدلات النمو بين الأنواع، حيث سجل قطيع الأغنام أعلى زيادة بنسبة 30.2% ليصل إلى 31,192.02 ألف رأس في 2022 بينما ارتفع قطيع الجمال بنسبة 42.1% ليبلغ 459.62 ألف رأس، في حين نما قطيع الأبقار بنسبة 6.3%

فقط ليصل إلى 1,738.34 ألف رأس بعد أن بلغ ذروته عام 2015. كما ظهر استقرار نسبي في أعداد الماعز حول 5000 ألف رأس مع زيادة طفيفة بنسبة 15.5%، بينما ارتفع عدد الخيول بنسبة 10.5% ليصل إلى 49.43 ألف رأس. تعكس هذه المؤشرات توجه النظام الرعوي نحو تعزيز تربية الأنواع الأكثر تكيفاً مع الظروف المناخية، مع الحفاظ على توازن عام في القطاع الحيواني

جدول رقم (14) : تطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال متوسط الفترة (2009-2013)-2022

(ألف راس)

الفترة	الأبقار	الأغنام	الماعز	الجمال	الخيول
متوسط الفترة 2009-2013	1634,68	23965,94	4433,23	323,58	44,74
2014	2050,00	27808,00	5130,00	354,47	42,01
2015	2150,00	28112,00	5014,00	362,27	42,37
2016	2081,00	28136,00	4935,00	379,09	44,99
2017	1895,13	28393,60	5007,89	381,88	46,84
2018	1816,00	28723,99	4908,00	417,00	46,00
2019	1780,59	29428,93	4986,12	416,52	48,63
2020	1740,18	30905,56	4908,17	435,21	48,00
2021	1734,48	31126,45	5029,04	448,55	50,23
2022	1738,34	31192,02	5120,82	459,62	49,43
متوسط الفترة 2014-2022	1887,30	29314,06	5004,39	406,06	46,80

المصدر:من اعداد الطلبة بالإستعانة بـ:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 37-43، 2018-2024.

ثانياً– الفجوة الغذائية:

هي التعبير الكمي لأزمة الغذاء المترتبة عن عدم كفاية الطاقات الإنتاجية المحلية في توفير الكمية اللازمة للحاجات الغذائية، وهذا ما يضطرنا إلى الإستيراد ويجب اللإشارة إلى الفرق بين الفجوة الغذائية والتغذوية، حيث تعبر الأخيرة في القصور المكونة للغذاء أي الوظائف البيولوجية للفرد وهذا هو الجانب النوعي للمشكلة، عكس الفجوة الغذائية التي تركز على الجانب الكمي من المشكلة.[1]

تم تقدير الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2010–2022 على أساس الفرق بين الإنتاج وما هو متاح للاستهلاك أي صافي الاستيراد من السلع الغذائية، وبافتراض عدم وجود مخزونات مرحلة، إذ أن فجوة الغذاء تعنى بالسلع التي تستوردها الجزائر من الخارج، وتوضح بيانات الجدول رقم (15) تطور قيمة الفجوة الغذائية الكلية بالجزائر ومعدل التغير في قيمة هذه الفجوة بين الفترة 2010–2015 والفترة 2016–2022

[1] **حوشين كمال**، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007/2006 ، ص 270.

جدول رقم (15): تطور قيمة الفجوة الغذائية الكلية بالجزائر خلال الفترة 2010-2022

القيمة مليون دولار

السنة	القيمة
2010	5399
2011	6964
2012	7526,07
2013	7792,67
2014	9315,6
2015	8075,9
متوسط الفترة 2010 -2015	7512,21
2016	7631,4
2017	6883,8
2018	7043
2019	6515,3
2020	7190,5
2021	8668,2
2022	8938,1
متوسط الفترة 2016-2022	7552,9
معدل التغير بين الفترتين (2010-2015)/(2016-2022)	0,54

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بـ: بيانات الملحق رقم 01 والذي يوضح تطور الصادرات والواردات الكلية والزراعية والغذائية الجزائرية خلال الفترة 2010-2022.

تشير البيانات الإحصائية الخاصة بالفترة 2010-2022 إلى استمرار الفجوة الغذائية في الجزائر عند مستويات مرتفعة، تعكس هشاشة البنية الغذائية الوطنية وتزايد الاعتماد على الواردات لتغطية الاحتياجات الأساسية. فقد بلغ متوسط قيمة الفجوة الغذائية حوالي 7512,21 مليون دولار خلال الفترة 2010-2015، وارتفع بشكل طفيف إلى نحو 7552,9 مليون دولار خلال الفترة 2016-2022، بمعدل تغير نسبي ضئيل لا يتجاوز 0.54%. ورغم ما يوحي به هذا الاستقرار الظاهري من ثبات، إلا أن القيم السنوية تُظهر تذبذبات حادة، حيث سُجلت ذروات غير مسبوقة في السنوات 2014 (9315,6 مليون دولار)، 2021 (8668,2 مليون دولار) و2022 (8938,1 مليون دولار)، ما يعكس تأثر الفجوة بعوامل خارجية مثل تقلبات أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية، والأزمات الجيوسياسية والاقتصادية التي تعصف بسلاسل الإمداد. وفي المقابل، لم تُسجّل الفجوة انخفاضًا نوعيًا مستدامًا في أي من السنوات، مما يدل على قصور الإنتاج الوطني عن تلبية الطلب المتزايد على الغذاء، رغم الجهود الحكومية المبذولة في برامج الدعم الفلاحي والتوسعة الزراعية. ويؤكد هذا الاتجاه أن النمو المسجل في الناتج المحلي الزراعي، وإن كان محسوسًا، لم يكن كافيًا لمعادلة النمو في

الاستهلاك، الأمر الذي يُعزى إلى محدودية المردودية الزراعية، وضعف تنويع الإنتاج، وغياب سلاسل تحويلية فعالة. من جهة أخرى، يبرز هذا الواقع اعتماد الجزائر المفرط على السوق الدولية في تأمين الأمن الغذائي، ما يُشكل خطرًا استراتيجيًا في ظل الأزمات العالمية المتكررة. بناءً على ما سبق، تبرز ضرورة مراجعة السياسات الزراعية والاقتصادية بشكل معمق، عبر توجيه الاستثمارات نحو دعم المحاصيل ذات الأثر المباشر على الميزان الغذائي، وتوسيع المساحات المزروعة المستغلة فعليًا، وتحسين مردودية الهكتار، إضافة إلى دعم الصناعات الغذائية التحويلية، وتنويع مصادر الاستيراد، وتعزيز قدرات التخزين والحفاظ الغذائي. إن تقليص الفجوة الغذائية في الجزائر لم يعد خيارًا تقنيًا فحسب، بل ضرورة سيادية واستراتيجية لضمان استقرار الأمن الغذائي الوطني واستقلاليته على المدى الطويل

مخطط رقم(11): تطور قيمة الفجوة الغذائية الكلية بالجزائر خلال الفترة 2010-2022

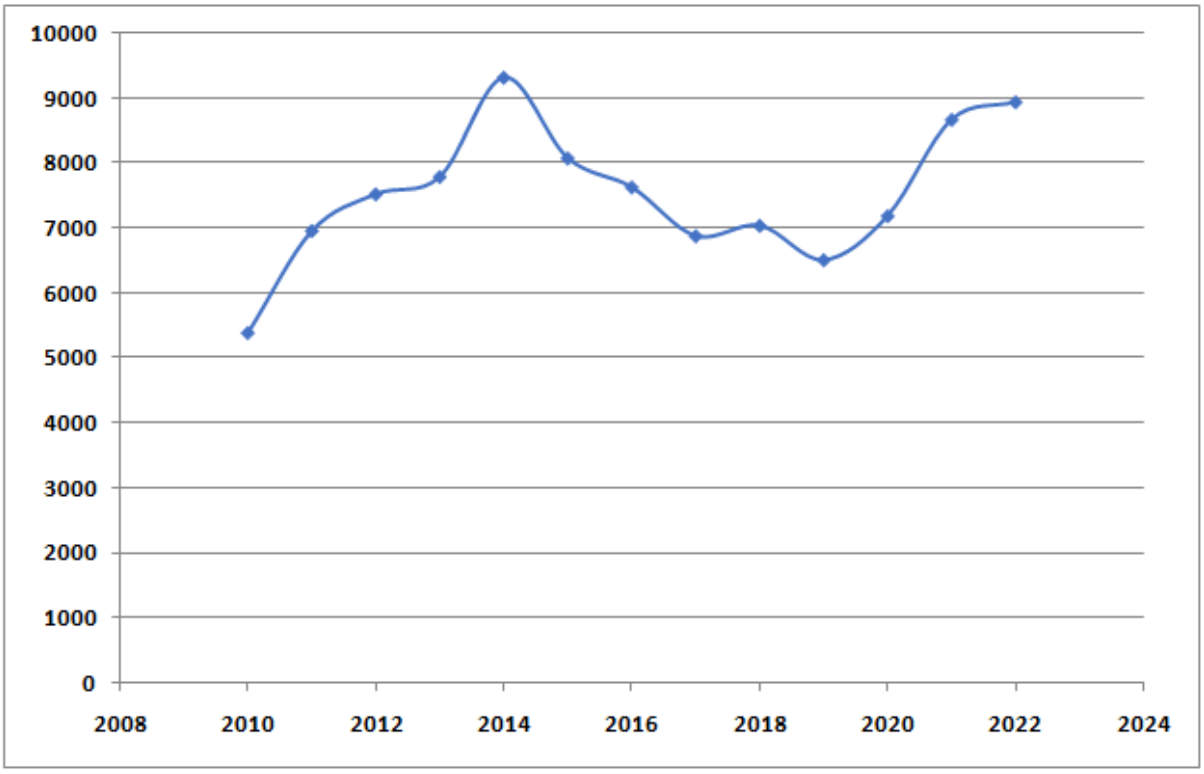

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا عمى معطيات الجدول رقم (15)

المطلب الثاني: تطور قيمة الواردات والصادرات الكلية والزراعية والغذائية الجزائرية خلال الفترة 2010-2022:

أولا: تطور قيمة الواردات الكلية والزراعية والغذائية:

بالاعتماد على المعطيات الإحصائية للجدول رقم (16) الخاصة بالفترة 2015-2022 ومقارنتها بالفترة المرجعية 2010-2014، يتضح أن قيمة الواردات الكلية الجزائرية قد سجلت تراجعًا ملحوظًا، حيث

انخفض المتوسط السنوي من حوالي 47686.88 مليون دولار إلى 43057.17 مليون دولار، أي بنسبة انخفاض تقدَّر بحوالي 9.7%. ويُعزى هذا التراجع إلى الإجراءات المتخذة من قبل السلطات العمومية لترشيد النفقات العمومية والحد من العجز في الميزان التجاري، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة، وعلى رأسها انخفاض أسعار النفط وجائحة كوفيد-19 خلال سنتي 2020 و2021. أما بخصوص الواردات الزراعية، فقد سجّلت هي الأخرى انخفاضًا في متوسط قيمتها من حوالي 10745.49 مليون دولار إلى 9771.73 مليون دولار، أي بنسبة قدرها 9.05%، غير أن هذا التراجع لم يكن مستقرًا، إذ سجلت بعض السنوات، مثل 2017 و2022، ارتفاعًا نسبيًا في قيم الواردات الزراعية، ما يعكس استمرار التذبذب في أداء القطاع الزراعي الوطني وضعف قدرته على تغطية الطلب المحلي. أما على مستوى الواردات الغذائية، فقد لوحظ ارتفاع طفيف في متوسط القيمة من 7746.26 مليون دولار خلال الفترة المرجعية إلى 7987.02 مليون دولار خلال الفترة 2015-2022، أي بنسبة زيادة تقدر بحوالي 3.1%، وهو ما يعكس استمرار هشاشة الأمن الغذائي في الجزائر وارتباطه القوي بالأسواق الخارجية، بالرغم من السياسات المعلنة لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وتُظهر البيانات المتعلقة بنسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية توجّهًا تصاعديًا خلال الفترة 2015-2022، حيث ارتفعت هذه النسبة من متوسط قدره 22.62% خلال الفترة 2010-2014 إلى حوالي 22.98%، وبلغت ذروتها في عامي 2021 و2022 بنسبة قاربت 26.5%. ويعود هذا الارتفاع إلى عوامل متعددة، من أبرزها زيادة الطلب المحلي على المواد الغذائية وتوسع الاستهلاك نتيجة النمو الديمغرافي، فضلاً عن استمرار استيراد المواد الأولية الزراعية والسلع الغذائية الأساسية، وهو ما يدل على عدم قدرة القطاع الزراعي المحلي على تلبية احتياجات السوق. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الوضع يعكس محدودية فعالية السياسات الزراعية المعتمدة، والتي لم تُحقق بعد نقلة نوعية في الإنتاج الوطني، سواء من حيث الكمية أو النوعية. كما أن التذبذب المسجل في تطور الواردات الزراعية والغذائية يعكس تأثر هذه الفاتورة بعوامل خارجية كارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية أو الأزمات الدولية مثل أزمة الغذاء (2007-2008) أو جائحة كوفيد-19.

وبذلك فإن تحليل هذه التطورات يستوجب مقاربة أكثر عمقًا ترتبط بفعالية الاستراتيجيات الزراعية، ومستوى التنسيق بين السياسات الاقتصادية والقطاعية، إضافة إلى توفر البيانات الإحصائية الدقيقة والمتجانسة لدعم اتخاذ القرار في مجال الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة.

الجدول رقم(16): تطور قيمة الواردات الكلية والزراعية والغذائية الجزائرية خلال الفترة 2010-2022

الواردات الكلية بالمليون دولار									
متوسط الفترة 2010-2014	عام 2015	عام 2016	عام 2017	عام 2018	عام 2019	عام 2020	عام 2021	عام 2022	متوسط الفترة 2015-2022
47686.88	**51803,1**	**47090,7**	**47089,5**	**46333,1**	**41934,1**	**34665,4**	**37215,4**	**38326,1**	**43057,17**
الواردات الزراعية بالمليون دولار									
متوسط الفترة 2010-2014	عام 2015	عام 2016	عام 2017	عام 2018	عام 2019	عام 2020	عام 2021	عام 2022	متوسط الفترة 2015-2022
10745.49	**10247,8**	**9085,7**	**10332,2**	**10306,0**	**9682,3**	**8462,3**	**9893,1**	**10164,5**	**9771,73**
الواردات الغذائية بالمليون دولار									
متوسط الفترة 2010-2014	عام 2015	عام 2016	عام 2017	عام 2018	عام 2019	عام 2020	عام 2021	عام 2022	متوسط الفترة 2015-2022
7746,264	**8297,2**	**7949,1**	**7212,1**	**7385,9**	**6925,9**	**7601,1**	**9145,8**	**9379,1**	7987,02
نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية %									
متوسط الفترة 2010-2014	عام 2015	عام 2016	عام 2017	عام 2018	عام 2019	عام 2020	عام 2021	عام 2022	متوسط الفترة 2015-2022
22.62	**19,78**	**19,29**	**21,94**	**22,24**	**23,09**	**24,41**	**26,58**	**26,52**	**22.98**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 34 – 43، 2015–2024.

ثانيا:تطور قيمة الصادرات الكلية والزراعية والغذائية:

حسب بيانات الجدول رقم (17) الذي يُظهر تطور الصادرات الكلية والزراعية والغذائية الجزائرية خلال الفترة 2015–2022 مقارنة بالفترة المرجعية 2010–2014 تراجعًا واضحًا في الأداء العام للتجارة الخارجية، رغم تسجيل بعض المؤشرات الإيجابية في جانب الصادرات الزراعية. فقد انخفض متوسط قيمة الصادرات الكلية من حوالي 60285.31 مليون دولار خلال الفترة 2010–2014 إلى 37766.86 مليون دولار خلال الفترة 2015–2022، أي بنسبة تراجع تُقدَّر بحوالي 37.4%. ويُعزى هذا الانخفاض الحاد إلى تذبذب أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، والتي تمثل النسبة الساحقة من صادرات الجزائر، إضافة إلى التأثيرات السلبية للأزمات الاقتصادية العالمية، وعلى رأسها انهيار أسعار النفط سنة 2015، وجائحة كوفيد–19 خلال سنتي 2020 و2021، وهي عوامل زادت من هشاشة الاقتصاد الجزائري المعتمد على صادرات المواد الخام، لا سيما المحروقات.

في المقابل، شهدت الصادرات الزراعية تحسنًا ملحوظًا، إذ ارتفع متوسط قيمتها من 522.41 مليون دولار خلال الفترة المرجعية إلى 1277.01 مليون دولار خلال الفترة 2015–2022، بنسبة نمو تُقدّر بـ144.4%. وتُعَد هذه الديناميكية الإيجابية مؤشرًا على تحسن نسبي في أداء بعض الشعب الزراعية ذات القدرة التصديرية، خاصة نحو الأسواق الإفريقية والعربية، وذلك بفضل بعض الإجراءات التشجيعية التي اتخذتها السلطات العمومية لتطوير الصادرات خارج المحروقات، مثل تحسين آليات اللوجستيك والدفع بتسهيل عمليات التصدير، وتقديم دعم تقني ومالي للمتعاملين. غير أن هذا التحسن لا يزال غير كافٍ لتقليص الفجوة الكبيرة بين الصادرات الكلية والزراعية.

أما فيما يخص الصادرات الغذائية، فقد شهدت بدورها تحسنًا طفيفًا، حيث ارتفع متوسط قيمتها من 352.19 مليون دولار إلى 368.75 مليون دولار، أي بنسبة زيادة لا تتعدى 4.7%. ويُظهر هذا الارتفاع المحدود استمرار ضعف المساهمة الغذائية في إجمالي الصادرات، وهو ما يعكس تحديات متعددة، منها ضعف تنافسية المنتجات الغذائية الجزائرية، وغياب معايير الجودة والتعبئة الملائمة للأسواق الدولية بالإضافة إلى الطابع غير المنتظم للمبادرات التصديرية في هذا القطاع.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الصادرات الزراعية من إجمالي الصادرات الكلية عرفت تحسنًا ملموسًا، إذ ارتفعت من متوسط 0.86% خلال الفترة المرجعية إلى حوالي 3.41% خلال الفترة 2015–2022 وبلغت ذروتها سنة 2021 بنسبة 6.25%، ما يعكس تقدمًا نسبيًا في مساهمة القطاع الزراعي في تنويع القاعدة التصديرية. ورغم أهمية هذا المؤشر، فإنه يظل محدودًا بالنظر إلى ضعف القاعدة الإنتاجية الزراعية القابلة للتصدير من جهة، واستمرار الاعتماد شبه الكلي على المحروقات من جهة أخرى. وعليه فإن تطوير الصادرات الزراعية والغذائية يتطلب إستراتيجية وطنية شاملة ترتكز على رفع الإنتاجية والجودة، وتحسين

بيئة الأعمال، وتكثيف الشراكات مع الأسواق الإقليمية والدولية، بما يُمكّن من بناء اقتصاد متنوع وأكثر قدرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية.

الجدول رقم (17): تطور قيمة الصادرات الكلية والزراعية والغذائية الجزائرية خلال الفترة 2010-2022

الصادرات الكلية بالمليون دولار									
متوسط الفترة 2010-2014	عام 2015	عام 2016	عام 2017	عام 2018	عام 2019	عام 2020	عام 2021	عام 2022	متوسط الفترة 2015-2022
60285.31	**34796,0**	**29992,1**	**35191,1**	**41797,3**	**35823,5**	**35823,5**	**22483,1**	**66228,3**	**37766.86**
الصادرات الزراعية بالمليون دولار									
متوسط الفترة 2010-2014	عام 2015	عام 2016	عام 2017	عام 2018	عام 2019	عام 2020	عام 2021	عام 2022	متوسط الفترة 2015-2022
522.41	**648,1**	**771,2**	**756,8**	**1239,4**	**1299,8**	**1299,8**	**1404,6**	**2796,4**	**1277.01**
الصادرات الغذائية بالمليون دولار									
متوسط الفترة 2010-2014	عام 2015	عام 2016	عام 2017	عام 2018	عام 2019	عام 2020	عام 2021	عام 2022	متوسط الفترة 2015-2022
352.19	**221,3**	**317,7**	**328,3**	**342,9**	**410,6**	**410,6**	**477,6**	**441,0**	**368.75**
نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية %									
متوسط الفترة 2010-2014	عام 2015	عام 2016	عام 2017	عام 2018	عام 2019	عام 2020	عام 2021	عام 2022	متوسط الفترة 2015-2022
0.86	**1,86**	**2,57**	**2,15**	**2,97**	**3,63**	**3,63**	**6,25**	**4,22**	**3.41**

المصدر: من إعداد الباحثين بالإستعانة بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 34 – 43، 2015–2024.

المطلب الثالث: استراتيجيات مواجهة تحديات تخفيض الدعم الزراعي

إنّ تأخّر الجزائر في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لن يعفيها من الالتزامات المفروضة على الدول الأعضاء، لاسيما في ما يتصل بإصلاحات الدعم الزراعي ومجالات أخرى ذات صلة. وكما تمت الإشارة في المطالب السابقة، فإن الانخراط في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وما يتضمنه من تطبيق صارم لقواعد منظمة التجارة العالمية، سيترتب عنه تغيّرات هيكلية قد تُحدث آثارًا متنوعة على الاقتصاد الجزائري عامة، وعلى منظومة الأمن الغذائي بشكل خاص. إذ يمكن أن تكون هذه الآثار سلبية أو إيجابية، تبعًا لطبيعة السياسات المنتهجة.

وللتعاطي الفعّال مع هذه المستجدات، يصبح من الضروري أن تعتمد الجزائر حزمة من السياسات المصاحبة الكفيلة بالتقليل من التكاليف والمخاطر الناتجة عن تخفيض الدعم الزراعي، مع السعي إلى تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الفرص التي قد يتيحها الانضمام. وفي هذا الإطار، يُفترض أن تعمل الجزائر على مواصلة المفاوضات ضمن المنظمة بما يراعي خصوصيات القطاع الزراعي الوطني، ويُحقق تكيّفًا تدريجيًا ومنسجمًا مع متطلبات الاتفاقيات متعددة الأطراف، بما يفضي إلى تعزيز الأمن الغذائي، وتقليص الاعتماد المفرط على الواردات الغذائية.

تتمثل المحاور الأساسية التي يُقترح أن ترتكز عليها السياسات العمومية للتكيّف في ما يلي:

أولاً- مواجهة المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي الجزائري:

1- الموارد الأرضية: إن مواجهة المشاكل والمعوقات التي تحول دون الاستغلال الأمثل للموارد الأرضية بالجزائر يتطلب ما يلي:

أ- زيادة الرقعة الزراعية عن طريق استصلاح أراضي زراعية جديدة وتخصيص المبالغ المالية اللازمة لذلك.
ب- الحفاظ على الأراضي الزراعية عن طريق الحد من عملية التوسع العمراني والتجريف والرعي الجائر.
ج- الاهتمام بالدراسات والبحوث لمكافحة التصحر والحد من تدهور الأراضي الزراعية.
د- التطبيق الفعال للقانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أغسطس 2010، الذي يُوصى بتعزيز آليات الرقابة والمتابعة من خلال تكثيف الجهود بين الوزارات المعنية (الفلاحة، الداخلية، البيئة)، وتطبيق العقوبات الرادعة ضد المخالفين الذين يحولون الأراضي الفلاحية عن غايتها الأصلية. كما يجب تبسيط الإجراءات الإدارية لتشجيع المستثمرين الجادين، مع توفير شفافية كاملة في توزيع حقوق الامتياز عبر منصات إلكترونية موحدة بالإضافة إلى ذلك، يُفضل إطلاق حملات توعوية للفلاحين حول حقوقهم وواجباتهم بموجب هذا القانون، ودعم الأبحاث الميدانية لرصد التحديات وتقديم حلول مرنة. تحقيق هذه الخطوات سيساهم بشكل جذري في حل إشكالية العقار الفلاحي، ويرفع من إنتاجية القطاع الزراعي في الجزائر.

2- **الموارد المائية** :لمواجهة المشاكل والمعوقات التي تحول دون الاستغلال الأمثل للموارد المائية بالجزائر وزيادة كفاءة الري، يجب العمل على:

أ. تشديد الرقابة على رمي الفضلات ومخلفات النشاط الصناعي في المجاري المائية للحد من تلوث المياه الصالحة للاستخدام الفلاحي.

ب. تحسين كفاءة استخدام مياه الري وترشيدها عن طريق الاهتمام الكافي بإدارة الطلب على المياه.

ج- الاستثمار في رفع كفاءة القنوات الناقلة للمياه من المصدر إلى الحقول، وذلك عن طريق:

- استبدال القنوات المفتوحة بأنابيب مفتوحة أو مغلقة.
- إعادة تأهيل قنوات الري الناقلة بإصلاح انحناءاتها وكسورها، وإزالة الترسبات والأعشاب، وتعديل ميلها إذا لزم الأمر.
- تغليف القنوات الترابية بواسطة مواد غير منفذة مثل الإسمنت أو البلاستيك لمنع تسرب ورشح المياه في التربة.
- تقليل المساحة السطحية للقنوات بهدف تقليل التبخر من سطوحها ما أمكن، وذلك بتعميقها وتعديل ميلها لتفي بالغرض من ذلك.

د- تقديم القروض الميسرة للمزارعين التي من شأنها تحسين شبكة الري السطحي ونقل وتخزين المياه داخل المزرعة.

هـ- زيادة الاهتمام بتنمية الموارد المائية عن طريق مضاعفة الجهود والإمكانيات للحد من الاستنزاف والفقد، مع العمل على استغلال مخزون الجزائر من المياه الجوفية في الجنوب الجزائري، والتوسع في استخدام الطاقة المتجددة في تحلية المياه، وتطوير البحوث في هذا الشأن.

و- تطبيق التكنولوجيا الجديدة في طرائق الري التي تحد من استهلاك المياه

3- **التسويق الزراعي** :لمواجهة مشاكل ومعوقات التسويق الزراعي بالجزائر، يجب العمل على:

أ -إنشاء مركز وطني للمعلومات التسويقية لخدمة جميع المؤسسات والشركات التجارية الزراعية والجهات ذات العلاقة الأخرى في مجال المعلومات الإحصائية، وتنفيذ دراسات وأبحاث الأسواق، ومعاملات وتقنيات ما بعد الحصاد، والمواصفات القياسية، والاتفاقيات التجارية والزراعية الدولية والإقليمية.

ب -العمل على تصميم وتنفيذ سلسلة من البرامج التدريبية والتوعية على مستوى الوطن في مجال تقنيات ما بعد الحصاد وتسويق المنتجات الزراعية.

4- **الإرشاد والبحث الزراعي** :إن رفع كفاءة الإرشاد والبحث الزراعي بالجزائر يتطلب ما يلي:

أ- التعاون الفعال بين البحث العلمي والإرشاد الزراعي.

ب- رفع الإمكانيات المادية والتمويلية المخصصة للبحث والإرشاد الزراعي في الجزائر.

ج- رفع فرص التدريب المتخصص محلياً ودولياً للكوادر البشرية في مجال البحث والإرشاد الزراعي لتعزيز كفاءتهم العلمية والعملية.

د- تحسين ظروف عمل ملائمة للباحثين والمرشدين الزراعيين عبر رفع الحوافز المادية، وتجهيزهم بالمعدات اللازمة ووسائل النقل لتسهيل مهامهم.

هـ-تحديد مهام المرشد الزراعي وتخليصهم من المهام الإدارية غير المرتبطة بدورهم الأساسي.

و- دعم الجهاز الإرشادي الرسمي لضمان استقراره واستقلاليته الإدارية والمالية، مما يُسهم في فعالية أدائه.

5- **الإنتاجية الزراعية:** رفع مستوى الإنتاجية الزراعية، خاصة في المناطق غير المواتية لإستصلاح المزيد من الأراضي عن طريق رفع وزيادة كفاءة استخدام عوامل الإنتاج (الأرض، رأس المال، المدخلات الزراعية) وتعزيز إنتاج السلع الأساسية التي تُسهم في سد الفجوة الغذائية خاصة الحبوب ، الزيوت والشحوم، البقوليات والحليب ومشتقاته.

6- **التسيير الإداري للقطاع الزراعي:**

أ-تعزيز قدرات الكادر الإداري عبر التدريب المستمر وإدخال الأساليب الإدارية الحديثة.

ب-اعتماد معايير الكفاءة في التوظيف ومكافحة البيروقراطية السلبية في الإدارات الزراعية والجهات ذات الصلة.

7- **مكافحة الإغراق:**

أ- إنشاء جهاز متخصص لمكافحة الإغراق وتحديد المنتجات الزراعية الفعلية أو المحتملة للعرضة للإغراق.

ب-تطوير كوادر فنية متخصصة عبر برامج تدريبية بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية والخبرات الدولية والعربية.

8- **تنظيم المعلومات والبيانات الزراعية:**

أ- توحيد وتحديث قواعد البيانات الزراعية للحد من التناقضات الموجودة بين مختلف المنظمات.

ب-ضمان إتاحة المعلومات للباحثين والمسؤولين في الوقت المناسب.

9- **إدارة المخزون الاستراتيجي:**

أ- زيادة حجم المخزون من السلع الغذائية الأساسية عبر إنشاء وحدات تخزين حديثة من شأنها مواجهة تقلبات الأسعار مستقبلا

ب-إدخال الطرق الحديثة في التسيير.

10- **الحد من الهجرة الريفية" النزوح الريفي:** مواصلة الجهود الرامية لتنمية المناطق الريفية عبر تحسين الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم)، وخلق فرص عمل عبر المشاريع التنموية والاستثمار في البحث والتطوير الريفي والتصدي لظاهرة البطالة الموسمية لتحقيق استقرار المجتمع الريفي

11- **مظاهر الإسراف والتبذير والتقليد:**

تقع مسؤولية ترشيد الاستهلاك أولاً على عقيدة الفرد وتربيته السلوكية بالقيم الإسلامية، وعلى سياسات الدولة ثانياً لما لديها من أدوات اقتصادية (مالية، نقدية، تجارية وإعلامية) في توجيه مسار النشاط الاقتصادي وثالثاً بإحياء قيمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي أمر بها الإسلام، والتي من خلالها يتم حث الناس على تجنب الإسراف والتبذير، تجنب التقتير، تجنب الترف والتبذير، حيث أن التقتير إذا لم يضبط فإنه ينزل بمستوى الاستهلاك إلى الحد الذي يهدد حياة الفرد وحياة الجماعة فيقودها إلى البطالة والكساد، وكذلك الإسراف فإنه مفسدة للمال والفرد، وكلاهما يسبب خلل في النظام الاقتصادي، كما يجب التأكيد على وجوب الاعتدال في الاستهلاك عند الأزمات وتخفيضه تحت حد الرفاهية، ويتم توجيه الزيادة في الدخل إلى دعم الفقراء الذين هم دون الكفاية.

12- **تراجع الاستهلاك الغذائي وانتشار سوء التغذية ببعض المناطق الجزائرية:**

يجب تحديد أبعاد وسمات ومواقع الفقر وسوء التغذية جغرافيا واجتماعياً، ثم العمل على توفير شبكات أمان اجتماعي للفئات المعنية، والتدخل لخفض الأسعار عن طريق مواصلة سياسات الدعم الحالية التي تقوم بها الدولة للمواد الأساسية (دعم الخبز والحليب) في المدى القصير، والعمل على زيادة الاستثمار في الموارد البشرية (التعليم، الصحة، النظافة، التنمية المجتمعية) وتعزيز قدرة الفقراء ومن يعانون من سوء التغذية على الحصول على مجموعة واسعة من الموارد بما فيها الأرض والمياه ورأس المال في المدى الطويل.

13- **ضعف علاقة التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي:**

إن دعم المشروعات الصغيرة في الصناعات الغذائية والخدمية المرتبطة بالقطاع الزراعي يؤدي إلى تطوير القطاع الصناعي ما يساعد على تنمية الإنتاج الزراعي ما يزيد في قوة التشابك بين هذه القطاعات مجتمعة.

14- **طرق تقديم الدعم للمزارعين والتلاعب بمخصصات الدعم الزراعي:**

تشديد الرقابة الدورية على مخصصات الدعم الفلاحي للتأكد من استخدامها في المشاريع المحددة لها، والقيام بالدراسات اللازمة لتحديد الطرق المثلى لتوزيع هذه المخصصات، بالإضافة إلى العمل على زيادة كفاءة البنوك في تحصيل مستحقاتها اتجاه كبار المستثمرين في القطاع الزراعي والصناعات الغذائية.

ثانياً- المواجهة والتكيف مع المستجدات والأسباب التي تهدد الأمن الغذائي بالجزائر:

1. الأزمة الصحية وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية في أسعار الغذاء والطاقة: بالإضافة إلى مواجهة المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي الجزائري التي تم تناولها في العنصر السابق، يتم التأكيد على رفع حجم واحتياطي مخزونات الغذاء خاصة السلع الحساسة كحل رئيس لمواجهة ارتفاع أسعار السلع الغذائية حيث أن الدرس المستفاد من خلال الأزمة الصحية والحرب الروسية الأوكرانية هو ضرورة أن يكون لكل دولة أو إقليم متجانس ما يكفيه من المواد الغذائية الأساسية لمواجهة الأزمات الغذائية والتي قد تخرج عن السيطرة في كثير من الأحيان خاصة ولأن الجزائر من الدول المستوردة الصافية للغذاء، وكذلك الالتزام بالبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي ، وكذلك تبني سياسات لزيادة مستوى الوعي بالآثار السلبية الناجمة عن خطر الاعتماد على صادرات الغذاء من الخارج خاصة في ظل الأزمة الصحية وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية في أسعار الغذاء والطاقة واحتمالات عودة الأزمة المالية العالمية
2. اتجاهات التركز/الاحتكار في الأسواق العالمية: ليس بمقدور الجزائر وحدها مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة والتي تسيطر على الأسواق العالمية للغذاء ومستلزمات الإنتاج الزراعي وتتحكم في التكنولوجيات الحديثة وتوجيهها والتي تتلقى كل الدعم من دولها الأصلية، وبالتالي يجب إعطاء اهتمام كافي للعمل الجماعي والمنظور التكاملي خاصة مع الدول والمنظمات التي تتلاقى مصالح الجزائر معها، ويتطلب الأمر هنا، وهو نفس الأمر الذي يتعلق بمواجهة الآثار والانعكاسات المترتبة على الاتجاه المتزايد نحو تحرير التجارة العالمية في السلع الزراعية والغذائية.
3. التغير المناخي: وضع إستراتيجية لمواجهة تحديات التغيرات المناخية والحد من آثارها السلبية تعتمد على زيادة الاهتمام برصد الظواهر المناخية وتطوير أدوات وأساليب الرصد والبحث والتحليل والتنبؤ، والاستفادة من التقنيات الحديثة في هذا المجال لاستخدامها في التخطيط الزراعي، وكذلك من خلال المحافظة على الموارد المائية وتنميتها، وعدم زراعة الأراضي الهامشية، إلى جانب الاستفادة من نتائج البحوث الزراعية التطبيقية في مجال التقنية الحيوية واستخدام الأصناف المستنبطة ذات الإنتاجية المرتفعة والمقاومة للجفاف والحرارة والملوحة واختيار التركيب المحصولي المناسب، وتطوير نظم التأمين الزراعي في المناطق ذات الظروف المناخية المتقلبة، ويتم بناء هذه الإستراتيجية من خلال التنسيق مع مختلف الدول والمنظمات ذات العلاقة والتي ترتبط معها الجزائر علاقات تعاون.

ثالثاً- مواجهة الفجوة الغذائية المتزايدة:

1- زيادة الإنتاج من المحاصيل الغذائية الإستراتيجية لتحسين مستوى الاكتفاء الذاتي وتحقيق أكبر قدر من اعتبارات الأمن الغذائي والتي تضم: الحبوب، البقوليات، الزيوت والشحوم، الحليب ومشتقاته، واللحوم الحمراء.

2- الاستمرار في السياسات الخاصة بزيادة إنتاج الحبوب نظراً لارتفاع فاتورة استيرادها نتيجة لإلغاء الدعم من قبل الدول المتقدمة المصدرة لها.

3-توضيح مجالات الاستثمار الزراعي وأولوياته ومواقعه، وتدخل الدولة لتحقيق الاستثمارات المطلوبة في الزراعة في الوقت الذي يشهد إخفاقاً للسوق والذي يحول دون الاستثمارات اللازمة.

4- تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية خاصة التصديرية منها والتي تشمل: التمور، الحمضيات، الأسماك وبعض أنواع الخضر.

5- تفعيل الاتحاد المغاربي وإعطاء اهتمام أكثر للبعد التكاملي العربي في جانبه الاقتصادي، والعمل على مواجهة المشاكل التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية والمضي بجدية أكثر لإقامة الاتحاد الجمركي العربي وتنسيق السياسات الزراعية والتجارية العربية.

رابعاً- أهمية التكامل مع النظام التجاري الدولي والاستعداد للانضمام لمنظمة التجارة العالمية:

1-إن استمرار الجزائر في موقفها المنعزل عن النظام التجاري الدولي الذي تمثله منظمة التجارة العالمية قد يضعها في وضعية اقتصادية معقدة، خاصة مع تزايد أعضاء هذه المنظمة وانفرادها بتنظيم التبادل التجاري العالمي. هذا الانعزال يحرم الجزائر من الاستفادة من المزايا التفضيلية والحوافز الاقتصادية المتاحة، كما يقيد قدرتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي، خاصة في إطار عضويتها بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وشراكتها مع الاتحاد الأوروبي.

2- إن الإسراع في عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يمكن الجزائر من المشاركة الفعالة في صياغة القواعد التجارية الدولية وضمان تمثيلها في عمليات صنع القرار. كما يتيح لها الاستفادة من آليات حل النزاعات التجارية والحصول على المعاملة التفضيلية، بالإضافة إلى الدعم التقني والتدريب المتخصص. غير أنه في حالة وجود تحديات أو مخاطر محتملة تؤثر سلباً على الأمن الغذائي أو تضر بالمصالح الاقتصادية الوطنية، فإن البقاء خارج المنظمة قد يحد من الاستفادة من المزايا المتاحة. لكن يجب الإشارة إلى أن عملية التحرير الكامل للتجارة في إطار المنظمة تتطلب تدرجاً زمنياً مدروساً، ويجب التعامل معها كعملية تحول تدريجي متوافق مع مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي العام وقدرة القطاعات المختلفة على المنافسة الدولية.

3- إن استمرار الاستعدادات للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يتطلب مراجعة وتحديث التشريعات والقوانين المحلية لتتماشى مع أحكام المنظمة، وتأهيل الكوادر الفنية والمفاوضين الجزائريين، والذي سيساهم بشكل كبير في تحقيق المكاسب والحد من الخسائر المحتملة. كما يستلزم إجراء دراسات شاملة حول جميع القطاعات من حيث التحديات والمشاكل التي ستواجهها نتيجة الانضمام للمنظمة والفرص المتاحة، والتعرف على تجارب الدول الأخرى والاستفادة منها.

خامساً- استكمال عملية التأهيل الشامل للاقتصاد الجزائري:

1- إن تأهيل الاقتصاد الجزائري للتعامل مع تحديات الاندماج في منظمة التجارة العالمية والتأقلم مع تداعياتها المختلفة يستدعي وضع إستراتيجية متكاملة. هذه الإستراتيجية تتضمن تحديد الأولويات القطاعية وصياغة السياسات المناسبة لكل قطاع، بحيث يتم تنفيذها ضمن إطار شامل ومتناسق للتنمية الاقتصادية الوطنية.

2- يتطلب التأهيل الشامل أيضاً إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية والتجارية وتحديثها بما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والإمكانيات المحلية المتوفرة.

3- من الضروري تطوير قدرات المؤسسات الاقتصادية وتحسين مستوى أدائها للوصول إلى المعايير التي تؤهلها للمنافسة في الأسواق الدولية.

4- يجب مواصلة تهيئة القطاع الخاص وتعزيز إمكانياته ليتمكن من المشاركة الفعالة في عمليات التنافس على المستوى العالمي.

5- مراجعة اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية والاستفادة من الخبرات والدعم الأوروبي المتاح لتحسين مستوى أداء المؤسسات الجزائرية، بحيث يصبح هذا الاتفاق أداة فعالة للاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي.

6- السعي لتنويع هيكل الإنتاج المحلي وتنويع هيكل الصادرات بعيداً عن الاعتماد على المحروقات، بحيث يتم التركيز على إنتاج السلع والمنتجات التي تتمتع فيها الجزائر بمزايا نسبية واضحة ومواصلة تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المتوافقة مع التوجهات والمصالح الجزائرية، والتي يمكن الاستفادة من خبراتها في مجال التكنولوجيات المتقدمة

سادساً- تدابير استراتيجية لإصلاح القطاع الزراعي الجزائري استعداداً للاندماج في منظمة التجارة العالمية:

1- **تطبيق برامج دعم فعالة للنهوض بالقطاع الزراعي الجزائري وتعزيز قدرته التنافسية:** بالنظر إلى أن الجزائر لا تزال تحتفظ بوضعية عضو مراقب في منظمة التجارة العالمية دون التزامات ملزمة بشأن تقليص الدعم الزراعي، فإن هناك فرصة متاحة أمامها لتنفيذ برامج دعم قوية وشاملة للقطاع الزراعي. هذه البرامج تهدف إلى تحسين كفاءة وجودة المنتجات الزراعية المحلية وجعلها متوافقة مع المعايير والمواصفات الدولية، خاصة تلك المنتجات التي تتمتع فيها الجزائر بمزايا نسبية واضحة في إنتاجها، مما يخدم في النهاية مصلحة الإنتاج المحلي ويسهل عمليات تسويقه محلياً وخارجياً

2- **تكريس استخدام الدعم الزراعي المسموح به غير المشوه للتجارة كخطوة تسبق انضمام الجزائر للمنظمة:** أمام الجزائر مجال واسع للتركيز على استخدام الدعم المسموح به غير المشوه للتجارة (دعم الصندوق الأخضر)، وكما أوضحت هذه الدراسة هناك 8 مجالات تمثل برامج دعم المنتجين الزراعيين التي يشتملها الصندوق الأخضر، ومنها على سبيل المثال الخدمات العامة والتي تضم برامج البحوث العامة والبيئية وبحوث

زيادة الإنتاج، برامج مكافحة الآفات والأمراض، برامج التدريب، خدمات الصحة والأمان، مساعدات التوحيد القياسي، خدمات التوسع والإرشاد، خدمات التسويق بما في ذلك تقديم المعلومات التسويقية، ومشروعات البنية الأساسية، ويشمل الصندوق الأخضر كذلك برامج التأمين وتأمين المحاصيل بغرض الإغاثة من الكوارث الطبيعية، برامج التعويضات الناشئة عن حماية البيئة ومدفوعات إعادة هيكلية عرض منتجات زراعية، وفي سياق المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية فقد استثنت المادة "6" من اتفاق الزراعة بعض تدابير الدعم المحلي المشوه للتجارة من التزامات الخفض، وهو الدعم ذو الطابع الإنمائي والذي يكون موجهًا للتنمية الزراعية ودعم المدخلات الزراعية للمنتجين محدودي الدخل، وبالتالي ستضمن الجزائر استمرار الدعم الحكومي في كل تلك المجالات حتى بعد انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة.

3- **فيما يتعلق بالدعم الزراعي المشوه للتجارة:** إن الانضمام للمنظمة يتطلب تنفيذ أحكامها وبالتالي لابد من الدراسة المتأنية لأشكال الدعم الزراعي المشوه للتجارة الذي تقدمه الجزائر في الوقت الراهن (جوان2025) لقطاعها الزراعي والعمل على التخفيض التدريجي للدعم المحلي وتحويله إلى أشكال الدعم المحلي المسموح به (دعم الصندوق الأخضر)، وتحديد الدعم المحلي غير المستثنى والذي يتجاوز الحد الأدنى بالنسبة للدول النامية والذي يساوي 10% من قيمة الإنتاج، والتعرف على أدوات دعم التصدير للمنتجات الزراعية الجزائرية إن وجدت لأن ذلك لن يسمح به بعد الانضمام للمنظمة

4- **بخصوص قضايا النفاذ إلى الأسواق:** يتوجب على الجزائر إعداد قائمة شاملة تشمل كافة المنتجات الزراعية الخاضعة لحظر الاستيراد، أو تلك المعرّضة لقيود استيرادية أو لنظام الحصص التعريفية. ويجدر بالذكر أن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة سيمكنها من الاستفادة من آلية الحماية الخاصة (SSG) المنصوص عليها في اتفاقية الزراعة، والتي تتيح لها حماية إنتاجها المحلي في حالات معينة، مثل تجاوز الواردات كميات محددة مسبقاً أو انخفاض أسعارها عن مستويات معينة، وذلك دون الحاجة إلى اللجوء للإجراءات المعقدة المتعلقة بمكافحة الإغراق.

5- في إطار استعدادات الجزائر لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، تتطلب إجراءات الصحة والصحة النباتية (SPS) توعية المنتجين والمصدرين بالتزامات ما بعد الانضمام، وتقديم الدعم الفني والمالي لتحسين جودة المنتجات الزراعية وضمان مطابقتها للمعايير الدولية، مع الاستفادة من برامج التدريب الدولية. أما فيما يخص المفاوضات الزراعية، فيجب على الجزائر تكثيف التنسيق مع الدول العربية والإفريقية والنامية لتعزيز موقفها التفاوضي الجماعي، ومواجهة هيمنة الدول المتقدمة، والمشاركة الفاعلة في صياغة السياسات الزراعية الدولية لضمان حماية مصالحها ومصالح الدول النامية، مع المتابعة الدقيقة لتطورات المفاوضات الجارية حول الملف الزراعي.

فيما يخص موقف الجزائر من المفاوضات الجارية حول الملف الزراعي داخل المنظمة: يتعين على الجزائر المتابعة الدقيقة لكافة التفاصيل المتعلقة بمفاوضات الملف الزراعي، سواءً كانت صغيرة أم كبيرة. كما ينبغي أن

تعمل الجزائر بعد انضمامها للمنظمة على تنسيق مواقفها التفاوضية مع الدول العربية والإفريقية، بالإضافة إلى باقي الدول النامية التي تشترك معها في المصالح الزراعية. ذلك أن غياب هذا التنسيق قد يُضعف قدرة هذه الدول على التفاوض الفعّال في مواجهة الهيمنة التي تمارسها الدول المتقدمة داخل منظمة التجارة العالمية.

6- ويُعتبر هذا التنسيق ضرورياً لتحقيق الأهداف المشتركة، حيث يمكن من خلاله تعزيز الموقف التفاوضي للدول النامية وضمان مراعاة مصالحها في القرارات والسياسات الزراعية الدولية. كما يجب على الجزائر أن تشارك بفاعلية في صياغة المقترحات والمواقف المشتركة التي تدعم حقوق ومصالح الدول النامية في مجال التجارة الزراعية

الخاتمـــــة

خاتمة:

استهدفت هذه الدراسة البحثية تحليل التأثيرات المترتبة على تخفيض الدعم الزراعي ضمن إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على الأمن الغذائي في الجزائر، مع وضع آليات وسياسات مناسبة للتأقلم مع هذه التحولات في ظل التوجه المتصاعد نحو التحرير التجاري للسلع الزراعية والغذائية على المستوى العالمي. تواجه الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء، ومن بينها الجزائر، تحديات جوهرية نتيجة لهذه التطورات، خاصة بعد أن كانت تستفيد من انخفاض أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية بفعل الدعم الكبير الذي تقدمه الدول المتقدمة لمنتجيها الزراعيين ومصدريها.

من وجهة نظر هذه الدول النامية، فإن تطبيق الدول المتقدمة لالتزاماتها في تقليص الدعم الزراعي قد نتج عنه تداعيات سلبية على أمنها الغذائي، مما يستدعي إيجاد حلول تعويضية فعالة للأضرار الناجمة عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية، بينما تحتج الدول المتقدمة بأن هذا التخفيض سيحفز الدول النامية على بذل جهود أكبر في القطاع الزراعي وتحقيق توسع زراعي على المدى المتوسط والطويل، وهو ما تعارضه الدول النامية مؤكدة أن هذا التوسع مرهون بالإمكانيات والمقومات الزراعية المتاحة في كل دولة. في هذا السياق، اعتمدت السلطات الجزائرية استراتيجيات متعددة لتعزيز الأمن الغذائي من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في التسعينات تلاها تطبيق المخطط الوطني للتنمية الزراعية ابتداء من 2000، ثم سياسة تجديد الاقتصاد الزراعي والريفي في 2009، مع تخصيص مبالغ كبيرة وذلك لمواجهة التحديات المتعددة التي يواجهها القطاع الزراعي الجزائري والتهديدات المستجدة للأمن الغذائي المرتبطة بالمتغيرات الإقليمية والدولية. رغم عدم انضمام الجزائر حتى الآن إلى منظمة التجارة العالمية (حتى جوان 2025)، مما يعفيها من الالتزامات المتعلقة بتخفيض الدعم المحلي ودعم الصادرات، إلا أنها تأثرت إيجاباً وسلباً بتطبيق أحكام المنظمة منذ 1995 بشكل عام وبتخفيض الدعم الزراعي بشكل خاص، وقد تم في هذه الدراسة تحليل هذه التأثيرات من خلال دراسة القطاع الزراعي ، مع اقتراح استراتيجيات تمكن الجزائر من تقليل السلبيات والخسائر الناتجة عن تخفيض الدعم الزراعي إلى أدنى حد ممكن وتعظيم الإيجابيات إلى أقصى حد ممكن، بناءً على النتائج المستخلصة من هذا البحث، بهدف تحقيق الاعتماد على الذات في المجال الغذائي.

أولا- إختبار الفرضيات:

أ- **الفرضية الأولى:** تخفيض الدعم الزراعي في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية يؤدي إلى التأثير سلبًا على القطاع الزراعي الجزائري.

تم التوصل الى اثبات صحة هذه الفرضية حيث أن القطاع الزراعي في الجزائر يعاني من ضعف واضح في الإنتاجية، ما يحدّ من قدرته على تلبية احتياجات السوق المحلية، ويُعزى هذا الضعف إلى مجموعة من العوامل المتشابكة، تشمل اختلالات بنيوية في استغلال الموارد الطبيعية، حيث تبقى مساحات شاسعة من الأراضي القابلة للزراعة غير مستغلة أو مستغلة بكفاءة متدنية، إلى جانب ضعف كبير في الموارد المائية وسوء توزيعها الجغرافي.

كما يواجه القطاع تحديات بشرية مؤثرة، من بينها تدني تأهيل اليد العاملة وغياب سياسات فعالة في الإرشاد الزراعي والتكوين التقني، إضافة إلى تفشي البيروقراطية وضعف التنسيق المؤسسي. وعلى المستوى التقني، لا تزال الزراعة تعتمد على أساليب تقليدية مع محدودية استخدام المكننة والأسمدة والبذور المحسنة، ما يساهم في انخفاض الإنتاج كماً ونوعاً. وكنتيجة مباشرة لذلك، يظل القطاع عاجزًا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتضطر الدولة إلى استيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية الأساسية، مما يجعل الأمن الغذائي الوطني رهيناً للتقلبات الدولية، رغم الجهود الحكومية المبذولة لدعم الفلاحين وتوسيع المساحات المزروعة، والتي غالباً ما تعاني من غياب الفعالية والاستمرارية في التنفيذ.

ب- الفرضية الثانية: تخفيض الدعم الزراعي في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية يؤدي إلى التأثير إيجابًا على الواردات والصادرات الزراعية والغذائية الجزائرية.

تم التوصل الى عدم صحة هذه الفرضية، إذ بيّنت الدراسة أن تخفيض الدعم الزراعي في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، خاصة من قبل الدول المتقدمة، لم يؤدِّ إلى تحسين الميزان التجاري الزراعي الجزائري، بل ساهم في تفاقم اختلاله. فقد أصبحت المنتجات الزراعية للدول المتقدمة، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أكثر تنافسية نتيجة استمرار حصولها على الدعم ، إذ بلغ متوسط الدعم الموجه للمزارعين الأوروبيين ما يعادل 18%من إجمالي إيراداتهم، مقابل 12%في الولايات المتحدة، و38%في اليابان، وفق تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2023.

هذا الوضع جعل المنتجات الغذائية المستوردة إلى الجزائر أرخص نسبيًا من نظيرتها المحلية، ما زاد من مستوى الواردات الغذائية وأضعف تنافسية المنتجات الزراعية الوطنية .وبدلًا من تحفيز الصادرات الجزائرية، أدى هذا الواقع إلى إغراق السوق المحلية بمنتجات مدعومة خارجيًا، في ظل غياب سياسات دعم موازية في الداخل. كما أن الجزائر، وفق المذكرة، لا تمتلك قاعدة إنتاجية زراعية تصديرية قوية تؤهلها للاستفادة من انفتاح الأسواق. لذا، فإن

تخفيض الدعم الزراعي في الإطار العالمي لم يكن له أثر إيجابي على التجارة الخارجية الجزائرية، بل على العكس عمّق من الاعتماد على الاستيراد وعرقل محاولات تنمية الصادرات الزراعية الوطنية

ج- الفرضية الثالثة: تخفيض الدعم الزراعي في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية يؤدي إلى زيادة قيمة الفجوة الغذائية في الجزائر.

تم التوصل الى اثبات صحة هذه الفرضية حيثتُعد هذه الفرضية صحيحة ومدعومة بتحليل واقعي وبيانات رقمية موثقة في الفصل الثاني من المذكرة. إذ إن تخفيض الدعم الزراعي من قبل الدول المتقدمة – خاصة في إطار التزاماتها في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية – أدى إلى انخفاض المعروض العالمي من بعض السلع الغذائية ونتج عن ذلك ارتفاع أسعار الغذاء على المستوى الدولي .وبما أن الجزائر تُعد من بين الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء، فإن هذا الارتفاع في الأسعار انعكس مباشرة على اتساع الفجوة الغذائية لديها.

إن متوسط قيمة الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2010–2015 بلغ نحو 7512.21 مليون دولار، ليرتفع بشكل طفيف إلى 7552.9مليون دولار خلال الفترة 2016–2022، بمعدل تغير نسبي بلغ 0.54% فقط، ما يوحي بثبات ظاهري في قيمة الفجوة، إلا أن القيم السنوية تظهر تذبذبًا واضحًا وارتفاعات ملحوظة في بعض السنوات.

على سبيل المثال فقد بلغت الفجوة الغذائية 9315.6 مليون دولار في سنة 2014، ثم سجلت 8668.2 مليون دولار في سنة 2021 لتصل إلى 8938.1مليون دولار سنة 2022، في ظل أزمات عالمية وتقلبات حادة في الأسواق الزراعية نتيجة الحرب الروسية–الأوكرانية وارتفاع تكاليف الشحن والأسمدة.

رغم محاولات الدولة لتنمية القطاع الزراعي وتحسين الناتج المحلي، فإن المعطيات تؤكد أن هذه الجهود لم تكن كافية لتحقيق انخفاض نوعي أو مستدام في الفجوة الغذائية، حيث لا تزال الجزائر تعتمد بشكل كبير على السوق العالمية لتغطية حاجياتها الغذائية. وقد أشار النص إلى أن "رغم الجهود الحكومية المبذولة في برامج الدعم الفلاحي، إلا أن الطلب الوطني المتزايد على الغذاء لم يُقابل بارتفاع كافٍ في الإنتاج"، مما يدل على قصور في تغطية الحاجات الغذائية الأساسية من الداخل.

وبالنظر إلى مرونة الطلب السعرية المرتفعة لدى الفئات ذات الدخل المحدود، فإن ارتفاع الأسعار العالمية الناتج عن تقليص الدعم الزراعي في الدول المصدّرة ينعكس سلبًا على القدرة الشرائية، ويزيد من مستويات انعدام الأمن الغذائي في الجزائر، كما تؤكد المذكرة في أكثر من موضع.

وعليه، فإن التخفيض التدريجي للدعم الزراعي الخارجي قد أدى إلى زيادة غير مباشرة في قيمة الفجوة الغذائية الجزائرية عبر آلية الأسعار وارتفاع تكلفة الاستيراد، مما يجعل هذه الفرضية قائمة على أساس تحليلي واقعي ومعزز ببيانات كمية

ثانيا– أهم النتائج:

يمكن حصر أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة في النقاط التالية:

1- أظهرت الدراسة أن الجزائر تتوفر على إمكانات طبيعية ومناخية معتبرة، إلى جانب قدرات مالية ضخمة خُصصت لدعم القطاع الزراعي، خاصة بعد سنة 2000. إلا أن هذه الموارد لم تُستثمر بالفعالية المطلوبة بسبب معوقات بنيوية وتنظيمية مستمرة، كضعف الإرشاد الفلاحي، وتفتت الملكية، وسوء التنسيق المؤسسي، ما حال دون تحقيق الأمن الغذائي المنشود.
2- رغم أن الجزائر ليست عضوًا رسميًا في منظمة التجارة العالمية (إلى غاية جوان 2025)، فإن السياسات التي تفرضها المنظمة أثرت بشكل واضح على القطاعين الزراعي والتجاري في البلاد، خاصة من حيث الضغوط المتعلقة بتحرير الأسواق وتقليص الدعم المحلي، مما قلّص من قدرة الجزائر على حماية فلاحيها ومنتجاتها الزراعية.
3- كشفت المخرجات الفعلية للمؤتمرات الوزارية للمنظمة، منذ سياتل 1999 إلى جنيف 2022، عن محدودية في الالتزامات الفعلية تجاه الدول النامية، رغم الخطاب المعلن حول إنصافها. فقد حافظت الدول المتقدمة على مستويات دعم مرتفعة تحت مسميات قانونية مثل "الصندوق الأخضر"، مما فرغ اتفاقيات تخفيض الدعم من مضمونها العملي.
4- بيّنت الدراسة أن الدول المتقدمة، عبر تكتلات كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، فرضت أولوياتها داخل المنظمة، في حين بقيت مطالب الدول النامية – خصوصًا المستوردة الصافية للغذاء – في الهامش دون تجسيد فعلي. هذا التفاوت جعل الدول النامية تواجه تقلبات السوق الدولية دون حماية مؤسسية كافية.
5- لوحظ وجود تباين واضح في مواقف الدول بشأن الدعم الزراعي، لاسيما بين ما يُعرف بالدعم المحلي ودعم الصادرات. فبينما تواصل الدول المتقدمة تقديم إعانات ضخمة بحجة أنها "غير مشوهة للتجارة"، تُواجه الدول النامية ضغوطًا لتقليص دعمها، ما يُكرّس اختلال التوازن التجاري ويُضعف القدرة الإنتاجية الذاتية لبلدان مثل الجزائر.
6- تؤكد البيانات أن الدول المتقدمة تقدم دعمًا سنويًا يتجاوز 400 مليار دولار للقطاع الزراعي، يُوظف لضمان الاستقرار الداخلي وتعزيز الصادرات، في حين تعجز الدول النامية عن مواكبة هذا الحجم أو التنظيم، مما يزيد من هشاشتها التنافسية ويُضعف قدرة فلاحها على الصمود في السوق.

7- أثبتت الدراسة أن تخفيض الدعم الزراعي في إطار الاتفاقيات الدولية أثر سلبًا على القطاع الزراعي الجزائري الذي يعاني أصلًا من ضعف إنتاجي بسبب مشكلات تقنية وبشرية، مما جعله غير قادر على تلبية الحاجيات الغذائية للسكان، وعرّض الأمن الغذائي الوطني لتقلبات الأسواق والأزمات العالمية.

8- أظهرت الدراسة كذلك أن هذا التخفيض لم يؤدِّ إلى تحسين أداء التجارة الخارجية الزراعية للجزائر، بل عمّق من عجز الميزان التجاري الزراعي. فالمنتجات المستوردة المدعومة من الخارج كانت أقل تكلفة من المحلية، مما زاد من الاعتماد على الخارج، وأضعف فرص تطوير صادرات فلاحية تنافسية.

9- تثبت التحليلات وجود علاقة طردية بين تخفيض الدعم وارتفاع الفجوة الغذائية في الجزائر، إذ ساهمت الزيادات في أسعار المواد المستوردة في تعميق التبعية، خاصة في فترات الأزمات كأزمة 2014 أو الحرب في أوكرانيا (2022)، وهو ما فاقم من هشاشة الأمن الغذائي الوطني.

10- سُجّل ارتفاع ملموس في قيمة الواردات الزراعية والغذائية الجزائرية خلال الفترة 2010–2022، سواء من حيث الكمية أو القيمة، خاصة بالنسبة للسلع الأساسية (حبوب، زيوت، مشتقات الحليب)، وهو ما يعكس فشل الإنتاج المحلي في الاستجابة للطلب الداخلي ويشير إلى تفاقم التبعية الغذائية.

11- لم تُسجّل الصادرات الزراعية الجزائرية أداءً يُذكر خلال نفس الفترة، وظلت نسبتها أقل من 1% من مجموع الصادرات الوطنية، باستثناء بعض المنتجات الموسمية كالنخيل والخضر. أما المنتجات الحيوانية ومشتقاتها فبقيت محدودة التأثير، ما يدل على هشاشة البنية التصديرية في هذا القطاع.

ثالثاً- المقترحات:

من خلال النتائج السابقة يتم تقديم المقترحات التالية والتي يمكن تنفيذها على المدى القصير والمتوسط، والمدى الطويل:

أ- المقترحات على المدى القصير والمتوسط:

1. العمل على زيادة الإنتاج من المحاصيل الغذائية الإستراتيجية لتحسين مستوى الاكتفاء الذاتي وتحقيق أكبر قدر من متطلبات الأمن الغذائي خاصة: البقوليات، الزيوت والشحوم، الحليب ومشتقاته، واللحوم الحمراء، والاستمرار في السياسات الخاصة بزيادة إنتاج الحبوب نظراً لأهميتها في سلة الغذاء لدى الجزائريين.
2. محاربة الزحف العمراني وتجريف الأراضي الزراعية والرعي الجائر، وتشديد الرقابة على رمي الفضلات مخلفات النشاط الصناعي في المجاري المائية للحد من تلوث المياه الصالحة للاستخدام الفلاحي.
3. توضيح مجالات الاستثمار الزراعي وأولوياته ومواقعه، وتدخل الدولة لتحقيق الاستثمارات المطلوبة في الزراعة في الوقت والمكان المناسبين.

4. الإعداد الجيد للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومواصلة تعديل التشريعات والقوانين الجزائرية لتتوافق مع أحكام المنظمة، وتأهيل المفاوضين الجزائريين، والتعرف على تجارب الدول الأخرى والاستفادة منها، والقيام بدراسات شاملة حول كافة القطاعات من حيث التحديات والمشاكل التي ستواجهها نتيجة الانضمام للمنظمة والفرص المتاحة، وكذلك ضرورة المتابعة المستمرة لكل صغيرة وكبيرة تخص المفاوضات حول الملف الزراعي.

ب- المقترحات على المدى الطويل:

1- دعم وتطوير البحث والإرشاد الزراعي بالجزائر والتدريب والتأهيل المستمر لكل المعنيين لرفع كفاءة القطاع الزراعي الجزائري والوصول إلى الاعتماد على الذات في مجال الغذاء.

2- الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية المتاحة بالجزائر خاصة ما يتعلق بالموارد البشرية والأرضية، والموارد المائية والمادية وفقاً لمبدأ الميزة التنافسية التي يمكن تحقيقها، ومعالجة المشاكل والمعوقات التي تواجه الإنتاج المحلي ليكون خط الدفاع الأول لتحقيق الأمن الغذائي.

3- تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية خاصة التصديرية منها والتي تشمل: التمور، الحمضيات، الأسماك وبعض أنواع الخضر، وذلك عن طريق استكمال الخطوات والإجراءات التي تهدف إلى ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بصورة عامة والزراعية بصورة خاصة.

4- العمل على زيادة الاستثمار في الموارد البشرية (التعليم، الصحة، النظافة، التنمية المجتمعية) وتعزيز قدرة الفقراء ومن يعانون من سوء التغذية على الحصول على مجموعة واسعة من الموارد بما فيها الأرض والمياه ورأس المال في المدى الطويل.

5- البحث عن رفع مستوى الإنتاجية الزراعية خصوصاً في المناطق غير المواتية لاستصلاح المزيد من الأراضي عن طريق رفع كفاءة استخدام عوامل الإنتاج المرتبطة بالقطاع الزراعي من أرض، رأس مال ومدخلات، وكذلك رفع المقومات الإنتاجية للسلع الحساسة والرئيسية والتي تمثل نسبة كبيرة من حجم الفجوة الغذائية الجزائرية.

6- رفع حجم واحتياطي مخزونات الجزائر من السلع الزراعية والغذائية الحساسة عن طريق إنشاء وحدات تخزين جديدة وإدخال الطرق الحديثة في تسيير هذا المخزون، هذا الإجراء يمكن اعتباره من أهم التوجهات لمواجهة ارتفاع الأسعار مستقبلاً.

7- وضع إستراتيجية لمواجهة تحديات التغيرات المناخية والحد من آثارها السلبية، وتبني سياسات لزيادة مستوى الوعي بالآثار السلبية الناجمة عن خطر الاعتماد على صادرات الغذاء من الخارج، خاصة في ظل الأزمة العالمية في أسعار الغذاء والطاقة واحتمالات عودة الأزمة المالية العالمية، وفي ظل سياسات التركز والاحتكار التي تعتمدها الشركات العالمية العملاقة في مجال الزراعة والغذاء.

قائمـــةالملاحق

الملحق رقم (01)

الصادرات والواردات الكلية والزراعية والغذائية الجزائرية خلال الفترة 2010-2022

البيان	الصادرات الكلية	الواردات الكلية	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية	نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية	نسبة الصادرات الزراعية إلى الواردات الزراعية	الصادرات الغذائية	الواردات الغذائية
2010	45189	41192	209	7827	0.46	19.00	2.67	116	5515
2011	73489	47247	355	9850	0.48	20.84	3.60	177	7141
2012	71865.80	50385.00	840.03	11244.49	1,17	22,32	7,47	604.33	8130.40
2013	47998.49	41336.30	561.05	11933.58	1,17	28,87	4,70	561.05	8353.72
2014	62884,3	58274,1	647,0	12872,9	1,03	22,09	5,03	302,6	9618,2
2015	34796,0	51803,1	648,1	10247,8	1,86	19,78	6,32	221,3	8297,2
2016	29992,1	47090,7	771,2	9085,7	2,57	19,29	8,49	317,7	7949,1
2017	35191,1	47089,5	756,8	10332,2	2,15	21,94	7,32	328,3	7212,1
2018	41797,3	46333,1	1239,4	10306,0	2,97	22,24	12,03	342,9	7385,9
2019	35823,5	41934,1	1299,8	9682,3	3,63	23,09	13,42	410,6	6925,9
2020	35823,5	34665,4	1299,8	8462,3	3,63	24,41	15,36	410,6	7601,1
2021	22483,1	37215,4	1404,6	9893,1	6,25	26,58	14,20	477,6	9145,8
2022	66228,3	38326,1	2796,4	10164,5	4,22	26,52	27,51	441,0	9379,1

الوحدة: مليون دولار

المصدر: من إعداد الباحثين بالإستعانة بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 34 إلى المجلد 43.

قـــائمة المراجـــــــــع

قائمة المراجع:

أولا- قائمة الكتب:

1. **عاكف الزعبي، مبادئ التسويق الزراعي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، الطبعة الأولى،2006.
2. **جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
3. **جواد سعد العارف، التخطيط والتنمية الزراعية**،دار الراية للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،الطبعة الأولى،2010.
4. **هاشم محمد صالح،الجغرافية الزراعية**،ط1،مكتبة المجمع العربي،الأردن،2014.
5. **احمد رمضان نعمة الله، إيمان محمد زكي، مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر.
6. **علي جمعه الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي**، المملكة الأردنية الهاشمية، 2006.
7. **منذر إسماعيل أبو طرير، أحمد عبد المجيد مساعدة، محمود يوسف عقل، مقدمة في الاقتصاد الزراعي**، ط1، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2011.
8. **حسين القتلاوي سهيل، منظمة التجارة العالمية، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2006.**
9. **عبد الهادي عبد القادر سوفي، *التجارة الخارجية، أسيوط، مصر، 2005*.**
10. **ضياء مجيد الموسوي**، أسس علم الإقتصاد، الطبعة الأولى، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
11. **فاتح حركاتي**، الأثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي، مؤسسة عالم الرياضة والنشر ودار الوفاء لدنيا الطباعة، الطبعة الأولى،2015.
12. رقية خلف، حمد الجبوري، **السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية**، بيروت، أيار، مايو،2012الطبعة الاولى.
13. محمد صالح تركي القريشي، **علم إقتصاد التنمية**، إثراء للنشر والتوزيع، ،2010.
14. محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، 1998.

ثانيا- الرسائل الجامعية والأطروحات:

1. **فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، الجزائر، 2008/2007.
2. **بن صوشة حسين، محددات نمو القطاع الزراعي في الجزائر**،أطروحةدكتوراه،تخصص علو اقتصادية،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2024/2023.
3. **بورحليالربيع،إشكالية التبعية الغذائية في الجزائر** للفترة 1962-2016، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،2023/2022.
4. **جميلة معلم، تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة "دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب"**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017/2016.

5. **عبد القادر شويرفات، السياسات الزراعية في الجزائر بين تحقيق الإكتفاء وامكانية التصدير** ،رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018 /2019.
6. **رشيدةشامي، المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.
7. **بن عيسى شافية، آثار وتحديات الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011.
8. **بلال خزار، السياسات الزراعية وآفاق تحقيق أمن الغذائي في الجزائر** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الحاج لخضرباتنة ،2013/2012.
9. **بورحليالربيع،أثر تخفيض الدعم الزراعي في إطار إتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي في الجزائر**، رسالة ماجستير، علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2013.
10. **براح مريامة، الآثار المنتظرة من انضمام الجزائرالى المنظمة العالمية للتجارة**،رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران ،2018/2017.
11. حنان مروني، عدّة بن يحي، **الإصلاحات الزراعية ومسألة تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، رسالة ماستر، كلية العلوم التجارية والإقتصادية وعلوم التسيير، اقتصاد التنمية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2017/2016.
12. صعانية نورهان، غراري فاطمة الزهراء، **التجارة العالمية والأمن الغذائي الروابط والتأثيرات**، رسالة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية، مالية وتجارة دولية، جامعة08 ماي 45 قالمة،2023/2022.
13. فاطمة بكدي، **إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة ،2000-2012**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر3 ،الجزائر، ، 2013/2013.
14. **بوعلام زهيرة**، الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي في الجزائر، رسالة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة بلحاج شعيب، عين تيموشنت ،2020/2019.

ثالثا- المجلات الدوريات والمؤتمرات:

1. **أزلاطو نعيمة، أ. حداشي حكيم. المقومات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري للوصول إلى التنمية الاقتصادية.**مجلةاالقتصاد الدولي و العولمة: المجلد 02 ،العدد 03 ،2019.
2. **صادق هادي،اسماعيلصاري،السياسات الزراعية في الجزائر ودورها في تطوير وصيانة الموارد الزراعية الطبيعية 2000-2022**، مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة، المجلد9، العدد01، جوان 2024.
3. **طير محمد، بوزيد سايح، المؤهلات والسياسات الزراعية في الجزائر وأثرها على تطور الإنتاج الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي**،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 13، العد01 ، جويلية 2024.
4. **وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الإقتصادي في الجزائر**مجلة الباحث، جامعة ورقلة، المجلد1، العدد1، جوان 2002.
5. **جمال جعفري، العجال عدالة**، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي "دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000-2015"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، الجزائر، 2018.

6. **عبد القادر بريش، أسباب فشل السياسات العربية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي**، مجلة جديد الإقتصاد، المجلد 05، العدد01، جامعة الشلف، ديسمبر2010.
7. **رشيد حويشتي، عمار فوفو، ضرورة رفع الإنتاجية الزراعية في الجزائر من أجل دعم الأمن الغذائي**، الملتقى الدولي السادس بعنوان "إشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 8-9 نوفمبر 2011.
8. **هاشمي الطيب، الفلاحة،مابعد برنامج التجديد الفلاحي في الجزائر (2015-2019)**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية ،مجلد 13،عدد05،جامعة سعيدة، أكتوبر 2021.
9. **أ.عبيدة سليمة، مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الإقتصادالجديد،البليدة**، العدد08، 2013.
10. **كمال روابنية، تحرير التجارة وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر**، مجلة التواصل، العدد 17، الجزائر، ديسمبر 2006.
11. **مخبي أحلام**، نشأة وتطور إتفاقية الزراعة في ظل أحكام منظمة التجارة العالمية، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 04، المجلد 62، جامعة قسنطينة 02 ، جوان 2017.
12. **محمد غردي**، إتفاقية الزراعة في إطار منظمة التجارة العالمية وآثارها على الدول النامية، مجلة الإبداع، العدد 01، البليدة، ديسمبر 2011.
13. **مصطفاوي‌نادية، براهيمي بن حراث حياة، أثر برامج التمويل الزراعي على الأمن الغذائي في الجزائر2000-2022**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 13، العدد 01، 2024.
14. العجال عدالة، سهيلة شيخاوي، **نمذجةالتبؤ بقيمة الواردات الغذائية الجزائرية**، مجلة الباحث الإقتصادي، العدد غير مذكور، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، ،2017.
15. طروب بحري، **الأمن الغذائي (المفاهيم والأبعاد)**، مجلة المفكر، العدد 07، 2018.
16. يزة يوسف، **محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 38.
17. نسيمة شراطي، **معالجة تصويرية لأبعاد الأمن الغذائي ومؤشرات قياسه**، الملتقى الدولي العلمي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات الأمن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية الجزائر، 2014.

رابعا- التقارير والنشرات:

1. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. **رصد وتقييم السياسات الزراعية 2023** باريسOECD .
2. **وزارة الزراعة الأمريكية .(USDA)***التقديرات النهائية لمحصول القطن لعام 2023 .المجلس الوطني للقطن (National Cotton Council). 2024*
3. تقرير التنمية الدولية لعام 2008، ***الزراعة من أجل التنمية***، *ترجمة الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ص127*
4. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 34 - 43.
5. بنك الجزائر، **احتياطات الصرف الرسمية**.
6. المفوضية الأوروبية. الإنفاق على السياسة الزراعية المشتركة **– تمويل السياسة الزراعية في الاتحاد الأوروبي**، بروكسل؛ 2023
.

7. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية**، الخرطوم، ديسمبر 2009.
8. إتحاد المصارف العربية، **تأثير الأزمة الروسية-الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي**، العدد، 496، 2022.
9. **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**، التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات العربية، الأمم المتحدة نيويورك 2005.
10. **وزارة الفلاحة والتنمية الريفية**، الإحصائيات الفلاحية،2019 SERIE B، جويلية 2021
11. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، الجزائر، 2000.
12. **الجريدة الرسمية**، ميثاق الثورة الزراعية، العدد97، 30 نوفمبر 1971.

خامسا- المراجع باللغات الأجنبية:

-le guide de L'O. M. C, édition M. L. P, Alger 1998
-MADR, plant national de développement agricole, Algérie, 2001.

سادسا- المواقع الإلكترونية:

- **www.djazairess.com,consulté**
- **www.djazairess.com El chourouk**
- **www.wto.orgالمؤتمرات الوزارية"**
- **www.wto.org**
- **http://www.aoad.org**
- **https://www.bank-of-algeria.dz/**
- **https://agriculture.ec.europa.eu/data**
- **https://www.cotton.org/news/releases/2024/cropest**
- **ttps://www.uaboline.org/ar/**